محاضرات النحو الفصل الاول المرحلة الثانية قسم الشريعة

أ.د مظر محمود يحى

محاضرات المرحلة الثانية

د.مظر محمود يحى

المحاضرة الاولى

ظَنَّ وأخواتُها

عملها ، وأقسامها

انْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزْءَي ابْتِدَا أَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدَّ حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ

وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِي كَصَيَّرَا أَيْضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَداً وَخَبَرَا

س١– ما عمل ظن وأخواتها ؟ وما أقسامها ؟ واذكر أمثلة عليها .

ج١– ظن وأخواتها أفعال تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو : ظننتُ الطالبَ غائباً . فالطالبَ : مفعول أول ، وغائباً : مفعول ثانٍ ، وأصلهما قبل دخول ظن المبتدأ والخبر ؛ تقول : الطالبُ غائبٌ .

وهذه الأفعال تنقسم إلى قسمين :

١– أفعالُ الْقُلُوبِ . ٢– أفعالُ التَّحْوِيلِ .

أولاً : أفعال القلوب .

تنقسم أفعال القلوب إلى قسمين :

أ– ما يدلّ على اليقين ، نحو : رَأَى ، عَلِمَ ، وَجَدَ ، دَرَى ، تَعَلَّمْ .

ب– ما يدلّ على الرُّجْحَان ، أي : رُجحان وقوع الشيء ، نحو : ظَنَّ ، خَالَ ، حَسِبَ ، زَعَمَ ، عَدَّ ، حَجَا ، جَعَلَ ، هَبْ .

وهَاكَ أمثلةً ، وشواهد على عمل **أفعال اليقين** ، ومعانيها :

١– **رأى** ، نحو قول الشاعر :

رأيتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شيءٍ مُحَاوَلَةً وأَكْثَرَهُمْ جُنُوداً

رأى في هذا البيت بمعنى اليقين (أي : بمعنى عَلِم) ونحو : رأيتُ العلمَ نوراً . وقد تُستعمل بمعنى ظنَّ ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ﴾ (أي: يَظُنُّونَه) . وقد تأتي بمعنى (حَلَمَ) كما في قوله تعالى : ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ وهي بهذه المعاني تنصب مفعولين .

٢- **عَلِمَ** ، نحو : عَلِمْتُ زيداً أخاك . ومنه قول الشاعر :

عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المعروفَ فَانْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ والأَمَلِ

علم في المثالين بمعنى اليقين .

٣- **وَجَدَ** ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ وهي بمعنى اليقين ، ونحو : وجدتُ التَّقْوَى أَعْظَمَ أسبابِ دخولِ الجَنَّةِ .

٤- **دَرَى** ، نحو : قول الشاعر :

دُرِيتَ الوَفِيَّ العهدَ ياعُرْوَ فَاغْتَبِطْ فإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالوَفَاءِ حَمِيدُ

وهي بمعنى اليقين ، ونحو : دَرَيْتُ النَّجاحَ قريباً من طَالِبِه .

٥- **تَعَلَّمْ** – وهي التي بمعنى اعْلَمْ – كما في قول الشاعر :

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والْمَكْرِ

وهي بمعنى اليقين (أي: اعْلَمْ) وفي الحديث:" تَعَلَّمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بأَعْوَرَ "

(أي : اعْلَمُوا) .

وأمّا أمثلة ، وشواهد **أفعال الرُّجحان** فكما يلي :

١- **ظَنَّ** ، نحو : ظننتُ زيداً صاحِبَك . وقد تستعمل لليقين ، كقوله تعالى :

﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾ وكقوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ . وهي في الآيتين بمعنى عَلِمُوا .

وظنَّ بمعنى الرُّجْحان ، أو اليقين تنصب مفعولين .

٢- **خَالَ** ، نحو : خِلْتُ زيداً أَخَاكَ . وقد تُستعمل خال لليقين ، كقول الشاعر :

دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

خال في هذا البيت بمعنى اليقين ، وليس بمعنى الظن ؛ لأن الشاعر لا يظنّ أنّ لنفسه اسماً ، بل هو على يقين من ذلك .

٣- **حَسِبَ** ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ ونحو : حَسِبْتُ زيداً صاحِبَك . وقد تُستعمل لليقين ، كقول الشاعر :

حَسِبْتُ التُّقَى والْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحاً إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ

حَسِب هنا بمعنى عَلِمَ .

٤- **زَعَمَ** ، كقول الشاعر :

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ فَإِنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

٥- **عَدَّ** ، نحو قول الشاعر :

فَلاَ تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى وَلكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العُدْمِ

والمعنى : لا تظنَّ أنّ صديقَك وَحَلِيفك هو الذي يُشارِكُك المودَّة أيام الغِنى ،

ونحو : عَدَدْتُ الصَّدِيق أَخاً .

* فإن كانت (عَدَّ) بمعنى (أَحْصَى) تعدّت إلى مفعول واحد ، نحو : عَدَدْتُ المالَ . *

٦- **حَجَا** ، نحو قول الشاعر :

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخاً ثِقَةً حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ

والمعنى : قد كنتُ أظنّ أبا عمروٍ أخاً ثقة ، ونحو: حَجَا الطَّالبُ المدرسَ مديراً .

٧- **جَعَلَ** ، بمعنى ظَنَّ ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ جعل في هذه الآية بمعنى (ظنَّ) ومفعولها الأول :

الملائكةَ ، والثاني : إنَاثاً ، ونحو : أجعلتني مديراً ؟ (أي : أظننتني مديراً) .

* فإن كانت جَعَلَ بمعنى (أَوْجَدَ) تعدَّت إلى مفعول واحد ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ وإن كانت بمعنى (أَنْشَأَ) فهي ناقصة من أفعال الشروع التي تعمل عمل (كان) نحو : جعل المدرسُ يشرحُ الدرسَ . *

٨- **هَبْ** ، كقول الشاعر :

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكاً

والمعنى : أَغِثْنِي يا أبا مالكٍ ، فإنْ لم تفعلْ فَظُنَّ أنّي رجلٌ من الهالكين ، ونحو : هَبْ قولَك صحيحاً فما العَمَلُ ؟

* فإن كانت هَبْ بمعنى (خَفْ) تعدَّت إلى مفعول واحد ، نحو : هَبْ رَبَّكَ . وإن كانت بمعنى (الهِبَة) أي : الأُعْطِيَة ، نحو : هَبِ الفقراءَ مالاً ، فهي متعدية إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، فهي بذلك ليست من أفعال القلوب ، ولا من أفعال التّحويل . *

ثانيا : أفعال التَّحويل .

هي التي أشار إليها الناظم بقوله : "والتي كصَيَّرا ... إلخ " .

وهذه الأفعال هي : ١- **صَيَّر** ، نحو : صَيَّرتُ الطينَ خَزَفاً .

٢- **جَعَل** ،نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ أي: صَيَّرناه هباءً،وكما في قوله تعالى:﴿ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ ﴾ .

٣- **وَهَبَ** ، نحو : وَهَبَنِي اللهُ فِدَاكَ (أي : صَيَّرَنِي فِداك) .

٤- **تَخِذَ** ، كقراءة مَنْ قرأ قوله تعالى : ﴿ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ بتخفيف التاء ، وكسر الخاء في (لتَخِذْتَ) ونحو قولك : تَخِذْتُك صديقاً بعد أنْ كنتَ عدوّاً .

٥- **اتَّخَذَ** ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ ونحو : اتَّخَذَ المسافرون الباخرةَ فُندقاً .

٦- **تَرَكَ** ،كقوله تعالى : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ ﴾ (أي:صَيَّرْنا بعضهم يموج في بعض) . فالمفعول الأول : بعضَهم ، والثاني : جملة يموج ،

وكما في قول الشاعر :

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا القَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ

ونحو : تَرَكَتِ الحربُ القريةَ خَرَاباً .

٧- **رَدَّ** ،كما في قوله تعالى : ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾ (أي : يُصَيِّرونَكُمْ كُفَّاراً) وكما في قول الشاعر :

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا

(أي : صَيَّرَ شْعُورهُنَّ بيضاً ، وصَيَّر وجوهَهُنّ سوداً) .

وهذه الأفعال لا تنصب مفعولين إلا إذا كانت بمعنى (صَيَّر) وهو التَّحويل .

س٢- إلام أشار الناظم بقوله : " أَعْنِي رَأَى ..... إلخ " ؟

ج٢- أشار إلى أنَّ أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين ، وهو : رأى ، وما بعده مما ذكره الناظم في أبيات هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك (أي : لا ينصب مفعولين) وهو قسمان :

أ- قسمٌ لاَزِمٌ ، نحو : جَبُنَ زيدٌ ، وحَزِنَ عمرٌو .

ب- قسمٌ مُتَعَدٍّ إلى مفعول واحد ، نحو : كَرِهْتُ زيداً ، وفَهِمْتُ الدرسَ .

التَّصَرُّفُ ، والْجُمُودُ

والتَّعْلِيقُ ، والإِلْغَاءُ

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا
كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

س٣– اذكر تقسيم ظن وأخواتها باعتبار تصرّفها ، وجمودها .

ج٣– عرفنا أنّ هذه الأفعال قسمان، أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل. فأما أفعال القلوب فتنقسم باعتبار التصرّف وعدمه إلى قسمين :

١– أفعال مُتَصَرَّفَة ، وهي جميع أفعال القلوب ما عدا (هَبْ ، وتعلَّمْ) وهذه الأفعال المتصرّفة يأتي منها الماضي ، نحو : ظننتُ زيداً قائماً ، والمضارع ، نحو :

أظنّ زيداً قائماً ، والأمر ، نحو : ظُنَّ زيداً قائمًا ، واسم الفاعل ، نحو : أنا ظَانٌّ زيداً قائماً ، واسم المفعول ، نحو : زيدٌ مَظنُونٌ أبُوهُ قائماً . فأبوه : هو المفعول الأوّل ، وجاء مرفوعاً ؛ لأنه أصبح نائب فاعل لاسم المفعول (مظنون) وقائماً : المفعول الثاني . ويأتي منها المصدر ،نحو: عجبتُ من ظنَّك زيداً قائماً ، وهكذا الباقي من أفعال القلوب ما عدا (هَبْ ، وتعلّمْ) ، ويثبت لها كلّها من العمل وغيره ما ثبت للماضي .

٢– أفعال غير متصرفة (جامدة) ، وهي فعلان ، هما : (هَبْ ، وتعلَّمْ بمعنى اعْلَمْ) فلا يُستعمل منهما إلا الأمر فقط .

وأَمَّا أفعال التحويل فكُلُّها متصرفة ما عدا (وَهَبَ) فلا يُستعمل منه إلا الماضي .

س٤– ما معنى التعليق ، والإلغاء ؟ واذكر تقسيم ظنّ وأخواتها باعتبار التعليق ، والإلغاء .

ج٤– **معنى التعليق** : تَرْكُ العمل لفظاً لا محلاً ؛ وذلك بسبب مانع له حقّ الصدارة، وأهم هذه الموانع ما يلي :

١– لام الابتداء ٢– لام القَسَم ٣– الاستفهام .

٤– حرف من حروف النّفي الثلاثة الآتية : (ما ، إنْ ، لا) .

ومعنى الإلغاء : تركُ العملِ لفظاً ، ومحلاً لا لمانع من الموانع السابقة وإنّما بسبب توسّط الفعل الناسخ بين معموليه ، أو بسبب تأخّره عنهما ، وهذا هو سبب الإلغاء .

أما في التعليق فلا بُدَّ من مانع من الموانع السابقة مع وجوب تقدّم الفعل الناسخ على معموليه .

وبالنسبة لتقسيم هذه الأفعال باعتبار التعليق ، والإلغاء فهي كما يلي :

أ– أفعال التحويل : المتصرف منها ، وغير المتصرَّف لا تعليق فيها ، ولا إلغاء .

ب– أفعال القلوب : غير المتصَّرف منها لا تعليق فيه ولا إلغاء ، وهما فعلان فقط (تعلَّمْ ، وهَبْ) .

وأمَّا أفعال القلوب المتصَرِّفة فهي التي تختصُّ بالتعليق ، والإلغاء معاً دون غيرها من الأفعال . **مثال التعليق** : ظننت لزيدٌ قائمٌ ، فقولك : لزيدٌ قائمٌ ، لم تعملْ فيه (ظنّ) لفظاً ، وعملت فيه محلا ؛ وذلك بسبب المانع الذي فصل بين الفعل
الناسخ ومفعوليه ، وهو لام الابتداء ، ولام الابتداء لها حق الصدارة . وجملة
(لزيدٌ قائم) في محل نصب سدّت مسدّ المفعولين بدليل أنك لو عطفت عليها لنصبت المعطوف ، نحو : ظننت لزيدٌ قائمٌ وعمراً منطلقاً . فالفعل (ظنَّ) عاملٌ محلا لا لفظا بسبب ذلك المانع .
ومثال الإلغاء : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، فلا عملَ لظن **في** (زيدٌ قائمٌ) لا لفظاً ، ولا محلا ؛ وذلك بسبب توسّط الفعل بين معموليه .
ويثبت للمضارع ، وغيره من التعليق ، والإلغاء ما ثبت للماضي ، نحو : أظنُّ لزيدٌ قائمٌ ، ونحو : زيدٌ أظنُّ قائمٌ .

المحاضرة الثانية

حكم الإلغاء ، والتعليق

وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ لا فِى الابْتِدَا وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَوْ لاَمَ ابْتِدَا
فِى مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا
وَإِنْ وَلاَ لاَمُ ابْتِداءٍ أَوْ قَسَمْ كَذَا وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

س٦– ما حكم الإلغاء ؟ وضّح بالتفصيل .
ج٦– ذكر الناظم أنّ الإلغاء جائز لا واجب إذا لم يكن الناسخ في ابتداء جملته، كأن يقع وسطاً ،نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، أو يقع متأخراً ، نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ.
أما إذا وقع الناسخ في ابتداء جملته فيجب الإعمال ، نحو ظننتُ زيداً قائماً .
واختلف العلماء في أيَّ الأمرين أحسن الإلغاء ، أو الإعمال ؟ وذلك على التفصيل الآتي :
١– **إذا توسَّط الناسخ بين المفعولين** ، نحو : زيدٌ ظننت قائمٌ ، ففيه قولان :
أ– الإلغاء ، والإعمال سِيَّان .
ب– الإعمال أحسن من الإلغاء .
٢– **إذا تأخر الناسخ** ، نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ ، فالإلغاء أحسن .
٣– **إذا تقدّم الناسخ** ، نحو: ظننت زيداً قائماً ، امتنع الإلغاء عند البصريين ووجب الإعمال . وأجاز الكوفيون ، والأخفش ، وأبوبكر الزبيدي الإلغاء .

س٧– قال الشاعر :

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

وقال الآخر :

كَذَاكَ أُدَّبْتُ حتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى أَنَّى وَجَدْتُ مِلاَكُ الشَّيمَةِ الأَدَبُ

عيَّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج٧– **الشاهد في البيت الأول** : وَمَا إخالُ لدينا منك تنويلُ .

وجه الاستشهاد : ظاهر هذا البيت أنّ الشاعر ألغى عمل (إخال) مع أنها متقدمة يجب إعمالها . وتخريج ذلك عند البصريين أنّ مفعولها الأول ضمير الشأن محذوف ، والتقدير (وما إخاله) ومفعولها الثاني جملة (لدينا تنويل). والكوفيون يرون أنه من باب الإلغاء ، فلا حاجة إلى التأويل .

الشاهد في البيت الثاني : وجدتُ ملاكُ الشّيمِة الأدبُ .

وجه الاستشهاد : ظاهر هذا البيت أنّ الشاعر ألغى عمل (وجدت) مع أنّه متقدم يجب إعمالُه ، فقال الكوفيون : هو من باب الإلغاء ؛ لأن الإلغاء عندهم جائز مع تقدّم الناسخ ولذلك لا حاجة عندهم إلى التأويل .

وقال البصريون : هو إمّا من باب الإعمال على تقدير أنّ المفعول الأول ضمير الشأن محذوف (أني وجدتُهُ) والمفعول الثاني جملة (ملاكُ الشيمة الأدبُ) وإمّا من باب التّعليق على تقدير دخول لام الابتداء على (مِلاك) والتقدير: أنّي وجدتُ لَمِلاكُ... .

س٩– ما حكم التعليق ؟ وضّح بالتفصيل .

ج٩– التّعليق واجب إذا فصل بين الناسخ ومفعوليه فاصلٌ مِمَّا له الصدارة ؛ لأنّ الذي له الصدارة لا يعمل فيه ما قبله ، والفاصل أنواع أشهرها ما يلي :

١– **ما النافية** ، نحو : ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾ .

٢– **إنْ النافية** ، نحو : علمتُ إنْ زيدٌ قائمٌ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

٣– **لا النافية** ، نحو : ظننتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو .

٤– **لام الابتداء** ، نحو : ظننتُ لزيدٌ قائمٌ .

٥– **لام القسم** ، نحو : علمتُ لَيقومَنَّ زيدٌ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ قال ابن عقيل : لم يَعُدَّ لام القسم من الْمُعَلِّقَاتِ أحدٌ من النحويين

٦- **الاستفهام** ، وله صورٌ ثلاث :

أ- أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام وقع مبتدأ ، نحو : علمت أيُّهُم أبوك ، أو اسم استفهام وقع خبراً ، نحو : علمتُ متى السَّفرُ ؟ وكما في قوله تعالى :

﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَنَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا ﴾ .

ب- أن يكون المبتدأ مضافا إلى اسم استفهام ، نحو : علمتُ غلامُ أيِّهم أبوك

ج- أن يدخل عليه حرف استفهام ، نحو : علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟

ونحو : علمتُ هَلْ زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو ؟ ونحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ .

وقد يكون الفاصل اسم استفهام فَضْلة ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ فاسم الاستفهام (أي) فضلة ليس هو أحد المفعولين وهو منصوب على أنه مفعول مطلق نُصِب بما بعده ، وليس منصوبا بما قبله ؛ لأن الاستفهام له الصدارة ، فلا يعمل فيه ما قبله .

س١٠- اذكر خلاف العلماء في قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ .

ج١٠- **أمّا الآية الأولى** فذهب قوم إلى : أنّها من باب التعليق ؛ وذلك بسبب الفَصْل بـ (إنْ) النافية ، كما سبق بيان ذلك في إجابة السؤال السابق . وذهب آخرون إلى : أنّ هذا ليس من باب التعليق في شيء ؛ لأن شرط التعليق : أنّه إذا حُذِف المعلِّق تسلَّط العامل على ما بعده فينصب مفعولين، نحو : ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ ، فلو حذفت المعلِّق (ما) لقلتَ : ظننتُ زيداً قائماً ، والآية الكريمة لا يمكن فيها حذف المعلِّق (إنْ) لأنك لو حذفت (إنْ) لم يتسلَّط

الناسخ (تظنون) على (لبثتم) إذْ لا يُقال : وتظنون لبثتم .

والجواب على ذلك كما ذكر ابن عقيل : أنه لا يُشترط في التعليق هذا الشرط المذكور ، وتمثيل النحويين للتعليق بهذه الآية الكريمة شاهد لعدم صحَّة هذا الاشتراط .

* **وأمَّا الآية الثانية** ، فذهب قوم إلى : أنّ القَسَم معلِّق للفعل عن العمل، كما سبق بيان ذلك في إجابة السؤال السابق .

وذهب سيبويه ، وجمهرة النحاة : إلى أنّ (عَلِمَ) في هذه الآية ، وفي وغيرها من الشواهد قد خرجت عن معناها الأصلي ونُزِّلت منزلة القسم ،وعلى هذا فإنّ ما بعد (عَلِم) جملة لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها جواب القسم الذي هو (علم) وحينئذ لا تحتاج إلى معمول، ولا تَتَّصِفُ بإلغاء ، ولا تعليق ، ولا إعمال

تعْدِيَةُ عَلِمَ وظَنَّ إلى مفعول واحد

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

س١١– إلام يُشير الناظم في هذا البيت ؟

ج١١– يشير إلى أن الفعلين (عَلِم ، وظنَّ) يمكن تعدية كلٍّ منهما إلى مفعول واحد ؛ وذلك بشرط أن تكون عَلِمَ ، بمعنى (عَرَف) نحو : علمتُ زيداً (أي : عرفته) ونحو قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ﴾ وبشرط أن تكون ظنّ ، بمعنى (اتَّهَمَ) نحو: ظننتُ زيداً (أي: اتَّهَمْتُهُ).

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ ﴾ (أي : بِمُتَّهَمٍ) .

رَأَى الْحُلْمِيَّة

وَلِرَأَى الرُّؤْيَا أُنْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

س١٢– ما المراد برأى الحلمية ؟ وكم مفعولا تنصب ؟

ج١٢– المراد بها : الرُّؤْيا في المنام ، وهي تنصب مفعولين ، كعَلِمَ .

وإلى هذا أشار الناظم بقوله : "ولرأي الرُّؤْيا انْم ما لعلما " (أي : انْسُب لرأى التي مصدرها (الرُّؤيا) ما نُسِب لعَلِمَ المتعدية إلى مفعولين) .

ومثال رأى الحلميّة قوله تعالى: ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ ﴾ فالمفعول الأول ، هو : ياء المتكلِّم ، وجملة (أعصر خمراً) في محل نصب مفعول ثانٍ .

وكما في قول الشاعر :

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِى وطَلْقٌ وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أَثَالاَ

أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالا

فالضمير (هم) مفعول أول لـ (أَرَى) الحلميّة ، و (رفقتى) مفعول ثانٍ لها . وبذلك يكون الشاعر قد أَجْرى (أَرَى) الحلميّة مجرى (عَلِم) فنصب مفعولين .

المحاضرة الثالثة

حكم حذف المفعولين ، أو أحدهما .

وَلاَ تُجِزْ هُنا بِلاَ دَليلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

س١٣– متى يجوز حذف المفعولين ، أو حذف أحدهما ؟

ج١٣– لا يجوز حذف المفعولين ، أو أحدهما إلاّ إذا دلّ عليهما دليل . **فمثال حذف المفعولين** : هل ظننتَ زيداً قائماً ؟ فتقول : ظننتُ . فَحُذِفَ المفعولين من الجواب اختصاراً ؛ لدلالة السؤال عليهما ، والتقدير : ظننت زيداً قائماً ، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ (أي: تزعمونهم شركائي) .

ومثال حذف أحدهما : هل ظننتَ أحداً قائماً ؟ فتقول : ظننتُ زيداً . فحُذِفَ المفعول الثاني اختصاراً ؛ لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : ظننت زيداً قائماً .

فإن لم يدلّ دليل على الحذف لم يَجُز الحذف لا فيهما ، ولا في أحدهما ؛ فلا يقال : ظننتُ ، ولا ظننتُ زيداً ، ولا ظننت قائماً ، إذا لم يدل على المحذوف دليل .

س١٤– قال الشاعر :

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ

وقال الآخر :

ولَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنَّى غَيْرَه مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

عين الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج١٤– **الشاهد في البيت الأول** : وتَحْسَبُ .

وجه الاستشهاد : حذف الشاعر مفعولي تحسبُ لدلالة ما قبلهما عليهما ، والتقدير : وتحسبُ حُبَّهم عاراً عليَّ .

الشاهد في البيت الثاني : فلا تظنِّي غيرَه .

وجه الاستشهاد: حذف الشاعر المفعول الثاني اختصاراً ، وهو معلوم من السياق ، والتقدير : فلا تظنّي غيرَه واقعاً منّي... .

إجْراءُ القولِ مُجْرَى الظّن

فينصب مفعولين

وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِى مُسْتَفْهَماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

س١٥– ما محلُّ جملة القول من الإعراب ؟

ج١٥– إذا وقع بعد فعل القول كلمة مفردة فهي مفعول به ،نحو : أقول الحقَّ .

وإذا وقعت بعده جملة حُكِيَتْ كما هي ، وتكون في محل نصب سدّت مَسَدّ المفعول به ، نحو : قال زيدٌ عمرٌو منطلقٌ .

س١٦– متى يجوز إجراء القول مُجرى الظن ؟

ج١٦– للعرب في جواز إجراء القول مُجرى الظن ، مذهبان :

أحدهما : جواز إجراء القول مُجرى الظن مُطلقا دون شرط ، أو قَيد . وسيأتي بيانه في البيت الآتي من الألفية .

ثانيهما : لا يجوز إجراء القول مُجرى الظن إلا بشروط . وهذا هو مذهب عامّة العرب . **وهذه الشروط أربعة** ، هي :

١– أن يكون الفعل مضارعاً .

٢– أن يكون للمخاطَب .

وإلى الشرطين السابقين أشار الناظم بقوله : " اجعل تقول" . فالفعل تقول فعل مضارع ، وهو للمخاطَب .

٣- أن يكون مسبوقاً باستفهام . وإليه أشار بقوله : " إن ولى مُستفهما به " .
٤- ألاّ يُفْصَل بين الاستفهام ، والفعل إلا إذا كان الفاصل ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، أو معمولاً للفعل . فإن فُصِل بأحد هذه الثلاثة لم يضرَّ . وهذا هو مراد الناظم بقوله : " ولم ينفصل بغير ظرف ..... " .
فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك : أتقول عَمْراً مُنطلقاً ؟ فَعَمْراً : مفعول أول ، ومُنطلقا : مفعول ثانٍ ؛ لأن (أتقول ؟) بمعنى : أتظنّ ؟ ويجوز رفعهما على الحكاية ، نحو : أتقول عمرٌو منطلقٌ ؟

س١٧- ما الحكم إذا لم يتحقق شرط من الشروط الأربعة السابقة ؟
ج١٧- إذا لم يتحقق شرط من الشروط الأربعة السابقة لم يَجز أن يَنْصبَ القولُ مفعولين عند عامّة العرب . فإن كان الفعل غير مضارع ، نحو : قال زيد عمرٌو مُنطلقٌ ، لم ينصب القول مفعولين ، وكذا إن كان مضارعاً لغير المخاطب ، نحو: يقول زيدٌ عمرٌو مُنطلقٌ ، وكذا إن لم يكن مسبوقاً باستفهام ، نحو : أنت تقول عمرٌو منطلقٌ ، وكذلك إن سُبق باستفهام ولكن فصل بين الاستفهام ، والفعل بغير ظرف ، ولا جار ومجرور ، ولا معمول للفعل فلا يجوز أيضاً أن ينصب القول مفعولين ، نحو : أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ ؟ فإن فُصِل بأحد هذه الثلاثة جاز النصب ، نحو : أعندك تقول زيداً مُنطلقاً ؟ ،
ونحو : أفي الدار تقول زيداً مُنطلقاً ؟ ونحو : أعمراً تقول مُنطلقاً ؟
فالفاصل في المثال الأول الظرف (عندك) والفاصل في المثال الثاني الجار والمجرور (في الدار) والفاصل في المثال الثالث المعمول (عَمْراً) وهو المفعول الأول لـ (تقول) .

س١٨- قال الشاعر :

متى تقولُ القُلُصَ الرَّواسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وقَاسِمَا

وقال الآخر :

أَجُهَّالاً تقولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟
ج١٨- **الشاهد في البيت الأول** : متى تقول القلصَ يحملْنَ .
وجه الاستشهاد : أجرى الشاعر (تقول) مجرى ظَنَّ فنصب به مفعولين ، الأول : القلصَ ، والثاني : جملة يحملْنَ ، وذلك لاستيفائه الشروط .
الشاهد في البيت الثاني : أجُهّالاً تقول بني لُؤَى .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (تقول) عمل تظنّ فنصب مفعولين ، الأول : بني لؤي ، والثاني : جُهَّالا مع أنّه قد فَصَل بين الاستفهام ، والفعل بفاصل ، وهو قوله (جهالا) وهذا الفاصل لا يمنع النّصب ؛ لأنه معمول للفعل ؛ إذ هو مفعول ثانٍ له .

نصب المفعولين بفعل القول

مُطلقا (دون شرط)

وَأُجْرِيَ القَوْلُ كَظَنَّ مُطْلَقاً عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقَا

س١٩– اذكر بالتفصيل مذهب العرب الذي يُجِيزُ إجراءَ القولِ مُجرى الظَّنَّ مُطلقا .

ج١٩– مذهب العرب الذي يُجِيز إجراء القول مجرى الظنّ مُطلقا هو مذهب (سُلَيْم) فهم يُجيزون في لغتهم إعمال القول عمل ظنّ دون شرط (أي : سواء كان مضارعاً ، أم غير مضارع ، وسواء تحقّقت الشروط السابقة أم لم تتحقّق) نحو : قُلْ ذا مُشفقا . فـ (ذا) مفعول أول ، ومشفقا : مفعول ثان ، وناصبهما فعل الأمر قل . ففعل الأمر (قل) نصب مفعولين مع أنّ الشروط تستلزم أن يكون مضارعاً للمخاطب ، وأن يُسبق باستفهام .

س٢٠– قال الشاعر :

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِيناً هَذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج٢٠– **الشاهد فيه** : قالتْ ... هذا ... إسرائينا .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر الفعل الماضي (قال) عمل ظنَّ فنصب به مفعولين ، الأول : هذا ، والثاني : إسرائينا مع أن الفعل ليس مضارعاً ، وليس مسبوقاً باستفهام . فهذا من لغة سُلَيم الذين يجيزون نصب المفعولين بالقول مطلقا .

والذين لا يجيزون ذلك يقولون : (هذا) مبتدأ ، و (إسرائينا) مضاف إلى محذوف يقع خبراً ، والتقدير : هذا مَمْسُوحُ إسرائينا . (إسرائينا : لغة في إسرائيل) .

الأفعالُ المتعديّةُ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ
أَعْلَمَ ، وَأَرَى

إِلَى ثَلاَثَـةٍ رَأَى وَعَلِمَـا عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

س٢١– اذكر الأفعال المتعديّة إلى ثلاثة مفاعيل .

ج٢١– ذكر الناظم أن الأفعال المتعديّة إلى ثلاثة مفاعيل سبعة أفعال ، ذكر منها في هذا البيت فعلان ، هما : أَرَى ، وأَعْلَمَ . والخمسة الباقية ذكرها في بيت آخر ، وهي : أَنْبَأَ ، ونَبَّأَ ؛ وأَخْبَرَ ، وخَبَّرَ ؛ وحَدَّث .

س٢٢– ما أصل أرى ، وأعلم ؟ ولِمَ تعدَّت إلى ثلاثة مفاعيل ؟

ج٢٢– أصلها : رأى ، وعَلِم المتعديتان إلى مفعولين ، نحو : رأيت العلمَ نوراً ،
وعلمتُ العلمَ نوراً ، فلما دخلت عليهما همزة التعديّة (همزة النَّقْل) زادتهما مفعولاً ثالثا ، نحو : أرى عليٌّ خالداً الأمرَ واضحاً ، أعلم الجنديُّ القائدَ العدُوَّ قادماً .

س٢٣– ما أصل المفعول الثالث الذي زادته الهمزة ؟ وما فائدة الهمزة ؟

ج٢٣– المفعول الثالث هو الفاعل قبل دخول همزة النّقل (التعدية) فالهمزة فائدتها : التَّعدية ،فهي تُصَيِّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً ،نحو: عَلِم زيدٌ عمراً منطلقاً. فزيدٌ : فاعل ، وعمراً : مفعول أول ، ومنطلقا : مفعول ثانٍ ، فلمّا دخلت الهمزة جعلت الفاعل (زيد) مفعولاً فأصبحت المفاعيل ثلاثة ، نحو : أَعْلَمْتُ زيداً عمرًا منطلقاً . فزيداً : مفعول أول، وعمراً : مفعول ثان ، ومنطلقا : مفعول ثالث .
وهذه الهمزة هي التي جعلت اللازم متعديا إلى مفعول واحد ،نحو: خرجَ زيدٌ ؛ فتقول : أَخْرَجْتُ زيداً ، وهي التي جعلت المتعدِّي إلى مفعول واحد يتعدّى إلى مفعولين ، نحو: لَبِسَ زيدٌ ثوباً ؛ فتقول : أَلْبَسْتُ زيداً ثوباً ، وهي التي جعلت المتعدّى إلى مفعولين يتعدّى إلى ثلاثة ، كما تقدّم .

المحاضرة الرابعة

أحكام مفاعيل أعلم ، وأرى

وَمَا لِمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضاً حُقِّقَا

س٢٤- اذكر أحكام المفعول الثاني،والمفعول الثالث من مفاعيل أعلم،وأرى.

ج٢٤- يثبت للمفعول الثاني ، والمفعول الثالث من مفاعيل (أعلم ، وأرى) كلّ أحكام مفعولي (عَلِمَ ، ورَأَى) من كون المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، ومن جواز الإلغاء ، والتعليق ، ومن جواز حذفهما ، أو حذف أحدهما إذا دلّ على ذلك دليل . **ومثال ذلك** : أعلمت زيداً عمراً قائماً . فالمفعول الثاني (عمراً) والمفعول الثالث (قائماً) أصلهما المبتدأ والخبر ؛ تقول : عمرٌو قائمٌ . ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو : عمرٌو أعلمتُ زيداً قائمٌ .

ومنه قولهم : البركةُ أَعْلَمَنَا اللهُ مع الأَكَابِرِ . فالبركه : مبتدأ ، والضمير (نا) في أعلمنا: مفعول أول ، ومع الأكابر : ظرف في محل رفع خبر ، والمبتدأ والخبر كانا في الأصل مفعولين ، نحو : أعلمنا اللهُ البركةَ مع الأكابر .

ويجوز التعليق ؛ فتقول : أعلمتُ زيداً لعمرٌو قائمٌ .

ومثال حذفهما للدلالة عليهما : هل أعلمتَ أحداً عمراً قائماً ؟ فتقول : أعلمتُ زيداً . فحُذف المفعولين الثاني ، والثالث لدلالة السؤال عليهما .

ومثال حذف أحدهما للدلالة عليه : أن تقول في جواب السؤال السابق :

أعلمتُ زيداً عمراً (أي:قائماً) أوتقول: أعلمتُ زيداً قائماً (أي: عمراً قائماً) .

ويمكنك مراجعة هذه المسائل مُفَصَّلة في باب حكم الإلغاء ، والتعليق ، وفي باب حذف المفعولين ، أو أحدهما وذلك في الأفعال المتعدية إلى مفعولين .

تعدية رأى ، وعَلِمَ إلى مفعولين

وحكم مفعولهما الثاني

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ هَمْزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا فَهْوَ بِهِ فِى كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

س٢٥- متى تتعدّى رأى ، وعلم إلى مفعولين ؟

ج٢٥- إذا كانت رأى ، وعلم قبل دخول الهمزة عليهما تتعديان إلى مفعول واحد، نحو : رأى زيدٌ عمراً . فـ (رَأَى) هُنا تعدَّت إلى مفعول واحد ؛ لأنها

(بصريّة) ونحو : عَلِمَ زيدٌ الحقَّ . (عَلِمَ) هُنا تعدّت إلى مفعول واحد ؛ لأنها بمعنى (عَرَف) فإنهما في هذه الحالة تتعديان إلى مفعولين إذا دخلت عليهما

همزة التعدية ، نحو : أريتُ زيداً عمراً ، ونحو: أعلمتُ زيداً الحقَّ ، ولا تتعديان

إلى ثلاثة مفاعيل إلا إذا كانتا تتعديان إلى مفعولين قبل دخول الهمزة عليهما .

س٢٦- ما حكم المفعول الثاني لرأى ، وعلم إذا تعدَّيا إلى مفعولين ؟

ج٢٦- إذا تعدت رأى ، وعلم إلى مفعولين بسبب دخول **همزة التعدية** عليهما فإنَّ مفعولهما الثاني يثبت له حكم المفعول الثاني لـ (كسا ، وأعطى) في كونه لا يصح الإخبار به عن الأول ؛ لأنّ المفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو : كسوتُ زيداً ثوباً ، ونحو: أعطيتُ زيداً ثوباً ،فلا يصح الإخبار بالمفعول الثاني ؛ فلا يُقال : زيدٌ ثوبٌ .

وكذلك لا يصحّ الإخبار بالمفعول الثاني لـ (علم ، ورأى) إذا تعدَّيتا إلى مفعولين بسبب دخول **همزة الاستفهام** ، نحو : أريتُ زيداً عمراً ، ونحو : أعلمت زيداً الحقَّ ، فلا يصح الإخبار بالثاني ؛ فلا يُقال : زيدٌ عمرٌو ، ولا : زيدٌ الحقُّ .

وهما (أي : مفعولا علم ، ورأى) يأخذان حكم المفعول الثاني لـ (كسا ، وأعطى) في كونه يجوز حذفه مع الأول ، وحذف الثاني وإبقاء الأول ، وحذف الأول وإبقاء الثاني ، وإن لم يدلّ على ذلك دليل .

فمثال حذف المفعولين : أعلمتُ ، وأعطيتُ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾ .

ومثال حذف المفعول الثاني وإبقاء الأول : أعلمتُ زيداً ، وأعطيتُ زيداً .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ .

ومثال حذف المفعول الأول وإبقاء الثاني : أعلمتُ الحقَّ ، وأعطيتُ درهماً .

ومنه قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾ فالجزية : مفعول ثانٍ ، والمفعول الأول محذوف ، تقديره : المسلمين .

أخوات أرى ، وأعلم

وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرَا حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرَا

س٢٧– اذكر أخوات (أرى)التي تنصب ثلاثة مفاعيل،مُمثلاً لكل فعل منها.

ج٢٧– تقدّم أنّ الناظم عَدَّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل (سبعة) وسبق ذكر أَعْلَمَ ، وأَرَى ، وفي هذا البيت ذكر الأفعال الخمسة الباقية ، وهي :

١– **نَبَّأَ** ، نحو : نَبَّأْتُ زيداً عمراً قائماً . ومنه قول الشاعر :

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا يُهْدِى إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

فالضمير (التاء) في نُبئتُ : نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، وزُرعة : المفعول الثاني ، وجملة يُهدى : المفعول الثالث .

٢– **أَخْبَرَ** ، نحو : أخبرتُ زيداً أخاك مُنطلقاً . ومنه قول الشاعر :

وَمَا عليكِ إذا أَخْبَرْتِنِي دَنِفاً وغَابَ بَعْلُكِ يوماً أَنْ تَعُودِينِي

فالتاء في أخبرتني : مفعول أول ، وياء المتكلم فيها : المفعول الثاني ، ودَنِفاً : المفعول الثالث .

٣– **حَدَّثَ** ، نحو : حَدَّثْتُ زيداً بَكْراً مُقيماً . ومنه قول الشاعر :

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الوَلاَءُ

فالضمير (تم) في حُدثتموه : المفعول الأول ، والضمير هاء الغائب فيها : المفعول الثاني ، وجملة (له علينا الولاءُ) : المفعول الثالث .

٤– **أَنْبَأَ** ، نحو : أَنْبَأْتُ عبدَاللهِ زيداً مُسَافِراً . ومنه قول الشاعر :

وَأُنْبِئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنْ

فالتاء في أُنبئت : نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، وقَيساً : المفعول الثاني ، وخيَر : المفعول الثالث .

٥– **خَبَّرَ** ، نحو : خَبَّرْتُ زيداً عَمراً غَائِباً . ومنه قول الشاعر :

وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِى بِمِصْرَ أَعُودُهَا

فالتاء في خُبِّرْتُ : نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، وسوداءَ : المفعول الثاني ، ومريضةً : المفعول الثالث .

.

المحاضرة الخامسة

الفَاعِلُ

تعريفه ، وحكمه

الفَاعِلُ الَّذِى كَمَرْفُوعَىْ أَتَى زَيْدٌ مُنيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى .

س١– عرّف الفاعل ، وما حكمه ؟

ج١– الفاعل ، هو : الاسم المسند إليه فعلٌ على طريقة فَعَلَ ، أو شبهه .

وحكمه : الرّفع ، نحو : أتَى زيدٌ ، وجاء عليٌّ .

س٢– ما مراد الشارح بقوله : فِعْل على طريقة فَعَلَ ؟ وما المراد بقوله : أو شبهه ؟

ج٢– قوله : فِعْل على طريقة فَعَلَ ، يُريد بذلك الفعل المبني للمعلوم ، فيخرج بذلك الفعل المبني للمجهول ؛ لأنه يطلب نائب الفاعل، نحو : ضُرِبَ زيدٌ . فزيد : نائب فاعل .

والمراد بقوله : أو شبهه : أنَّ الفاعل يُرْفَعُ بالفعل التام المعلوم ، أو يُرفع بما يُشْبِه الفعل المعلوم . **والمراد بشبه الفعل ما يلي** :

١– **اسم الفاعل** ، نحو : أقائم الزيدان ؟ فالزيدان : فاعل ، رافعه اسم الفاعل (قائم)، ونحو : أتى زيدٌ مُنيراً وجهُه .

٢– **الصِّفة المشَبَّهة** ، نحو : زيدٌ حَسَنٌ وجهُه .

٣– **المصدر** ، نحو : عجبت من ضَرْبِ زَيدٍ عَمراً . فضَرْب : مصدر أُضيف إلى فاعله (زيد)، **أو اسم المصدر** ، نحو : مِنْ قُبْلَةِ الرَّجلِ امرأتَه الوضوءُ .

فقُبْلَة : اسم مصدر أضيف إلى فاعله (الرجل) .

٤– **اسم الفعل** ، نحو : هيهات العَقِيقُ .

٥– **شبه الجملة** ، نحو : زيدٌ عندك أبوه ، ونحو : في الدار غلاماه . فأبوه ، وغلاماه : فاعلان عاملهما محذوف وجوباً . والتقدير (مُستَقِر ، أو استقَرَّ) .

٦– **أفعل التفضيل** ، نحو : مررتُ بالأفضلِ أبوه . فأبوه مرفوع بالأفضل .

وهذان النوعان : الفعل المبني للمعلوم وشبهه ، هما : مراد الناظم بقوله :

"كمرفوعي أتى زيدٌ منيراً وجهه نعم الفتى " .

والمراد بالمرفوعين :

١– ما كان مرفوعاً بالفعل سواء كان الفعل متصرفاً ، نحو : أتى زيدٌ ، أو غير متصرف (جامد) نحو : نِعم الفتى . ويُشترط أن يكون الفعل (تاما) غير ناقص .

٢– ما كان مرفوعا بشبه الفعل كما تقدّم ، ومَثَّل له بقوله : منيراً وجهُه.

فإذا لم يُسند إلى الاسم فعل ، أو شبه فعل فليس بفاعل ، نحو : زيد أخوك ، ونحو : زيدٌ قام. أبوه ، ونحو : زيدٌ قام ، ونحو : زيدٌ قائمٌ غلامه ، ونحو :
زيد قائم .

فكل ما تحته خط مما سبق (خبر) سواء أكان مفرداً ، كما في المثال الأول ، أم جملة ، كما في المثالين الثاني والثالث ، أم ما هو في قوّة الجملة ، كما في المثالين الأخيرين .

س٣- اذكر أنواع الفاعل .

ج٣- الفاعل ثلاثة أنواع ، هي :

١- **اسم صريح** ، نحو : قام زيدٌ .

٢- **مصدر مؤول**، نحو : يعجبني أن تقومَ . فالمصدر المؤول (أن تقوم) في محل رفع فاعل ، تقديره : قيامُك .

٣- **ضمير** ، سواء كان متصلا ، نحو : قمتُ ، وقاموا ؛ أو منفصلا ، نحو :
ما قام إلا أنا .

حكم تأخير الفاعل عن رافعه

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ وَإِلاّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

س٦- ما حكم تأخير الفاعل عن رافعه ؟ وما مذهب البصريين ، والكوفيين في هذه المسألة ؟

ج٦- يجب تأخير الفاعل عن رافعه سواء كان رافعه فعلا ، أو شبهه ، نحو :
قام زيدٌ ، وقام الزيدان ، وزيدٌ قائمٌ غلاماه . ولا يجوز تقديمه على رافعه ؛ فلا يقال : زيدٌ قام ، على اعتبار أنّ (زيدٌ) فاعل مقدّم ، بل هو في هذا المثال مبتدأٌ خبره جملة (قام) وفاعل (قام) ضمير مستتر تقديره (هو) فالفاعل يجب أن يتأخر سواء كان ظاهراً ، أم ضميراً مستتراً ؛ لأنّ تقديم الفاعل يُوقع في اللَّبْس بينه وبين المبتدأ ، فلا يَدري السَّامع أردت الابتداء بـ (زيد) والإخبار

عنه بـ (قام) أم أردت إسناد (قام) إلى زيد على أنّه فاعل ؟ أضف إلى ذلك أنّ الفعل ، والفاعل كجزأين لكلمة واحدة مُتقدَّم أحدهما على الآخر وَضْعاً .

وهـذا هـو مـذهب البصـريين في هـذه المسـألة . أمّـا الكوفيـون فأجـازوا التقـديم في ذلـك كلّـه ،(م) واستشهدوا على جواز تقديم الفاعل على رافعه بقول الشاعر:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُها وَئِيداً أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدا

فمشيُها: فاعل تقدم على عامله (وئيداً) وما : مبتدأ خبره الجار والمجرور (للجِمال) .

وردّ البصريون على هذا البيت بأن البيت يحتمل وجها آخر غير ما ذكره الكوفيون ومتى كان البيت محتملا لوجه آخر لم يصلح دليلا ، فالبصريون يرون جواز أن يكون (مشي) مبتدأ ، ووئيداً : حال من فاعل فعل محذوف . والتقدير (مشيها يظهر وئيداً) وجملة الفعل المحذوف وفاعله خبر للمبتدأ . (م)

وبناء على هذا الخلاف فإنّك على مذهب الكوفيين تقول: الزيدان قَامَ ، والزيدون قامَ ، أمّا على مذهب البصريين فيجب أن تقول : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ؛ فيكون ألف الاثنين ، وواو الجماعة فَاعِلَيْن . وهذا هو معنى قول الناظم : "وبعد فعلٍ فاعل ".

س٧– ما مراد الناظم بقوله : " فإن ظهر " ؟

ج٧– يريد بذلك أن الفعل ، وشبهه لا بُدَّ له من مرفوع سواء كان ظاهراً ، نحو : قام زيدٌ ، أم ضميراً مستتراً ، نحو : زيد قام ، أي هو .

حكم تجريد الفعل من علامتي التثنية ، والجمع
إذا أسند إلى ظاهر

وَجَرِّدِ الفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَ" فَازَ الشُّهَدَا "
وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالفِعْلُ للظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

س٩– ما حكم تجريد الفعل من علامتي التثنية ، والجمع إذا أُسند إلى فاعل ظاهر؟

ج٩– **مذهب جمهور العرب** : أَنَّه إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنىً كان ، أو جمعاً وَجَبَ تجريده من علامة تدلّ على التثنية ، أو الجمع فيكون حالُه كحالِه إذا أُسند إلى مفرد ؛ فتقول : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهنداتُ ، كما تقول في المفرد : قام زيدٌ ، ولا يجوز أَنْ تقول على هذا المذهب : قاما الزيدان ، ولا : قاموا الزيدون ، ولا : قُمْنَ الهنداتُ ، على أنّ الألف ، والواو ، والنون : أحرف تدل على التثنية ، والجمع ، وما بعدها فاعل . والصحيح في إعرابها : أن تكون الألف ، والواو ، والنون : فاعل ، والجملة من الفعل ، والفاعل في محل رفع خبر مقدّم ، والأسماء التي بعدها : مبتدأ مؤخر .

وثَمَّةَ وجهٌ آخر ، وهو : أن تكون الألف ، والواو ، والنون : فاعل كما تقدّم، وأن تكون الأسماء التي بعدها بدل منها ، أي : من الضمائر الألف ، والواو ، والنون .

وعلى أحد هذين الوجهين يُوجَّه الإعراب في قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾ .

ومذهب طائفة من العرب : أنَّ الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى ، أو مجموع أُتِي فيه بعلامة تدل على التثنية ، أو الجمع ؛ فتقول : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون، وقُمْنَ الهنداتُ ؛ فتكون الألف ، والواو ، والنون أحرفاً تدل على التثنية ، والجمع ، والأسماء التي بعدها تُعرب (فاعلا) وهذه اللغة قليلة ، قيل هي لغة طيء ، وقيل هي لغة أَزْد شَنُوءَة ، ويُسميها النحويون لغة (أكلوني البراغيث) ويُسميها ابن مالك : " لُغَة يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلاَئِكَة " . وإلى هذه اللغة أشار المصنّف بقوله : " وقد يُقال سعدَ ، وسعدُوا...." فأَشْعر قوله : " وقد يُقال " بأنها لغة قليلة .

وقد حَمَل عليها ابن مالك قوله عليه الصلاة والسلام : " يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ " على اعتبار أنّ (ملائكة) فاعل يتعاقبون ، والواو في يتعاقبون علامة على الجمع .

س١١– قال الشاعر :

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

وقال الآخر :

يَلُومُونَنِي فى اشْتِرَاءِ النَّخِيـ لِ أَهْلِى فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

وقال الآخر :

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِى فَأَعْرَضْنَ عَنِّى بالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

عيّن الشاهد في الأبيات السابقة ، وما وجه الاستشهاد فيها ؟

ج١١– **الشاهد في البيت الأوّل** : وقد أسلماه مُبعدٌ وحميمُ .

وجه الاستشهاد : وَصَل الشاعر ألف التثنية بالفعل مع أنّ الفاعل (مبعدٌ) اسم ظاهر ، وذلك على لغة (أكلوني البراغيث) وكان القياس على الفصحى أن يقول : وقد أَسْلَمَهُ مبعدٌ وحميمُ .

الشاهد في البيت الثاني : يلومونني أهلي . **وجه الاستشهاد** : وصل الشاعر واو الجماعة بالفعل مع أن الفاعل (أهلي) اسم ظاهر ، وذلك على لغة (أكلوني البراغيث) وكان القياس على الفصحى أن يقول : يَلُومُنِي أهلي .

الشاهد في البيت الثالث : رأيْنَ الغواني . **وجه الاستشهاد** : وصل الشاعر نون النسوة بالفعل مع أن الفاعل (الغَوَاني) اسم ظاهر ، وذلك على لغة (أكلوني البراغيث) وكان القياس على الفصحى أن يقول : رَأَتِ الغواني .

حكم حذف الفعل ، وإبقاء الفاعل

وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ زَيْدٌ في جواب مَنْ قَرَا

س١٣- ما حكم حذف الفعل ، وإبقاء الفاعل ؟

ج١٣- يجوز حذف الفعل إذا دلّ عليه دليل ، كما إذا قيل لك : منْ قرأ ؟ فتقول : زيدٌ ، والتقدير : قرأ زيدٌ .

وقد يُحذف الفعل وجوباً ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ فأَحَدٌ:فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسِّره الفعل المذكور ،والتقدير: وإن استجارك أحدٌ . فكل اسم مرفوع وقع بعد (إنْ ، أو إذا) الشرطيتين فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوباً يفسِّره الفعل المذكور بعده ، كما في قو له تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ فالسماء : فاعل بفعل محذوف ، والتقدير: إذا انشقت السَّماء انشقت . وهذا هو مذهب جمهور البصريين ..

المحاضرة السادسة

تأنيثُ الفعلِ الماضي بتاءٍ ساكنةٍ

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِى الْمَاضِى إِذَا كَانَ لأُنْثَى كـ " أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى ".

س١٥- في أيّ حالة يُؤنَّثُ الفعلُ الماضي ؟ وبِمَ يُؤَنَّث ؟

ج١٥- يُؤنّث الفعل الماضي بتاء ساكنة في آخره إذا كان فاعله مؤنثا سواء كان مؤنثا تأنيثاً حقيقياً ، نحو: قامتْ هندٌ ، أو مؤنثا مجازيا ، نحو: طلعتِ الشَّمْسُ . فهندٌ في المثال الأول مؤنث حقيقي ، والشمس في المثال الثاني مؤنث مجازي .

والمراد بالمؤنث المجازي،هو: ما لا يلد ولا يَتَنَاسَل،كالشّمس،والأرض، والسّماء.

* والفعل المضارع يُؤنث بتاء متحركة في أوّله ، نحو : تذهبُ فاطمة ، وتطلعُ الشمس . *

وجوب تأنيث الفعل الماضي

وإنما تلزم فِعل مضمرٍ متصِلٍ او مفهِمٍ ذات حِرِ

س١٦– ما المواضع التي يجب فيها تأنيث الفعل الماضي ؟

ج١٦– **يجب تأنيثه** في الموضعين الآتيين :

١– **إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً يعود إلى مؤنث حقيقي ، أو مجازي** ، نحو: هندٌ قامتْ ، ونحو : الشمس طلعتْ ، ولا يجوز أن تقول : هندٌ قام ، ولا : الشمس طلع ،فإن كان الضمير منفصلاًلم يُؤتَ بالتاء ، نحو: هندٌ ما قام إلا هي.

٢– **أن يكون الفاعل اسما ظاهراً حقيقي التأنيث** ، نحو : قامتْ هندٌ .

وهذا المراد من قول الناظم : " أو مفهم ذاتَ حِرٍ " (والحِرِ: فَرْجُ المرأة) .

ويفهم من كلام الناظم أن الفعل لا يؤنَّث وجوبا في غير هذين الموضعين .

حكم تأنيث الفعل

إذا فُصِل بين الفعلِ ، والفاعلِ المؤنثِ الحقيقيّ

وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فى نَحْوِ أَتَى القَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ

س١٧– ما حكم تأنيث الفعل إذا فُصِل بين الفعل،وفاعله المؤنث الحقيقي ؟

ج١٧– إذا فصل بين الفعل، وفاعله المؤنث الحقيقي بغير (إلاَّ) جاز تأنيث الفعل ، وجاز تذكيره (والأفصح التأنيث) نحو : أتى القاضِيَ بنتُ الواقفِ ، والأفصح أن تقول : أَتَتْ ، ونحو : قام اليوم هندٌ ، والأفصح : قامتْ .

حكم تأنيث الفعل

إذا فُصِل بين الفعل ، وفاعله بـ (إلا)

والْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّلاَ كـ " مَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ ".

س١٨– ما حكم تأنيث الفعل إذا فُصِل بين الفعل ، والفاعل المؤنث بإلا ؟

ج١٨– إذا فُصل بين الفعل، وفاعله المؤنث بإلاَّ فالأحسنُ تذكير الفعل ، نحو :

ما زَكا إلا فتاةُ ابن العلا ، ونحو: ما قام إلا هندٌ ، ونحو: ما طلع إلا الشّمسُ .

والجمهور يوجبون تذكير الفعل ، ويجوز تأنيث الفعل عند غيرهم ولكنه قليل ، نحو : ما قامتْ إلا هندٌ ، ونحو : ما طلعتْ إلا الشّمسُ .

وعلى التأنيث ورد قول الشاعر :

طَوَى النَّحْزُ والأَجْرَازُ ما فى غُرُوضِها وما بَقِيَتْ إلا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ

فقد أدخل الشاعر تاء التأنيث على الفعل (بَقِيَ) مع كونه قد فُصِل بينه وبين الفاعل المؤنث بإلا ، وهذا غير جائز عند الجمهور إلا في الشعر

حذف التاء من غير فصل

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِى بِلاَ فَصْلٍ وَمَعْ ضَمِيرِ ذِى الْمَجَازِ فى شِعْرٍ وَقَعْ

س٢٠– هل يجوز حذف تاء التأنيث من غير فصل بينها وبين الفاعل ؟

ج٢٠– نعم . ولكنّه قليلٌ جدّاً فقد تُحذف التاء من الفعل المسند إلى فاعل حقيقي التأنيث من غير فصل ، نحو ما حكاه سيبويه : " قَالَ فُلاَنَةُ " .

وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي ، وهو مخصوص بالشِّعر، كقول الشاعر :

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فقد حذف الشاعر تاء التأنيث من الفعل (أبقلَ) مع أن فاعله ضمير مستتر يعود إلى (الأرض) وهي مؤنثة تأنيثاً مجازيا ، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية .

حكم إثبات التاء ، وحذفها في الفعل

المسند إلى جمع .

وحكم إثبات التاء ، وحذفها في (نِعْمَ وبِئْسَ)

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ
وَالْحَذْفَ فى نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا لأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيَّنُ

س٢١- اذكر الأشياء التي تدل على معنى الجمع .

ج٢١- ما يدلّ على معنى الجمع ستة أشياء ، هي :

١- **اسم الجمع** ، وهو الذي لا مفرد له من لفظه ، نحو : قَوْم ، ورَهْط ، ونِسْوة ، وجَيش ، وشَعْب .

٢- **اسم الجنس الجمعي** ، وهو الذي يُفْرَقُ بينه وبين مفرده بالتاء ، أو الياء ، نحو : شجر، وتمر ، وكَلِم ؛ وعَرب ، وتُرك ، ورُوم .

٣- **جمع التكسير لمذكر** ، نحو : رجال ، وشعراء ، وكُتَّاب .

٤- **جمع التكسير لمؤنث** ، نحو: هُنُود (جمع هِنْد) وشواعر ،وكواتب ،وفواطم .

٥- **جمع المذكر السالم** ، أو الملحق به ، نحو : الزَّيدون ، والمؤمنون ، والبَنُون .

٦- **جمع المؤنث السالم** ، نحو : الهِندات ، والمؤمنات ، والبنات .

س٢٢- ما حكم تأنيث الفعل ، وتذكيره إذا كان الفاعل جمعاً ؟

ج٢٢- إذا كان الفاعل جمع تكسير لمذكَّر ، أو لمؤنَّث ، أو كان الفاعل جمع مؤنث سالما جاز إثبات التاء ، وحذفها ، نحو: قال الأعرابُ ، وقالت الأعرابُ، ونحو : قال الفواطمُ ، وقالت الفواطمُ ، ونحو : قام الهنداتُ ، وقامت الهندات .

وأشار الناظم بقوله : " والتاء مع الجمع ... كالتاء مع إحدى اللَّبِن " إلى أن : التاء مع جمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيث ، وَمثَّل له بكلمة (لَبِنَة) فكما تقول : كُسِرَت اللَّبِنة ، وكُسِرَ اللَّبِنة ؛ تقول كذلك : قام الرجال ، وقامت الرجال ، كما تقدم .

و- اسم الجنس الجمعي،تقول : جاء الرُّومُ ، وجاءت الروم ، قال تعالى :

﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ .

٢- **مذهب أبي علي الفارسي** : يجوز تأنيث الفعل، وتذكيره في جميع الأنواع السابقة إلا نوعا واحداً ، هو : جمع المذكر السالم فإنه لا يجوز في الفعل المسند إليه إلا التذكير . وظاهر كلام الناظم مطابق لهذا المذهب ؛ لأنه لم يستثن إلا السَّالم من جمع المذكر .

٣- **مذهب جمهور البصريين** : يجوز تأنيث الفعل ، وتذكيره في أربعة أنواع فقط، وهي : اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، وجمع التكسير لمذكر ، وجمع التكسير لمؤنث . وأمّا جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير ، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز في فعله إلا التأنيث .

س٢٤- ما حكم إثبات التاء،وحذفها في(نِعْم،وبِئْسَ) إذا كان فاعلهما مؤنثا؟

ج٢٤- يجوز في نِعْمَ ، وبِئْسَ إثبات التاء ، وحذفها إذا كان فاعلهما مؤنثاً وإنْ كان مفرداً مؤنثا حقيقيا ، نحو : نِعْمَ المرأةُ هندٌ ، ونِعْمَتِ المرأةُ هندٌ .

وعلَّةجواز الإثبات ، والحذف : أن فاعلهما مقصود به استغراق الجنس (أي : جميع أفراد الجنس) ولذلك عُومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء ، وحذفها لشبهه به في أنّ المقصود به متعدد . ويرى الناظم أنّ الحذف أحسن ، أما ابن عقيل فيرى أن الإثبات أحسن منه .

المحاضرة السابعة

الْمَفْعُولُ بِهِ

حكم اتَّصال الفاعل ، والمفعول بالفعل

وانفصالهما عنه

وحكم تقديم المفعول على الفعل

وَالأَصْلُ فى الفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ وَالأَصْلُ فى الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْلِ وَقَدْ يَجِى الْمَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ

* **س١- عرِّف المفعول به ، وما أقسامه ؟**

ج١- المفعول به ، هو : اسم دلّ على شيء وقع عليه فعل الفاعل إثباتاً ، أو نَفْيا . فالإثبات ، نحو : كتبتُ الواجبَ ، والنّفي ، نحو : ما كتبتُ الواجبَ .

والمفعول به قسمان : ١- صريح ٢- غير صريح .

١- **الصريح قسمان** :

أ- ظاهر ، نحو : كتبتُ الواجبَ ، ونحو : أكل عليٌ الطعامَ .

ب- ضمير ، نحو: أكرمتك وأكرمتهم ، ونحو قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ .

٢- **غير صريح ، وهو قسمان** :

أ- مُؤَوَّل بمصدر ، نحو : عرفتُ أنَّك ناجحٌ . فالمصدر المؤول (أنّك ناجح) في محل نصب مفعول به ، والتقدير : عرفتُ نجاحَك .

ب- جار ومجرور ، نحو : أمسكت بيدِك . فالجار والمجرور (بيدك) مفعول به غير صريح ؛ لأنه وقع بمعنى المفعول ، ونحو : نظرت إلى الجبلِ ، ونحو : غَضِبَ المدرسُ على الطالبِ .

وقد يسقط حرف الجر فينتصب المجرور على أنه مفعول به ، ويُسَمَّى (المنصوب على نَزْعِ الْخَافِضِ) نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾

(أي : من قومِه)، وكما في قول الشاعر :

تَمُرُّون الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ .

والأصل : تمرون بالدِّيَارِ .

س٢- ما حكم اتصال الفاعل ، والمفعول بالفعل ؟

ج٢- الأصل أن يَلي الفاعلُ الفعلَ من غير أن يفصل بينهما فاصل ؛ لأنَّه كالجزء منه ؛ ولذلك يُسَكَّن له آخر الفعل إن كان الفاعل ضمير متكلم ، أو مخاطب ، نحو : ضَرَبْتَ ، وضَرَبْتُ ؛ وإنما سُكِّنَ لكراهة توالي أربع متحركات، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة ؛ فدلّ ذلك على أنّ الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة .

والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل . ويجوز تقديم المفعول على الفاعل ، نحو: ضربَ زيداً عمرٌو . وهذا هو معنى قول الناظم :

" وقد يُجَاء بخلافِ الأصلِ " .

س٣- ما حكم تقديم المفعول على الفعل ؟

ج٣- تقديم المفعول على الفعل له حكمان : ١- واجب ٢- جائز .

١- يجب تقديمه في ثلاثة مواضع ، هي :

أ- إذا كان المفعول واحداً من الأشياء التي يجب لها الصدارة ،كأسماء الاستفهام، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ ونحو قولك : مَنْ أكرمتَ ؟ وما فعلتَ ؟ وكأسماء الشرط ،نحو قوله تعالى :

﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ﴾ ونحو قولك : أيَّهم تُكرِمْ أُكْرِمْ .

أو يكون المفعول (كم) الخبريّة ، نحو :كم عبدٍ ملكتَ .

ب- أن يكون المفعول ضميراً منفصلا لو تأخَّر لَلَزِم اتّصاله ، نحو قوله تعالى :

﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ فإياك : مفعول به مقدم لو تأخر المفعول لكان ضميراً متصلا ؛ تقول : نعبدُك ، وهذا بخلاف قولك : الدرهم إياه أعطيتُك، فإنه لا يجب هنا تقديم المفعول (إياه) لأنّك لو أَخّرته لجاز اتصاله ، وانفصاله ؛ تقول : الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إياه . أَمّا في (نعبدك) فيلزم الاتصال .

٢- **يجوز تقديمه ، وتأخيره** ، نحو: ضربَ زيدٌ عمراً ؛ فتقول: عمراً ضربَ زيدٌ.

وجوب تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

س٥- ما المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ؟

ج٥- يجب تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول في المواضع الآتية :

١- **إذا كان الفاعل ضميراً متصلا غير محصور** ، نحو : ضربت زيداً . فالفاعل هنا ضمير ولا حَصْرَ فيه ؛ ولذلك يجب تقديمه .

فإن كان الفاعل ضميراً محصوراً وجب تأخيره ، نحو: ما ضرب زيداً إلا أنا .

٢- **إذا كان الفاعل ، والمفعول ضميرين ، ولا حصر في أحدهما** ، نحو : أكرمتُه . فيجب تقديم الفاعل (التاء) على المفعول (الهاء) لأنهما ضميران ، ولا حصر في أحدهما .

٣- **إذا كان المفعول محصوراً بـ (إلاَّ ، أو إنَّمَا)** نحو : ما ضرب زيدٌ إلا عمراً ، ونحو : إنّما ضرب زيدٌ عمراً . فيجب تقديم الفاعل (زيدٌ) لأن المفعول به محصور .

* المحصور بـ (إنَّمَا) يكون مؤخراً وجوباً ، والمحصور بـ (إلاَّ) يكون واقعاً بعد إلاَّ . *

٤- **إذا خِيفَ التباس أحدهما بالآخر**، ولم تُوجد قرينة تُبَيِّن الفاعل من المفعول، نحو : ضرب موسى عيسى ، فيجب هنا أن يكون موسى هو الفاعل ، ونحو :

أكرمَ ابني أخِي . وهذا هو مذهب الجمهور ، وذكر ابن الحاج جواز تقديم المفعول في هذه الأمثلة ونحوها ؛ وذلك لأن للعرب غرض في الالتباس كما لهم غرض في التبيين ، والإفهام .

ويجوز تقديم المفعول ، وتأخِيره إذا وُجدت قرينة تُبين الفاعل من المفعول . وهذا معنى قوله : " وأخِّر المفعول إنْ لَبْسٌ حُذر " وذلك نحو : أكلَ الكُمَّثْرَى موسى . .

تأخير الفاعل ، أو المفعول وجوبا

وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

س٦– ما الموضع الذي يجب فيه تأخير الفاعل ، أو المفعول وجوباً ؟

ج٦– **يجب تأخير أحدهما إذا كان محصوراً** سواء أكان محصورا بـ (ما ، وإلا) أو بـ (إنَّما) فمثال الفاعل المحصور بـ (إلا): ما ضربَ عمراً إلا زيدٌ ، ومثال المفعول المحصور بـ (إلاّ) : ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً ؛ ومثال الفاعل المحصور بـ (إنّما) : إنّما ضربَ عمراً زيدٌ ، ومثال المفعول المحصور بـ (إنّما) : إنما ضربَ زيدٌ عمراً . فالمحصور منهما يجب تأخيره .

س٧– هل يجوز تقديم الفاعل على المفعول ، أو المفعول على الفاعل إذا كان أحدهما محصوراً ؟

ج٧– أجاز بعض النحاة تقديم أحدهما على الآخر إذا كان الحصر بـ (إلا) لأن المحصور بإلاّ يُعرف بكونه واقعاً بعد إلاّ ، فلا يَخْفَى على أحدٍ أنّه هو المحصور. فمثال تقديم الفاعل المحصور جوازاً ، قولك : ما ضرب إلا زيدٌ عمراً . ومثال تقديم المفعول المحصور جوازاً ، قولك : ما ضربَ إلا عمراً زيدٌ .

أمَّا المحصور بـ (إنّما) فلا خلاف في أنّه لا يجوز تقديمه ؛ لأنه لا يَظْهر ولا يُعْرَفُ بكونه محصوراً إلا بتأخيره .

س٨– اذكر الخلاف في مسألة جواز تقديم المحصور بإلا .

ج٨– في هذه المسألة ثلاثة مذاهب ، هي :

١– **مذهب أكثر البصريين ، والفرَّاء ، وابن الأنباريّ** : إنْ كان المحصور فاعلا امتنع تقديمه ، فلا يجوز : ما ضرب إلا زيدٌ عمراً ، وأمّا قول الشاعر :

فَلَمْ يَدْرِ إلا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لنا ، فإنّ (ما) اسم موصول في محل نصب مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : فلم يدرِ إلا اللهُ دَرَى ما هيّجتْ لنا ، وعلى هذا فلم يتقدّم الفاعل المحصور على المفعول ؛ لأن هذا المفعول ليس مفعولا للفعل المذكور (يَدْرِ) .

أمّا إذا كان المحصور مفعولا جاز تقديمه ، نحو: ما ضربَ إلا عمراً زيدٌ ، ونحو : ما أكرمَ خالداً إلا سعيدٌ

٢– **مذهب الكِسَائي** : يجوز تقديم المحصور بإلاَّ فاعلاً كان ، أو مفعولا ، واستشهد بالبيت السابق : فلم يدرِ إلا اللهُ ما هيّجَت لنا ، فقد قدّم الشاعر الفاعل (الله) وهو محصور بإلا على المفعول (ما) .

٣– **مذهب بعض البصريين ، واختاره الجُزُوليّ ، والشَّلَوْبين** : لا يجوز تقديم المحصور بـ إلا فاعلا كان ، أو مفعولا ؛ خوفاً من الوقوع في اللَّبْس .

س٩– قال الشاعر :

فَلَمْ يَدْرِ إلا اللهُ ما هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءُ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

وقال الآخر :

تَزَوَّدْتُ مِن لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إلا ضِعْفَ ما بِي كَلاَمُهَا

عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج٩- **الشاهد في البيت الأول** : فلم يدرِ إلا اللهُ ما هَيَّجت .

وجه الاستشهاد : تقدَّم الفاعل المحصور بإلا (اللهُ) على المفعول به الاسم الموصول (ما) .

الشاهد في البيت الثاني : فما زاد إلا ضعفَ مابي كلامُها .

وجه الاستشهاد : تقدَّم المفعول المحصور بإلا (ضعفَ) على الفاعل (كلامُها) .

وهذا جائز عند الكسائى وأكثر البصريين ، أما بقيّة البصريين فيتأوَّلون هذا البيت ، بأنّ في (زاد) ضميرا مستتراً يعود على تكليم ساعة وهو الفاعل ، وأمّا

(كلامها) فهو فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : زاده كلامُها .

تقديم المفعول على الفاعل

وشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

س١٠- ما المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل ؟

ج١٠- **يجب ذلك في المواضع الآتية :**

١- **إذا اشتمل الفاعل على ضمير يعود إلى المفعول** ، نحو قوله تعالى :

﴿ ۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ فالمفعول (إبراهيم) واجب التقديم ؛ لأن الفاعل (ربُّه) اشتمل على ضمير يعود إلى المفعول المتقدَّم لفظاً والمتأخّر رتبة .

٢- **إذا كان الفاعل محصوراً بـ (إلا ، أو إنّما)** كما تقدم في س٦ .

ومثال ذلك : ما ضربَ عمراً إلا زيدٌ ، ونحو : إنما ضرب عمراً زيدٌ . فالمفعول في المثالين واجب التقديم ؛ لأن الفاعل محصور في المثالين .

٣- **إذا كان المفعول ضميراً متصلا ، والفاعل اسما ظاهراً** ،نحو: أكرمني عليٌّ .

فالمفعول (ياء المتكلم) واجب التقديم ؛ لأنه ضمير نصب متصل ، والفاعل اسم ظاهر .

س١١- ما مراد الناظم بقوله : شاع نحو : خاف ربَّه عمر ؟

ج١١- مراده أنّ الشائع في لسان العرب : تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر ، ومثَّل لذلك بقول العرب : خاف ربَّه عمرُ .

فرَبَّه : مفعول ، وهو مشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل (عمر) وهو متأخر لفظاً . وجاز ذلك ؛ لأن الفاعل رتبته التقديم ، فالضمير قد عاد إلى متقدم في الرتبة ، وإن كان متأخراً في اللفظ .

المحاضرة الثامنة

*** س١٢– ما معنى قولهم : ضمير عائد إلى متأخر في اللفظ متقدّم في الرتبة ؟**

ج١٢– الأصل أن الفاعل يتقدّم على المفعول ؛ فنقول : إنه متقدم لفظاً ورتبه ، نحو : كتبَ عليٌّ الدرسَ . فعليّ : فاعل متقدم في اللفظ والرتبة ؛ لأنه جاء على الأصل من حيث اللفظ والترتيب ، وكذلك الحال بالنسبة للمفعول ، فالأصل أنه متأخر لفظا ورتبة . فإذا تقدّم المفعول ، وتأخّر الفاعل ،نحو خاف ربَّه عمرُ؛ قلنا : إن المفعول متقدّم لفظاً متأخر رتبة ، والفاعل متأخر لفظا متقدم رتبة ؛ ولذلك نقول في هذا المثال : إنّ الضمير في المفعول (ربَّه) عائد إلى متأخر لفظاً متقدّم رتبة ؛لأن لفظ الفاعل (عمرُ) متأخر ولكن ترتيبه حسب الأصل التقدّم.

س١٣– ما حكم عود الضمير من الفاعل إلى المفعول ، والعكس ؟

ج١٣–١– **عود الضمير من المتأخر إلى المتقدّم** جائز بالإجماع سواء كان المتأخر فاعلا ، أم مفعولا . فمثال عود الضمير من الفاعل المتأخر إلى المفعول

المتقدّم قوله تعالى : ﴿ ۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ فالضمير في الفاعل (ربُّهـ) عائد إلى المفعول المتقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير .

ومثال عود الضمير من المفعول المتأخر إلى الفاعل المتقدم ، قولك : قرأ الطالبُ درسَه . فالضمير في المفعول عائد إلى الفاعل المتقدّم لفظاً ورتبة، وهذا هو الأصل في الضمير العائد ؛ لأن الضمير لابدّ أن يعود إلى متقدم سواء كان متقدما في اللفظ والرتبة ،كما في المثال الأخير ، أم كان متقدما في اللفظ فقط ،

كما في الآية الكريمة ، أم كان متقدما في الرتبة فقط ،كما في قولهم : خاف ربَّه عمرُ ، ولا يعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة .

٢– **عود الضمير من المفعول المتقدِّم إلى الفاعل المتأخَّر** فيه تفصيل :

أ– إذا عاد الضمير من المفعول المتقدم إلى الفاعل المتأخر جاز ذلك بالإجماع ، وهذا هو الشائع في لسان العرب ، نحو : خاف ربَّه عمرُ ؛ لأن الفاعل رتبته التقديم ،فيكون الضمير قد عاد إلى متقدّم في الرتبة ،وإن كان متأخراً في اللفظ .

وإذا عاد الضمير من المفعول المتقدَّم إلى ما اتّصل بالفاعل ، نحو : ضربَ غلامَهَا جَارُ هندٍ ، ففي هذه المسألة خلاف ، قيل : لا يجوز ، وقيل : يجوز – وهو الصحيح – ذلك لأن الضمير في المفعول المتقدّم (غلامها) يرجع إلى (هند) ولفظ هند متصل بالفاعل (جارُ) والفاعل رتبته التقديم ، والمتصلُ بالمتقدِّمِ متقدَّمٌ

فكأن الضمير في المفعول عائد إلى الفاعل نفسه .

ب– إذا عاد الضمير من الفاعل المتقدّم إلى المفعول المتأخر ، نحو : قرأ صاحبُه الكتابَ ، فلا يجوز عند جمهور النحويين . وهذا هو المراد من قول الناظم :

" وشذَّ نحوُ زَانَ نورُه الشجر " ؛ لأن الضمير المتصل بالفاعل (نورُه) عائد إلى المفعول المتأخر لفظاً ورتبة ، وهذا ممتنع ، ويجب حينئذ تقديم المفعول .

وأجاز ذلك الأخفش ، وتابعَه أبو عبدالله الطُّوَّال ، وابن جني ، وابن مالك .

أما الجمهور فلا يجيزون ذلك وما ورد من شواهد تأوَّلُوه . (سيأتي بيان هذه الشواهد في س١٤) .

ج– إذا كان الضمير المتصل بالفاعل يعود إلى ما اتصل بالمفعول المتأخَّر ، نحو :

ضربَ بعلُها صاحبَ هندٍ ، فهذه المسألة ممتنعة بالإجماع ؛ لأن الضمير في

الفاعل (بعلُها) عائد إلى (هند) ولفظ هند متصل بالمفعول (صاحبَ) المتأخَّر لفظاً ورتبة .

س١٤– قال الشاعر :

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَباً ذُعِرُوا وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ يَنْتَصِرُ

وقال الشاعر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فى ذُرَى الْمَجْدِ

وقال الشاعر :

وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

وقال الشاعر :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ وقَدْ فَعَلْ

وقال الشاعر :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلاَنِ عنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

عين الشاهد في الأبيات السابقة وما وجه الاستشهاد فيها ؟

ج١٤– **الشاهد في البيت الأول** : رأى طالبوه مُصعباً .

وجه الاستشهاد : عاد الضمير(الهاء) في الفاعل (طالبوه) إلى المفعول المتأخر (مصعباً) فيكون الضمير قد عاد إلى متأخر لفظاً ورتبة .

الشاهد في البيت الثاني : كَسَا حلمُه ذا الحلم ، ورقَّى نداه ذا النَّدى .

وجه الاستشهاد: عاد الضمير في الفاعل (حلمُه) إلى المفعول المتأخر (ذا الحلم)

كما عاد الضمير في الفاعل (نداه) إلى المفعول المتأخر (ذا الندى) وفي كلا الشاهدين عاد الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة .

الشاهد في البيت الثالث : أبقى مجدُه مُطْعِما .

وجه الاستشهاد: عاد الضمير في الفاعل (مجدُه) إلى المفعول المتأخر (مطعما) وهو من عود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة .

الشاهد في البيت الرابع : جزى ربُّه عَدِيَّ .

وجه الاستشهاد : عاد الضمير في الفاعل (ربُّه) إلى المفعول المتأخر (عديّ) وهو من عود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة .

الشاهد في البيت الخامس : جزى بنوه أبا الغيلان .

وجه الاستشهاد : عاد الضمير في الفاعل (بنوه) إلى المفعول المتأخر (أبا الغيلان) وهو من عود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة .

النَّائِبُ عَنِ الفَاعِلِ

نيابة المفعول به عن الفاعل ، وإعطاء المفعول حكم الفعل

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

*** س١– عرَّف نائب الفاعل ، وبم يُسَمَّيه بعض النحاة ؟**

ج١– **نائب الفاعل** ، هو : الاسم الواقع بعد فعل مبني للمجهول ، أو شِبْهِه ، نحو : أُكْرِمَ المجتهدُ ، ونحو : المحمودُ خلُقُه ممدوحٌ . فالمثال الأول نائب الفاعل

(المجتهدُ) واقع بعد فعل مبني للمجهول ، ونائب الفاعل في المثال الثاني

(خُلُقُه) واقع بعد اسم المفعول (محمود) ، وهو المراد بقولنا : شبهه .

ويُسَمَّيه بعض النحاة : المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، ولكن تسميته: نائب الفاعل أحسن ؛ لأن نائب الفاعل قد يكون في أصله مفعولاً ، وقد لا يكون مفعولا ، كالظرف ، أو المصدر ، أو الجار والمجرور ، كما سيأتي .

وبعض النحاة يسمّون الفعل المبني للمجهول : الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، أو يسمونه : الفعل المبني للمفعول .

س٢– ماالذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه؟وهل يُعطى النائب حكم الفاعل؟

ج٢– إذا حُذِف الفاعل ناب عنه المفعول به ويُسمَّى حينئذ : النائب عن الفاعل.ويُعطى حكم الفاعل في لزوم الرفع ، ووجوب التأخرّ عن رافعه،وتأنيث

الفعل إن كان مؤنثا،وعدم جواز حذفه ؛ لأنه أصبح عُمدة لا يُستغنى عنه .

مثال ذلك : نِيلَ خيرُ نائلٍ . فخيرُ : نائب فاعل، وهو في الأصل مفعول به : نال زيدٌ خيرَ نَائِلٍ ، فَحُذِفَ الفاعل (زيد) وأُقيم المفعول به مُقامه ، ولا يجوز تقديمه على رافعه الفعل ؛ فلا تقول : خيرُ نائلٍ نِيلَ ، على اعتبار أنه نائب فاعل مقدَّم ، وإنما يجوز ذلك على اعتبار (خيرُ) مبتدأ خبره جملة (نِيلَ) ونائب الفاعل : ضمير مستتر تقديره (هو) .

ولا يجوز حذف نائب الفاعل ؛ فلا تقول : نيلَ ، بدون نائب الفاعل .

بناء الفعل الماضي ، والمضارع للمجهول

فَأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فى مُضِيٍّ كَوُصِلْ
وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيَنْتَحِى الْمَقُولِ فِيهِ يُنْتَحَى

س٤– بَيِّنْ كيف يُبْنَى الفعل الماضي ، والمضارع للمجهول ؟

ج٤– **إذا كان الفعل ماضياً** : يُضَمُّ أَوَّله ويُكْسَرُ ما قبل آخرِه ، نحو : وَصَل : وُصِلَ ، دَعَا : دُعِيَ ، رَمَى : رُمِيَ ، ضَرَبَ : ضُرِبَ ، فَهِمَ : فُهِمَ ، أَخَذ : أُخِذَ ، سَأَلَ : سُئِلَ ، قَرَأَ : قُرِئَ .

أما إذا كان الفعل مضارعاً : فيضمّ أوّله ويُفتَح ما قبل آخره ، نحو : يَصِلُ : يُوصَلُ (تردُّ الواو المحذوفة من الماضي وَصَلَ) يَدْعُو : يُدْعَى ، يَرْمِي : يُرْمَى ، يَنْتَحِي : يُنْتَحَى ، يَضْرِبُ : يُضْرَبُ ، يَفْهَمُ : يُفْهَمُ ، يَأْخُذُ : يُؤْخَذُ ، يَسْأَلُ : يُسْأَلُ ، يَقْرَأُ : يُقْرَأُ .

بِنَاءُ الفعلِ المبدوء بتاء الْمُطَاوَعَة ،
والمبدوء بهمزة الوصل للمجهول .

وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ كالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ
وَثَالِثَ الَّذِى بِهَمْزِ الوَصْلِ كَالأَوَّلِ اِجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِى

المحاضرة التاسعة

*** س٥– ما معنى المطاوعة ؟**

ج٥– معنى المطاوعة : قبولُ الفاعلِ أَثَرَ الفعلِ ، نحو : تعلَّمَ الطالبُ . فالفعل تعلَّم يفيد : المطاوعة ؛ لأن الطالب في الأصل كان مفعولا به للفعل عَلَّم، نحو : علَّم المدرسُ الطالبَ ، فأصبح فاعلا بقبول أثر الفعل (علَّم) وذلك عندما نُقل إلى باب تَفَعَّل . والمطاوعة بذلك تجعل المفعولَ فاعلاً ، وتجعل المتعدِّي لازماً ، نحو : كَلَّمْتُ الرجلَ ، تَكَلَّمَ الرجلُ .

س٦– كيف يُبنى الفعل الماضي المبدوء بالتاء الزائدة للمجهول ؟ وكيف يُبنى للمجهول الفعل الماضي المبدوء بهمزة وصل ؟

ج٦– **الفعل الماضي المبدوء بتاء زائدة** سواء كانت للمطاوعة ، أم لغيرها : يُضم أوَّله وثانيه ، ويُكْسَرُ ما قبل آخره ، نحو : تَعلَّمَ : تُعُلِّمَ ، تَكَسَّرَ : تُكُسِّرَ ، تَدَحْرَجَ : تُدُحْرِجَ ؛ تَغَافَلَ : تُغُوفِلَ ، تَبَاعَدَ : تُبُوعِدَ .

أمَّا الفعل الماضي المبدوء بهمزة وصل : فيضم أوّله وثالثه ، ويكسَرُ ما قبل آخره ، نحو : انْتَصَرَ : أُنْتُصِرَ ، انْطَلَقَ ، أُنْطُلِقَ ، اسْتَحْلَى : أُسْتُحْلِيَ .

* أما المضارع فيضم أوّله ويُفتح ما قبل آخره في جميع أحواله ، نحو : يَتَعلَّم : يُتعَلَّمُ ، يَتَغَافَلُ : يُتَغَافَلُ ، يَسْتَحْلِي : يُسْتَحْلَى. *

وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ فَا ثُلاَثِيٍّ أُعِلّ عَيْناً وَضَمٌّ جَا كـ" بُوعَ" فَاحْتُمِلْ

س٧– كيف يُبْنَى الفعل المعتلّ العين للمجهول ؟

ج٧– **إذا كان الفعل الماضي ثلاثيا معتل العين** ، نحو : قال و باع ، فعند بنائه للمجهول يجوز في فائه (أوّله) ثلاثة أوجه ، هي :

١– **الكسر الخالص** ، وحينئذ ينقلب حرف العلّة ياء ، نحو: قِيلَ و بِيعَ .

ومنه قول الشاعر :

حِيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ.

وقد رويت الكلمة التي تحتها خط بالضم (حُوكت) فتكون بذلك شاهداً على الضم الخالص .

٢– **الضم الخالص** ، وحينئذ ينقلب حرف العله واواً ، نحو : قُولَ و بُوعَ . ومنه قول الشاعر:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيئاً لَيْتُ لَيْتَ شَباباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

ومنه رواية (حُوكت) في البيت السابق .

والضم الخالص : لغة بني دَبِير ، وبني فَقْعَس وهما من فُصحاء بني أَسَد .

وأشار ابن مالك بقوله (فاحتُمل) إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغة الكسر ، ولغة الإشمام .

٣– **الإِشْمَام** ، وهو : الإتيان بالفاء بحركة بين الضَّم والكسر . ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ، ولا يظهر في الخط ، وقد قرئ في السّبعة قوله تعالى :

﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ بالإشمام في " قيل ، وغيض " .

* أما الفعل المضارع فَتُقلب (الواو ، والياء) ألفا ، نحو : يَقُولُ : يُقَالُ ، يَبِيعُ : يُبَاعُ . *

اجتنابُ اللَّبْسِ في الفعل المعتل العين
بعد بنائه للمجهول ، وكيفية بناء
الفعل الثلاثي المضَعَّف للمجهول

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّْ

س٨– ما المراد بقول الناظم : " وإن بشكلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجتَنَبْ " ؟

ج٨– **مراده** : أنّ الفعل المعتل العين إنّما يجوز في فائه (الكسر ، والضم ، والإشمام) بشرط أَمْنِ اللَّبْس . فإذا خِيف اللَّبْسُ في حالة من الحالات الثلاث وجب اجتنابها إلى إحدى الحالتين الأخريين وذلك لاجتناب اللّبس ، فمثلا :

إذا أُسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمجهول إلى ضمير المتكلم ، أو المخاطب ، أو الغائب (نون النسوة) فإما أن يكون واوياً ، أو يائيا :

– **فإذا كان واويا** ، نحو : صَامَ (من الصَّوم) وجب عند ابن مالك كسر الفاء ، أو الإشمام ؛ فتقول : صِمْتُ ، وصِمْنَ . ولا يجوز الضم ؛ فلا تقول : صُمْت ؛ لئلا يَلْتَبِسَ بالفعل المبني للمعلوم فإنه مضموم ، نحو : صُمْتُ رمضانَ ، وصُمْنَ .

– **وإذا كان يائيا** ، نحو : بَاعَ (من البيع) وجب عند ابن مالك ضَمُّ الفاء ، أوالإشمام ؛ فتقول : بُعْتُ ، وبُعْنَ . ولا يجوز الكسر ؛ فلا تقول : بِعْت ؛ لئلا يلتبس بالفعل المبني للمعلوم فإنه مكسور ، نحو : بِعْتُ الثوبَ ، وبِعْنَ .

وهذا الوجوب الذي ذكره ابن مالك لم يُلْتفت إليه عند غيره ، بل جَوَّزوا الأوجه الثلاثة مطلقاً ، ولم يُلتفت إلى الالتباس ، ومع ذلك فإن اجتناب الالتباس

هو الأَوْلى والأرجح .

س٩– كيف يُبْنَى الفعل الثلاثي المضعّف للمجهول ؟

ج٩– الفعل الثلاثي المضعّف يُبْنى للمجهول كما يُبنى الفعل الثلاثي المعتل العين، فيجوز في فائه الضم ، والكسر ، والإشمام ؛ تقول في (حَبَّ) حُبَّ وحِبَّ ، وإن شئتَ أَشْمَمْتَ .

بناء الفعل المعتل العين غير الثلاثي
الذي على وزن اِنْفَعَلَ ، أَوِ افْتَعَلَ
للمجهول

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا العَيْنُ تَلِى فى اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِى

س١٠– كيف يُبْنَى للمجهول الفعل المعتل العين غير الثلاثي الذي على وزن انْفَعَلَ ، أو افْتَعَلَ ؟

ج١٠– إذا كان الفعل المعتل العين غير ثلاثي ، وكان على وزن انفعل ، أو افتعل ، نحو : اخْتَارَ و انْقَادَ ، جاز في حرفه الثالث ما يجوز في فاء (باع) من الضم ، والكسر ، والإشمام ، نحو : اِخْتِيرَ ، وانْقِيدَ ، واُخْتُور ، وانْقُود .

أمَّا حركة الهمزة فتضم إن كان الحرف الثالث مضموماً ، وتُكسَر إنْ كان الحرف الثالث مكسوراً ، وتُقلب الألف واواً مع الضم ، وياءً مع الكسر ،كما ترى ذلك واضحاً في الأمثلة السابقة .

* أما المضارع فيضم أوله وتبقى ألفه ؛ لأن ما قبلها مفتوح ، نحو : يَخْتَارُ : يُخْتَارُ . *

س١١– ما مراد الناظم بقوله: " لِمَا العينُ تَلِى " ، وقوله: " شِبْهٍ يَنْجَلِى " ؟

ج١١– **مراده بالقول الأول** : الحرف الثالث من (انفعل ، أوافتعل) يكون كالتاء، والقاف في نحو: اختار، وانقاد . فالعين (الألف) تليه (أي : تقع بعده) .

ومراده بالقول الثاني : كل ما أشبه (اختار) من باب افتعل ، و(انقاد) من باب انفعل فله حكمهما من حيث الضم ، والكسر ، والإشمام ،وحركة الهمزة، وقلب الألف واواً ، أو ياء .

أنواع النائب عن الفاعل

وشرط كل نوع

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى

س١٢– اذكر أنواع النائب عن الفاعل .

ج١٢– ينوب عن الفاعل بعد حذفه وبناء فعله للمجهول واحد من أربعةأشياء، هي : المفعول به ، فإن لم يُوجَد فالظرف ، أو المصدر ، أو الجار والمجرور .

س١٣– ما شروط نيابة الظرف عن الفاعل ؟

ج١٣– يشترط في الظرف لكي يكون نائبا عن الفاعل شرطان :

١– أن يكون مُتَصَرِّفاً ، والمراد بالظرف المتصرف : الذي لا يلازم النصب على الظرفية ، فيأتي مرفوعاً ، ومنصوبا ، ومجروراً حسب موقعه في الجملة ،نحو: يَوْم ، وزَمَن ، ووَقْت ، وسَاعَة ، ودَهْر ، وحِين ؛ تقول : اليومُ جميل (بالرفع) وقضيتُ يوماً سعيداً (بالنصب) وأقرأ القرآن كلَّ يومٍ (بالجر) فإن كان الظرف ملازماً للنصب على الظرفية سُمِّي غير متصرف ، ولا يصلح للنيابة عن

الفاعل ؛ لأنه لَزِمَ النصب في كلام العرب ، وهو نوعان :

أ- نوع يلزم النصب على الظرفية فقط ، نحو : مَعَ ، وقَطُّ ، وعِوَضَ ، وإذا ، وسَحَرَ - إذا أُريد به سحر يوم بعينه - .

ب- نوع يلزم أحد أمرين : النصب على الظرفية ، أو الجر بـ (مِنْ) ، نحو : عِنْدَ ، وثَمَّ ، وقَبْلُ ، وبَعْدُ .

وهذان النوعان غير متصرفين فلا يصلحان للنيابة عن الفاعل .

٢- **أن يكون مُخْتَصّاً** ، والمراد بالمختص : ما كان مفيداً بسبب الوصف ، أو الإضافة ، أو لأنه عَلَم ، نحو : سُهِرَت ليلةٌ قمراءُ ، وسِيرَ يومُ الجمعةِ ، وصِيمَ رمضانُ . فكلٌ مما تحته خط يعُرب نائبا للفاعل ؛ لأنه ظرف متصرف ومختص بالوصف في المثال الأول ، ومختص بالإضافة في المثال الثاني ، وعَلَمٌ في المثال الأخير . فإذا لم يكن الظرف مختصالم يصلح أن يكون نائبا عن الفاعل ، نحو : سُهِرَتْ ليلةٌ ، وسِيرَ يومٌ ؛ وذلك لعدم الفائدة لأن الظرف غير مختص .

س١٤- ما شروط نيابة المصدر عن الفاعل ؟ .

ج١٤- يشترط له شرطان :

١- أن يكون متصرفاً ٢- أن يكون مختصا .

١- فالمصدر الْمُتصَرَّف ، هو : الذي لا يلزم النصب على المصدريّة ، بل يأتي مرفوعا ، ومنصوبا ، ومجروراً حسب موقعه في الجملة ، نحو : فَهْم ، وعِلْم ، واسْتِغْفار ، وضَرْب ؛ تقول : فَهْمُ الجملةِ ضروريٌّ لإعرابها ، إنّ فَهْمَ الجملةِ ضروري لإعرابها ، لِفَهْمِ الجملة أثرٌ في إعرابها .

فإذا لزِم المصدر النَّصب على المصدريّة سُمّي غير متصرف ، نحو : سبحانَ اللهِ، ومَعَاذَ اللهِ ، ولا يصلح للنيابة عن الفاعل فهو لا يقع إلا منصوباً على أنه مفعول مطلق .

٢- والمصدر المختص ، هو: المفيد إما بسبب الوصف ، أو الإضافة ، أو العدد، نحو : رُكِعَ رُكُوعٌ طويلٌ ، وسُجِدَ سُجُودُ الخاشعين ، وضُرِبَ ضربتان . فكلٌ مما تحته خط يعرب نائبا للفاعل ؛ لأنه مصدر متصرف ومختص بالوصف في المثال الأول ، وبالإضافة في الثاني ، ودالّ على العدد في المثال الثالث

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ .

فإذا لم يكن المصدر مختصالم يصلح أن يكون نائبا عن الفاعل ، نحو : ضُرِبَ ضَرْبٌ ، وسُجِدَ سُجُودٌ ؛ وذلك لعدم الفائدة لأن المصدر غير مختص .

س١٥- ما شروط نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ؟

ج١٥- يشترط لنيابة الجار والمجرور ثلاثة شروط، هي :

١– أن يكون المجرور مختصّاً ، وذلك بأن يكون معرفة ، أو مختصا بإضافة ، أو وصف ، نحو : مُرَّ بزيدٍ ، وجُلِسَ في الدار ، و : جِيءَ برجلٍ كريمٍ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ ، ولا يجوز قولك : جُلِس في دارٍ ، ولا : جِيءَ برجلٍ ؛ وذلك لعدم الفائدة لأن المجرور ليس معرفة ، وغير مختص لا بوصف ، ولا بإضافة .

٢– أَلاَّ يكون حرف الجر مُخْتَصاً بشيء معيَّن ، فلا تُستعمل أحرف القسم ؛ لأنها مختصة بجرِّ الْمُقْسَمِ به ، ولا تستعمل (مُذْ ، ومُنْذُ) لاختصاصهما بجر الزمان ، ولا يُستعمل حرف الجر (رُبَّ) لأنه مختص بجر النكرات

٣– ألا يكون حرف الجر دالاً على التعليل (كاللام ، والباء ، ومِنْ ، وفِي) إذا اسْتعمِلتْ للدلالة على التعليل ؛ ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله عن الفاعل . ويجوز استعمال هذه الأحرف إذا لم تدلّ على التعليل ، كما مَرَّ بك في أمثلة الشرط الأول .

المحاضرة العاشرة

حكم نيابة غير المفعول به إذا

وُجِد المفعول به

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَذِى إِنْ وُجِدْ فى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

س١٦– ما حكم نيابة غير المفعول به في حالة وجود المفعول به ؟

ج١٦– في هذه المسألة خلاف :

١– مذهب البصريين – إلاّ الأخْفَش – : أنه يتعيّن نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود المصدر، والظرف ، والجار والمجرور ، نحو : ضَرَبَ الشرطيُّ زيداً ضرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير في دارِه . ففي هذا المثال اجتمع المفعول ، والمصدر ، والظرف ، والجار والمجرور فعند بناء الفعل (ضَرَبَ) للمجهول فإنه يتعيّن عند البصريين أن يكون المفعول به (زيداً) هو النائب عن الفاعل ؛ فتقول : ضُرِب زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في دارِه .

٢– **مذهب الكوفيين** : أنه يجوز نيابة المفعول به ، أو غيره مع وجود المفعول به سواء تقدّم المفعول به ، أم تأخّر ، فيجوز عندهم أن تقول : ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيداً . في هذا المثال ناب المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به (زيداً) وتأخّره ، ويجوز عندهم أن تقول : ضُرِبَ زيداً ضربٌ شديد . في هذا المثال

ناب المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به وتقدّمه ، واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر في قوله تعالى :

﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ ببناء الفعل

(يجزى) للمجهول ، فناب الجار والمجرور (بما) عن الفاعل مع وجود المفعول به (قوماً) .

٣- مذهب الأخفش : فيه تفصيل :

أ- إذا تقدم غير المفعول به على المفعول به جاز أن يكون كلٌّ واحدٍ منهما نائبا عن الفاعل ؛ فتقول : ضُرِبَ في الدار زيدٌ ، بنيابة المفعول به ؛ إذ إنّ أصل الجملة : ضَرَبَ الرجلُ في الدار زيداً . ويجوز كذلك أن يكون الجار والمجرور نائبا عن الفاعل ؛ فتقول : ضُرِبَ في الدار زيداً ، وجواز المثالين عند الأخفش ؛ بسبب تقدم الجار والمجرور على المفعول به ، وكذلك الحال إذا تقدم الظرف ، أو المصدر على المفعول به .

ب- إذا تقدّم المفعول به على غيره تعيّن نِيابة المفعول به عن الفاعل ، نحو : ضُرِبَ زيدٌ في الدار . ولا يجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل في هذه الحالة ؛ فلا تقول : ضُرِبَ زيداً في الدار ، ولا يجوز : ضُرِبَ زيداً ضربٌ شديدٌ ، بنيابة المصدر ؛ وذلك لأن المفعول به متقدَّمٌ .

س١٧- قال الشاعر :

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّداً وَلاَ شَفَى ذَا الغَىِّ إلاَّ ذُو هُدَى

عين الشاهد ، وما وجه الاستشهاد في البيت السابق ؟

ج١٧- **الشاهد**:لم يُعْنَ بالعلياءِ إلا سيِّداً .

وجه الاستشهاد : أناب الشاعر الجار والمجرور (بالعلياءِ) عن الفاعل مع وجود المفعول به (سيِّداً) . وهذا البيت شاهدٌ لما ذهبَ إليه الكوفيون ، والأخفش . أما البصريون فلا يُجيزون ذلك ويرون أنه من الضرورة الشعريّة .

جواز نيابة أحد المفعولين عن الفاعل

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ ينُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

فى بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرْ وَلاَ أَرَى مَنْعاً إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ

س١٨- ما الذي ينوب عن الفاعل إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؟

ج١٨- إذا كان الفعل من باب (أَعْطَى ، وكَسَا) وبُني الفعل للمجهول جاز إنابة أحد المفعولين عن الفاعل إذا أُمِنَ اللَّبْس باتفاق - وهذا هو مراد الناظم من
البيت الأول - تقول كُسِيَ زيدٌ جُبَّةً ، وأُعْطِيَ عمرٌو درهماً . فزيد ، وعمرو :
نائبان عن الفاعل ، وأصلهما المفعول الأول .
ويجوز أن يكون المفعول الثاني هو النائب عن الفاعل ؛فتقول :كُسِيَ زيداً جُبَّةٌ، وأُعْطِيَ عمراً درهمٌ .
أما إذا حَصَل لَبْسٌ وجب أن يكون المفعول الأول هو النائب عن الفاعل ، نحو : أَعطيتُ زيداً عمراً ؛ فتقول : أُعِطَي زيدٌ عمراً ، ولا يجوز نيابة المفعول الثاني عن الفاعل ؛ لحصول اللَّبس لأن كل واحدٍ منهما يصلح أن يكون آخِذاً ومأخوذاً ، بخلاف قولك : أُعْطي عمراً درهمٌ ، فمعلوم أن الآخِذ (عمرو) والمأخوذ (الدرهم) ؛ لأن الدرهم لا يصلح أن يكون آخِذاً .

س١٩- فيم اعترض الشارح على الناظم في مسألة جواز إنابة أحد المفعولين عن الفاعل إذا أمن اللبس ؟

ج١٩- اعترض ابن عقيل على الناظم في نقله (الاتفاق) في جواز نيابة المفعول الثاني عن الفاعل عند أَمْن اللَّبس إنْ قَصَد الناظم أنه اتفاق النحويين جميعاً ؛ ذلك لأن مذهب الكوفيين لا يُجيز نيابة المفعول الثاني عن الفاعل إذا كان المفعول الأول معرفة ، والثاني نكرة ، ويتعين عندهم أن يكون المفعول الأول هو النائب عن الفاعل ، ففي نحو : أعطيت زيداً درهما ؛ تقول : أُعْطِيَ زيدٌ درهماً ، ولا يجوز عند الكوفيين قولك : أُعْطِيَ درهمٌ زيداً .

س٢٠- ما الذي ينوب عن الفاعل إذا كان الفعل متعدياً لثلاثة مفاعيل ، أو لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ؟

ج٢٠- إذا كان الفعل من باب (ظنّ ، أو أَرَى) وبُني الفعل للمجهول
فالمشهور عند النحويين أنه يجب نيابة المفعول الأول عن الفاعل ، ويمتنع نيابة المفعول الثاني في باب (ظنّ) وكذلك يمتنع نيابة الثاني ، والثالث في باب (أَرَى) وأخواتها : كأَعْلَمَ ، وأَنْبَأَ ، ونَبَّأَ ...إلخ ؛ تقول : ظُنَّ زيدٌ قائماً ، ولا يجوز : ظُنَّ زيداً قائمٌ ؛ وتقول : أُعْلِمَ زيدٌ فرسَك مُسْرَجاً ، ولا يجوز نيابة المفعول الثاني ؛ فلا تقول : أُعْلِمَ زيداً فرسُك مسرجاً ، ولا يجوز نيابة الثالث ؛ فلا تقول : أُعْلِمَ زيداً فرسَك مُسْرَجٌ . وهذا هو المشهور عند النحويين .

س٢١- اذكر الخلاف في مسألة نيابة المفعول الثاني ، والثالث في بابي ظنَّ ، وأرى ؟

ج٢١– **نقل ابن أبي الربيع ، وابن المصنف** الاتفاق على منع نيابة المفعول الثالث في باب أرى ، وليس الأمر كما زعما فقد نقل غيرهما جواز نيابة المفعول الثالث بشرط أَمْنِ اللّبس ، نحو : أُعْلِمَ زيداً فرسَك مسرجٌ .

وذهب قوم منهم المصنّف إلى : أنه لا يتعيَّن نيابة المفعول الأول لا في بابِ (ظنّ) ولا باب (أعلم) لكن بشرط أن يُؤمن اللّبس ، نحو : ظُنَّ زيداً قائمٌ ، وأُعْلِمَ زيداً فرسُك مسرجاً . وهذا هو مراد الناظم بقوله : " ولا أرى منعاً إذا القَصْد ظَهر " .

أما إذا حَصَل لَبْس تعيَّن نيابة المفعول الأول في بابي (ظن ، و أرى) ففي قولك : ظَنَنْتُ زيداً عمراً ، وأَعْلَمْتُ زيداً عمراً منطلقاً ، لا يجوز عند البناء للمجهول أن تقول : ظُنَّ زيداً عمرٌو ، ولا : أُعلِمَ زيداً عمرٌو منطلقاً .

* إذا كان المفعول الثاني جملة تعيّن نيابة المفعول الأول ، نحو : ظُنَّ زيدٌ يُكْرِمُ والديه. *

الفعل المبني للمجهول لا يرفعُ إلا نائبَ فاعلٍ واحداً فقط

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

س٢٢– ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج٢٢– **مراده** : أن الفعل المبني للمجهول لا يرفع إلا نائب فاعل واحداً فقط فلو كان الفعل ناصباً مفعولين فأكثر أَقمتَ واحداً منها مُقَامَ الفاعل ، ونصبتَ الباقي ، نحو : ظُنَّ زيدٌ قائماً ، وأُعْلِمَ زيدٌ عمراً قائماً ... وهكذا .

فحكم الفعل المبني للمجهول في ذلك كحكم الفعل المبني للمعلوم ، لا يرفع إلاَّ فاعلاً واحداً فقط .

الاشْتِغَالُ

اشتغال العامل عن المعمول

تعريف الاشتغال ، وحكم الاسم السابق

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّ
فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْماً مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

س١– عرّف الاشتغال ، ومثّل له .

ج١– **الاشتغال هو** : أن يتقدَّم اسم ، ويتأخر عنه فعل قد عَمِلَ في ضمير ذلك الاسم ، أو في سَبَبِيِّه – وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق – **فمثال المشتغل بالضمير** : زيداً ضربتُه ، وزيداً مررتُ بِهِ .

فالفعل (ضرب) اشتغل عن الاسم السابق (زيداً) بالضمير العائد إلى (زيد) فنصب الضمير لفظاً .

أما الفعل (مَرَّ) فانشغل أيضاً عن الاسم السابق (زيداً) بالضمير العائد إلى

(زيد) ولكنه لم يتوصل إلى الضمير بنفسه ، كما في (ضربته) بل توصَّل إلى الضمير بواسطة حرف الجر ؛ ولذا عمل النصب فيه محلاً لا لفظاً ، فالضمير : مجرور لفظاً منصوب محلاً .

ومثال المشتغل بالسَّبَبِيّ : زيداً ضربتُ غلامَهُ . فالفعل (ضرب) اشتغل عن الاسم السابق (زيداً) بالاسم الظاهر (غلامَه) ؛ لأنه سببيٌّ للاسم السابق ؛

وذلك لاشتماله على ضمير يعود إلى (زيداً) .

ولولا ذلك الاشتغال لعمل الفعل في ذلك الاسم المتقدِّم ونصبه على أنه مفعول به متقدِّم ، نحو : زيداً ضربتُ ، ونحو : بزيدٍ مررتُ . في هذا المثال توصَّل الفعل إلى (زيد) مباشرة بحرف الجر فيكون الجار والمجرور (بزيد) في محل نصب .

* **المراد بالسَّبَبِيّ** : كلُّ شيءٍ له صِلَةٌ ، وعلاقة بذلك الاسم سواء كان صِلَة قرابة ، أم صَداقة ، أم عمل ، أم غير ذلك من أنواع الصلات .

س٢– ما حكم نصب الاسم المشتغل عنه ؟ وما العامل في نصبه ؟

ج٢– إذا وُجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة في السؤال الأول فيجوز لك نصب الاسم المشتغل عنه .

(ذكر النحويون خمسة أوجه في نصبه ، ورفعه سيأتي بيانها إن شاء الله) .

أما ناصبه (العامل) فاختلف النحويون فيه على النحو الآتي :

١– ذهب الجمهور : إلى أنَّ ناصبَه فعلٌ مُضْمَرٌ وجوباً يُفسِّره الفعل المذكور .

فيُضْمَرُ وجوباً ؛ لأنه لا يُجمع بين المفسِّر والمفسَّر ، وهذا الفعل المحذوف على نوعين :

أ– أن يكون مشاركاً للمذكور في لفظه ومعناه ، وذلك إذا كان الفعل ناصباً للضمير نفسه (لفظاً ومحلاً) نحو : زيداً ضربتُه ، والتقدير : ضربتُ زيداً ضربتُه .

ب- أن يكون مشاركاً له في معناه دون لفظه ، وذلك إذا كان الفعل ناصباً للضمير محلاً، نحو : زيداً مررت به ، والتقدير : جاوزتُ زيداً مررت به .

ورأي الجمهور هذا هو ما ذكره الناظم في البيت الثاني .

٢- ذهب الكوفيون: إلى أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ،واختلفوا في ذلك:

أ- ذهب قوم إلى أن الفعل المذكور عَمِل في الضمير ، وفي الاسم السابق معاً ؛

فإذا قلت : زيداً ضربته فإنّ (ضربت) قد نصب الاسم السابق (زيداً) ونصب كذلك الضمير (الهاء) وهذا المذهب مردود ؛ لأن العامل الواحد لا يعمل في الاسم الظاهر ، وفي ضميره معاً .

ب- وذهب قوم إلى أن الفعل عاملٌ في الاسم الظاهر ، والضمير مُلْغًى .

وهذا المذهب مردود أيضاً ؛ لأن الأسماء لا تُلْغَى بعد اتصالها بالعوامل . .

وجوب نصب الاسم السابق

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

المحاضرة الحادية عشرة

س٤- متى يكون نصب الاسم المشتغل عنه واجباً ؟

ج٤- ذكرنا سابقاً أنَّ النُّحاة ذكروا خمسة أوجه في نصب ، ورفع الاسم المشتغل عنه ، **أوَّلها هذا الوجه ، وهو وجوب النصب .**

يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلاّ الفعل ،كأدوات الشرط ، نحو : إنْ ، وحَيْثُمَا ؛ تقول : إنْ زيداً أكرمْتَه أَكْرَمَكَ ، وحيثما زيداً تَلْقَهُ فأَكْرِمْهُ . في هذين المثالين يجب نصب (زيداً) ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ ؛ لأنَّ المبتدأ لا يقع بعد إنْ ، وحيثُما .

وأجاز الكوفيون وقوع المبتدأ بعدها فلا يمتنع عندهم الرفع على الابتداء ، واستشهدوا بقول الشاعر :

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

ففي قوله (إنْ مُنْفِسٌ) وقع الاسم المرفوع (منفسٌ) بعد أداة الشرط (إنْ)

وهذه رواية الكوفيين وشاهدهم الذي استشهدوا به على وقوع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ، فمنفس عندهم : مبتدأ ، خبره جملة : أهلكته .

أمّا سيبويه وجمهور البصريين فقد رووا هذا البيت بنصب (مُنفساً) على الاشتغال ، والتقدير (إنْ أهلكت منفساً أهلكته) وبذلك تكون (إن) الشرطية

قد دخلت على فعل مقدَّر . أما رواية الرفع فيجيب عنها البصريون بقولهم :
إنْ صحَّت هذه الرواية فإن (منفسٌ) فاعل لفعل محذوف يفسِّره الفعل المذكور بعده ، والتقدير : إن هلك مُنفسٌ .

وجوب رفع الاسم السابق

وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

س٦– متى يكون رفع الاسم المشتغل عنه واجباً ؟

ج٦– وجوب الرفع هو الوجه الثاني من الأوجه الخمسة ، **ويجب رفع الاسم المشتغل عنه** في حالتين هما :

١– إذا وقع الاسم السابق بعد أداة تختص بالابتداء ، كإذا الفجائية فإنَّ ما بعدها لا يكون إلا مبتدأ ، نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرٌو ، برفع (زيد) على أنه مبتدأ ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن إذا الفجائية لا يقع بعدها الفعل لا ظاهراً، ولا مقدَّراً . وهذا هو مراد الناظم من البيت الأول .

٢– إذا وَقَعَ الفعلُ المشتغل بالضمير بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط ، والاستفهام ، وما النافية ، نحو : زيدٌ إن لقيتَه فأكرمْه ،

وزيدٌ هل ضربتَهُ ، وزيدٌ ما لقيتُه . فيجب رفع (زيد) في هذه الأمثلة ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن هذه الأدوات وما شابهها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسَّر عاملا فيما قبله . وهذا هو مراد الناظم من البيت الثاني .

وبعض العلماء يُجيز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها ؛ ولذلك أجازوا
النصب في الاسم السابق مع الضمير بعامل مقدَّر ، نحو : زيداً ما لقيته .

جواز النّصب ، والرّفع
والنصب أرجح

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرَّ أَوَّلاَ

س٩– متى يكون نصب الاسم المشتغل عنه أرجح من رفعه ؟

ج٩– جواز النصب ، والرفع ، والنصب أرجح هو الوجه الثالث من الأوجه الخمسة ، **ويكون النصب أرجح من الرفع** في ثلاث حالات ، هي :

١– إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دالٌّ على الطلب ، كالأمر ، والنَّهي ، والدعاء ، نحو : زيداً اضربْه ، وزيداً لا تضربْه ، وزيداً رَحِمَه اللهُ . في هذه الأمثلة يجوز رفع (زيد) ونصبه ، والمختار النصب ؛ وتَرجّح النصب على الرفع لأن الرفع يقتضي أَنْ يكون (زيد) مبتدأ، والجملة الطلبية : خبره ، والأصل في الخبر أَنْ لا يكون جملة طلبية ؛ لأنها لا تحتمل الصِّدق والكذب ، والإخبار بالجملة الطلبية قليل وموضع خِلاف ؛ ولذلك ترجّح النّصب .

٢– إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل ،كهمزة الاستفهام ، وما النافية ، ولا النافية ، وإِنْ النافية ، نحو : أزيداً أكرمتَه؟ وما زيداً لقيتَه ، ولا زيداً ضربتَه ولا عمراً ، وإِنْ زيداً ضربتَه ، بمعنى : ما زيداً ضربتَه . ففي هذه الأمثلة جميعا يترجح النصب مع جواز الرّفع .

٣– إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدَّمته جملة فعليّة ، ولم يُفْصَل بين العاطف ، والاسم ، نحو : قام زيداً وعمراً أكرمته . في هذا المثال وقع الاسم المشتغل عنه (عَمْراً) بعد حرف العطف (الواو) وهذا العاطف تقدمته جملة فعلية (قام زيدٌ) ولم يُفصل بين العاطف (الواو) والاسم المشتغل عنه (عمراً) ولذلك ترجّح النصب ؛ ليكون العطفُ عطفَ جملةٍ فعلية على جملة فعلية .

أمّا إذا فُصِل بين العاطف ، والاسم بـ (أمَّا) نحو : قام زيْدٌ وأمَّا عمرٌو فأكرمته ، فالراجح الرفع مع جواز النصب ، أمَّا إذا قلت : قام زيدٌ وأمَّا عمراً فأَكْرِمْه ، فالنصب أرجح ؛ وذلك لأن الاسم وقع قبل فعل دالّ على الطلب ،

كما بيَّنا في الحالة الأولى .

جواز النصب ، والرفع

على السواء

وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

س١٠– متى يتساوى النصب ، والرفع في الاسم المشتغل عنه ؟

ج١٠- التساوي في الرفع ، والنصب هو الوجه الرابع من الأوجه الخمسة ، **ويجوز التساوي في الرفع ، والنصب** في حالة واحدة ، هي : إذا وقع الاسم
المشتغل عنه بعد عاطف تقدّمته جملة ذات وجهين(أي : جملة صدرها اسم، وعجزها فِعل) نحو : زيدٌ قام وعمراً أكرمتُه . في هذا المثال يجوز النصب ، والرفع على السواء ، فالرفع مراعاة للصدر (زيد) على أنه مبتدأ ، و(عمرٌو) معطوف عليه ، وبذلك تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية . والنصب مراعاة للعجز (قام) ويُنصب (عمراً) على أنه مفعول به لفعل محذوف ، وبهذا تكون قد عطفت جملة فعلية على فعلية .

جواز النصب ، والرفع
والرفع أرجح

وَالرَّفْعُ فى غَيْرِ الَّذِى مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

س١١- متى يكون رفع الاسم المشتغل عنه أرجح من نصبه ؟

ج١١- جواز النصب ، والرفع ، والرفع أرجح هو الوجه الخامس من الأوجه الخمسة التي ذكرها النحويون في إعراب الاسم المشتغل عنه ، **ويكون الرفع أرجح من النصب** في غير ما مرَّ بنا من الأوجه الأربعة السابقة (أي : يترجّح الرفع في كلّ اسم لم يُوجَد معه ما يُوجب نصبه ، ولا ما يُوجب رفعه ، ولا ما يرجّح نصبه ، ولا ما يجوّز فيه الأمرين على السواء) وذلك نحو : زيدٌ ضربتُه .
في هذا المثال يجوز رفع (زيد) على أنه مبتدأ ، وما بعده خبر ، ويجوز نصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف ، والراجح الرَّفع ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير ، والنصب يحتاج إلى تقدير فعل محذوف ، وما لا يَحْتاج أَوْلى مِمَّا يحتاج .
وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لِمَا فيه من تكلُّف الإضمار والتقدير ، وهذا الرأي ليس بسديد فقد نقل النصب سيبويه ، وغيره من أئمة العربية ، وهوكثير. ومن ذلك قراءة من قرأ قوله تعالى:﴿ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا ﴾ بنصب جنات.
ومن ذلك ما أنْشَده أبو السَّعادات ابن الشجري في أماليه :

فَارِساً ما غَادَرُوهُ مُلْحَماً غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ

بنصب الاسم المشتغل عنه (فارساً) بفعل محذوف يُفسِّره الفعل المذكور بعده ، ولا مُرَجِّحَ للنَّصب ، ولا موجب له في هذا الموضع ؛ فدلّ ذلك على أنّ النصب جائز ، وليس ممتنعاً كما زعموا .

جريان الأوجه الخمسة في الاسم المشتغل عنه
سواء اتصل الضمير بالفعل ، أم انفصل منه

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِى

س١٢– ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج١٢– **مراده** : أن الأوجه الإعرابية الخمسة السابقة الذكر في الاسم المشتغل عنه لا يُشترط لجوازها أن يكون الضمير متصلا بالفعل ، نحو : زيدٌ ضربته ، بل تجوز كذلك إذا كان الضمير منفصلا من الفعل بحرف جر ، نحو : زيدٌ مررت به ، أو منفصلا منه بإضافة ، نحو : زيد ضربت غلامَه . فتجوز الأوجه الخمسة المذكورة سابقاً سواء أكان الضمير متصلا بالفعل ، أم منفصلا منه بحرف جر ، أم منفصلا منه بإضافة .

المحاضرة الثانية عشرة

العامل (المشغول) يكون
فعلا ، ويكون وَصْفاً

وَسَوِّ فى ذَا البَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

س١٣– هل يجوز أن يكون العامل (المشغول) ليس بفعلٍ ؟ وما الذي يشترط فيه ؟

ج١٣– نعم . يكون العامل (المشغول) غير الفعل .

فإذا كان العامل ليس بفعلٍ أُشْتُرِطَ فيه ثلاثة شروط هي :

١– **أن يكون وصفاً** ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول . ويخرج بذلك اسم الفعل فإنه يعمل عمل الفعل ، ولكنه ليس بوصف ، نحو : زيدٌ دَرَاكِه ، فلا يجوز نصب (زيد) لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ؛ فلا يفسِّر عاملا فيه .

٢– **أن يكون الوصف عاملا** ، ويكون الوصف عاملا : إذا كان بمعنى الحال ، أو الاستقبال . ويخرج بذلك الوصف غير العامل ، كاسم الفاعل ، أو اسم المفعول الذي بمعنى الماضي ، نحو : زيد أنا ضاربُه

أمسِ ، فلا يجوز نصب (زيد) لأن الوصف هنا غير عامل ، ولا يعمل فيما قبله فلا يفسِّر عاملا فيه . وهذا هو المراد بقول الناظم : " وصفا ذا عمل " .

٣- **أَلاَّ يوجد مانع يمنع الوصف من العمل** ، ومن الموانع كون الوصف مقترناً بـ (أل) لأنَّ (أل) الداخلة عليه موصولة ، والموصولات لا يعمل ما بعدها

فيما قبلها ، نحو : زيدٌ أنا الضاربه ، فلا يجوز نصب (زيد) بسبب دخول (أل) الموصولة على اسم الفاعل ، والموصولات تقطع ما بعدها عمَّا قبلها فلا يفسِّر عاملا فيها . وهذا هو مراد الناظم بقوله : " إنْ لم يكُ مانعٌ حَصَلْ " .

* **ويتلخّص من ذلك** : أن العامل غير الفعل يشترط فيه أن يكون وصفاً عاملا بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، وألاّ يقترن بـ (أل) نحو : زيد أنا ضاربُه الآن ، أو غداً ، ونحو : زيد أنا مُكْرِمُه الآن ، ونحو : الدرهم أنت مُعْطَاهُ – إذا أردت الحال ، أو الاستقبال – ففي هذه الأمثلة يجوز نصب (زيد) و (الدرهم) كما كان يجوز ذلك مع الفعل . *

حصولُ الرَّبْطِ بالأَجْنَبِيّ المتبوعِ بِتَابِعٍ مُشتملٍ
على ضمير يعود إلى الاسم المشتغل عنه

وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الْوَاقِعِ

س١٤– ما المراد بالْعُلْقَة ؟ وما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج١٤– عرفتَ في باب الاشتغال : أنّ شرط المشغول به : أَلاَّ يكون أجنبياً من المشغول عنه ؛ ولذلك فالمشغول به إمّا أن يكون ضميراً يعود إلى المشغول عنه ،

أو اسما ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى المشغول عنه ، هذا الضمير يُسمى في

اصطلاح النحويين : عُلْقَةً (أي : الْعَلاَقَةُ ، والرَّابِطُ ، والْمُلاَبَسَةُ) .

ومراد الناظم بهذا البيت : أنه كما تَحْصُلُ الملابسة ، والربط باتصال الفعل بالضمير ، نحو : زيداً ضربتهُ ، ونحو : زيداً مررت به ، وكما تحصل الملابسة والربط بالسَّببيَّ المضاف إلى الضمير ، نحو : زيداً ضربتُ غلامَه ، كذلك تحصل الملابسة ، والربط باسم أجنبيّ أُتْبِعَ بتابع مشتمل على ضمير الاسم السابق سواء

أكان التابع صفة ، نحو : زيداً ضربت رجلاً يُحِبُّه ، أم كان عطف بيان ،نحو : زيداً ضربت عمراً أباه ، أم كان معطوفاً بالواو (خاصَّة)، نحو : زيداً ضربت خالداً وأخاه . ففي الأمثلة الثلاثة الأخيرة اشتغل الفعل بنصب (رجلاً) و(عمراً) و (خالداً) وهذه الأسماء الأجنبية المشتغل بها أُتْبِعَتْ بصفة ، وهي جملة (يحبه) كما في المثال الأول ، وأُتبعت في المثال الثاني بعطف البيان (أباه) وفي المثال الثالث أُتبعت بالمعطوف (أخاه) وهذه التوابع اشتمل كلّ منها على ضمير يعود إلى الاسم المشتغل عنه (زيداً) فهي بذلك قد جَرَتْ مجرى السَّبَبِيّ ، وهو الاسم الظاهر المشتمل على ضمير يعود إلى الاسم المشتغل عنه ، نحو : زيداً أكرمتُ أخاه .

* **وملخص ذلك** : أن الأجنبي (المشتغل به) إذا أُتبع بالنعت ، أو بعطف البيان، أو بمعطوف بالواو ، وكانت هذه التوابع الثلاثة مشتملة على ضمير يعود إلى الاسم (المشتغل عنه) فإنَّ الأجنبيّ يحصل به الرَّبط ، والملابسة كما حصلت بالسَّبَبِيّ ، فهو يُجْرَى مُجْرَى السَّبَبِي . *

*** س١٥– ما المراد بالأجنبي ؟**

ج١٥– هو الاسم الذي لا يشتمل على ضمير يعود إلى الاسم المشتغل عنه ، فلا رابط بينه وبين المشتغل عنه ؛ ولذلك سُمِّي أجنبيا

تَعَدِّي الفعلِ ، ولُزُومُهُ
علامة الفعل الْمُتَعَدِّي

عَلاَمَةُ الفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

س١– إلى كم قسم ينقسم الفعل باعتبار التعدِّي ، واللُّزوم ؟

ج١– ينقسم الفعل باعتبار التعدِّي ، واللزوم إلى قسمين ، هما :

١– فعلٌ مُتَعَدٍّ . ٢– فعلٌ لاَزِمٌ .

س٢– عرِّف الفعل المتعدِّي ، والفعل اللازم .

ج٢– **الفعل المتعدِّي** ، هو : الذي يصل إلى المفعول به بغير حرف جر ، نحو : ضربتُ زيداً ؛ولوصوله إلى المفعول به بنفسه سُمِّيَ فعلاً متعدِّياً ،ويُسَمَّى (وَاقِعاً) لوقوعه على المفعول به ، ويُسَمَّى (مُجَاوِزاً) لأنه يجاوز الفاعل إلى المفعول به .

والفعل اللاَّزم ، هو : الذي يلزم فاعله ، و لا يتعدَّى إلى المفعول به إلا بواسطة حرف الجر ، نحو : مررت بزيدٍ ، أو ليس له مفعول ، نحو : قامَ زيدٌ .

ويُسَمَّى لازِماً ، وقاصراً ، وغير متعدٍّ ؛ للزومه الفاعل ، وعدم تعدَّيه للمفعول به بنفسه . ويُسمى متعديا إذا وصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، نحو : مررت بزيدٍ ، ونحو : تمسَّك بالفضيلةِ .

س٣– ما علامة الفعل المتعدَّي ؟

ج٣– علامته : أن يتصل به الضمير (الهاء) الذي يعود إلى غير المصدر، نحو : البابُ أغلقته . فالضمير (الهاء) مفعول به ، يعود إلى (الباب) وهو غير مصدر .

أمَّا الهاء التي تعود إلى المصدر فإنها تتصل بالمتعدَّى ، واللازم فهي ليست علامة

على الفعل المتعدّي وحده . فمثال اتصالها بالمتعدَّي : الضربُ ضربتُهُ زيداً ، ومثال اتصالها باللازم : القِيامُ قمتُه . فالهاء في كلا المثالين عائدة إلى المصدر

(الضَرْب) و (القِيام)؛ ولذلك اتصلت بالمتعدَّي ، واللازم . وهذا مراد الناظم بقوله : " أن تصل ها غير مصدرٍ به " .

الفعل المتعدَّي ينصب مفعوله
ما لم يكن المفعول نائبا عن الفاعل

فَانْصِبْ بِـهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ

س٤– ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج٤– يريد أن الفعل المتعدَّي ينصب مفعوله إن لم يَنُبْ عن فاعله ، نحو : تَدَبَّرتُ الكتبَ . فإن ناب عن فاعله وجبَ رفعه على أنه نائب فاعل ، نحو : تُدُبِّرَتِ الكتبُ .

س٥– اذكر أقسام الأفعال المتعدية .

ج٥– الأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام ، هي :

١– قسم يتعدّى إلى مفعول واحد ، نحو : ضربَ ، وأَكَلَ ..... إلخ

٢– قسم يتعدّى إلى مفعولين ، وهو قسمان .

أ– ما يتعدّى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، كظنَّ ، وأخواتها .

ب- ما يتعدَّى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، كأَعْطَى ، وأَلْبَسَ ، وكَسَا ، وسَأَل .
٣- قسم يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل ، كأَعلَمَ ، وأَرَى ، وأخواتهما .

س٦- هل يُنْصَبُ الفاعلُ ، ويُرْفَعُ المفعولُ به ؟

ج٦- قد يُنصب الفاعل ، ويُرفع المفعول به عند أمن اللَّبس ، كقولهم : خرقَ الثوبُ المسمارَ . ولا يقاس على ذلك ، بل يُقتصر فيه على السَّماع .

وقد ذكرنا هذه المسألة في باب الفاعل س٥ .

تعريف الفعل اللازم

وأنواع الأفعال الْمُتَحَتَّمَة اللزوم

وَلاَزِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ
كَذَا افْعَلَلَّ والْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا
أَوْ عَرَضاً أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا

س٧- ما علامة الفعل اللازم ؟

ج٧- سبقَ أنْ عرفنا في س٢ أنَّ الفعل اللازم : هو الذي يلزم فاعله (أي : إنه ليس بمتعدٍّ) .

وعلامته : أنَّه يتصل بـ (هاء) الضمير التي تعود إلى المصدر ، نحو : القيامُ قمتُه ، ولا يتصل بـ (هاء) الضمير التي تعود إلى غير المصدر .

س٨- اذكر أنواع الأفعال التي يَتَحَتَّمُ لُزُومُها .

ج٨- الأفعال التي يتحتَّمُ لزومها ، هي :

١- **ما دلَّ على سَجِيَّة** (أي : طبيعة) وهي الأفعال الدالّة على صفة تُلازم صاحبها ، نحو: شَرُفَ ، وكَرُم ، وظَرُفَ ، ونَحُفَ ، وشَجُع ، وجَبُنَ ، وقَصُر، وطَالَ ، وسَمِنَ ، ونَهِمَ .

* والأغلب في هذه الأفعال أنها من باب (فَعُلَ) . *

٢-**كلّ فعلٍ دلّ على نظَافةٍ ، أو وَسَخ** ، نحو : طَهُرَ ، ونَظُفَ ، ووَضُؤَ ، ودَنِسَ ، ووَسِخ ، وقَذُِر .

٣- **ما دلّ على أمرٍ عارض يزول بزوال السَّبب** ، نحو : مَرِضَ ، وحَزِنَ ، ونَشِطَ ، وفَرِحَ ، وكَسُلَ ، وارْتَعَشَ .

٤- **ما دلّ على لَوْنٍ ، أو عَيْبٍ** ، نحو : احْمَرَّ ، واصْفَرَّ ، وعَوِرَ ، وعَمِيَ .

* جعل الناظم النوعين الثالث،والرابع تحت مُسمًّى واحد،بقوله:" أو عَرَضاً ". *

٥- **ما جاء على وزن افْعَلَلَّ** ، نحو : اقْشَعَرَّ ، واشْمَأَزَّ ، واطْمَأَنَّ .

٦- **ما جاء على وزن افْعَنْلَلَ** ، نحو : اقْعَنْسَسَ ، واحْرَنْجَمَ ، وافْرَنْقَعَ .

٧- **ما جاء على وزن انْفَعَلَ** ، نحو : انْكَسَرَ ، وانْطَلَقَ ، وانْقَطَعَ .

٨- **الفعل المطاوِع للمتعدَّي إلى مفعول واحد** ، نحو : مَدَدْتُ الحديدَ فامْتَدَّ الحديدُ . فالفعل (امتدَّ) فعل لازم ؛ لأنّه مطاوع للفعل (مَدَّ) وهذا الفعل متعدٍّ إلى مفعول واحد فقط . ومن أمثلته : دحرجتُ الكرةَ فَتَدَحْرَجَتِ الكرةُ ،

رفعتُ الصَّوْتَ فارتفعَ الصَّوتُ .

أمَّا المطاوِع للمتعدَّى إلى مفعولين فإنه لا يكون لازما ، بل يكون متعدَّيا إلى واحد ، نحو : فَهَّمْتُ زيداً المسألةَ فَفَهِمَهَا ، ونحو : علَّمتُه النَّحو فتعلَّمَه .

المحاضرة الثالثة عشرة

تعدية اللازم بواسطة حرف الجر

وتعديته بحذف حرف الجر

وَعَدَّ لاَزِماً بِحَرْفِ جَرَّ وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرَّ

نَقْلاً وَفِى أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

س٩- ما مراد الناظم بالبيت الأول ؟

ج٩- **مراده** : أن الفعل اللازم يمكن تعديته بواسطة حرف جر ، نحو : مررت بزيدٍ . فزيدٍ : اسم مجرور وقعَ موقعَ المفعول ؛ والأحسن في إعرابه أن يُقال : الجار مع مجروره في محل نصب مفعول به غير صريح .

وقد يتعدّى اللازم بحذف حرف الجر فإذا حُذِف حرف الجر أصبح الاسم الذي بعده منصوباً على أنه مفعول به عند البصريين ، أو على نَزْعِ الخَافِض (أي : حذف حرف الجر) عند الكوفيين .

ومثال ذلك قولك : مررت زيداً ،والأصل: مررت بزيدٍ . ومنه: ذهبتُ الشَّامَ، (أي: إلى الشَّام) ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾

(أي : من قومه) ومنه قول الشاعر :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ.

والأصل : تمرّون بالديارِ .

س١٠– ما مراد الناظم بالبيت الثاني ؟

ج١٠– **مراده** : أنّ حذف حرف الجر جائز قِياساً مُطَّرِداً إذا كان المجرور(أَنَّ ، أو أَنْ) بشرط أَمْنِ اللَّبس . **فمثال الحذف مع أَنَّ** : عجبتُ مِنْ أَنَّك قائم ، فيجوز حذف حرف الجر ؛ فتقول: عجبت أنّك قائمٌ . ومنه قوله تعالى :

﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ أي : شهد الله بأنّه ... .

ومثال الحذف مع أَنْ : عجبتُ أَنْ يَدُوا ، والأصل : مِنْ أَنْ يدوا (أي : مِنْ أَنْ يُعطوا الدِّيَة) ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوَعَجِبۡتُمۡ أَن جَآءَكُمۡ ذِكۡرٞ مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾

والتقدير : أوعجبتم مِنْ أَنْ جاءكم ... .

أما إذا خِيف اللّبس فلا يجوز الحذف مع (أنّ ، وأَنْ) نحو : رَغِبتُ في أن تقوم . ففي هذا المثال لا يجوز حذف حرف الجر (في) ؛ لأنه إذا حُذِفَ لا يُعْلَمُ هل المحذوف (في) أو (عَنْ) ؟

س١١– هل الحذف مع غير (أَنَّ ، وأَنْ) قِيَاسِيّ ، أو سَمَاعِيّ ؟

ج١١– عرفنا في السؤال السابق أن الحذف مع (أنّ وأَنْ) قياسي ، أمَّا الحذف مع غيرهما ففيه خلاف :

١– مذهب الجمهور : أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنّ وأَنْ) بل يُقتصر فيه على السَّماع .

٢– مذهب الأخفش الصغير : أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً بشرط تَعيُّن الحرف ، ومكان الحذف ، نحو : بريتُ القلمَ بالْمِبْرَاةِ ، فيجوز عنده حذف

(الباء) فتقول: بريت القلمَ المبراةَ ، فإن لم يتعيّن الحرف لم يَجُز الحذف ، نحو: رغبت في السَّفرِ . ففي هذا المثال لا يجوز الحذف ؛ لأنه لا يُدْرَى هل المحذوف حرف الجر (في) أو (عن) ؟

وكذلك إن لم يتعيّن مكان الحذف لم يَجُز الحذف عنده ، نحو : اخترتُ القومَ من بني تَمِيمٍ ، فلا يجوز الحذف ؛ فلا تقول : اخترتُ القومَ بني تميم ؛ لأنه لا يُدرى هل الأصل : اخترتُ من القومِ بني تميم ، أو: اخترتُ القومَ من بني تميم ، فلم يتعيَّن مكان الحذف كما ترى .

س١٢– ما محل (أنّ ، وأَنْ) من الإعراب عند حذف حرف الجر ؟

ج١٢– هذه المسألة مُختلف فيها :

١– مذهب الأخفش : أنهما في محل جرّ .

٢– مذهب الكسائي : أنهما في محل نصب .

٣– مذهب سيبويه : جواز الأمرين (الجر ، والنصب) لأنَّه رأى أَنَّ أدِلَّة الفريقين مُتكافئة ،ولا وَجْهَ لترجيحِ أحدهما على الآخر ؛ولذلك جوّز الوجهين. فإذا قلت : عجبت أنّك قائمٌ ، أو : عجبت أن يعطوا الدَّية ، **فالمصدر المؤَوَّل** من (أَنّ واسمها وخبرها) ومن (أَنْ والفعل) يجوز أن يكون : في محل جرّ بحرف الجر المحذوف ، ويجوز أن يكون : في محل نصب على نزع الخافض ، أو على أنه مفعول به .

تقديم أحد المفعولين وهو الفاعل
في المعنى في باب أعطى

وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنىً كَمَنْ مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ

س١٣– ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج١٣– **مراده** : أنّ الفعل إذا تعدّى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ،كأعطى ، وأَلْبَسَ ، وغيرهما ؛ فالأصل تقديم المفعول الذي هو فاعل في المعنى ، نحو : أعطيت زيداً درهما ، فالأصل في هذا المثال تقديم (زيد) على درهم ؛ لأنه الآخِذُ للدرهم فهو الفاعل في المعنى ، ومثله قولك : كسوتُ زيداً جُبَّةً ، ونحو : أَلْبِسَنْ مَنْ زاركم نسجَ اليمن ، فالأصل تقديم (مَنْ) لأنه اللاَّبس فهو الفاعل في المعنى ، أمّا (نسجَ اليمن) فهو المفعول الثاني ؛ لأنه الملبوس .

ويجوز تقديم ما ليس فاعلا في المعنى لكنه خلاف الأصل .

أحكام تقديم ما هو فاعلٌ في المعنى ، وتأخيره

وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَى وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى

س١٤– اذكر أحكام تقديم المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى،وتأخيره .

ج١٤– له ثلاثة أحكام ، هي :

١– يجب تقديم الفاعل في المعنى ، وذلك في ثلاثة مواضع ، هي :

أ– إذا خِيفَ اللَّبسُ ،وذلك إذا صَلُحَ كُلٌّ من المفعولين أن يكون فاعلا في المعنى، نحو : أعطيت زيداً عمراً ، فيجب تقديم الفاعل في المعنى ؛ لأنّ كلاّ منهما يصلُح أن يكون آخِذاً ومأخوذاً .

.

٢– يجب تقديم ما ليس فاعلا في المعنى ، وتأخير الفاعل في المعنى ، وذلك في ثلاثة مواضع ، هي :

أ– إذا كان الفاعل في المعنى متصلا بضمير يعود إلى المفعول الثاني ، نحو : أعطيت الدرهمَ صاحبَه . ففي هذا المثال تأخّر المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى وجوباً ؛ لأنه مشتمل على ضمير يعود إلى المفعول الثاني المتقدَّم ، ولا يجوز

تقديم المفعول الأول ؛ فلا تقول: أعطيت صاحبَه الدرهمَ ؛ لِئلا يعود الضمير إلى متأخَّر لفظاً ورُتبة ، وهو ممتنع كما عرفت ذلك في س١٣ في باب المفعول به .

جواز حذف الفَضْلة (المفعول به)

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرْ

س١٥– ما المراد بالفضلة ؟ وما ضِدُّها ؟

ج١٥– **المراد بالفضلة** : ما ليس ركنا أساسيًّا في الجملة ،ويمكن الاستغناء عنه، كالمفعول به . **وضدّ الفضلة** : العُمْدَة ، وهو : ما كان ركنا أساسيّاً في الجملة، ولا يمكن الاستغناء عنه ، كالفاعل .

س١٦– ما حكم حذف الفضلة ؟ وما شرط حذفها ؟

ج١٦– يجوز حذف الفضلة (المفعول به) بشرط ألاَّ يَضُرَّ حذفه ، كقولك في : ضربتُ زيداً (ضربتُ) بحذف المفعول به ، وكقولك في أعطيت زيداً درهما :

أعطيتُ ، بحذف المفعولين . ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾ بحذف المفعولين ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ بحذف المفعول الثاني ، وقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ ﴾ بحذف المفعول الأول .

س١٧– هل يجوز حذف الفضلة إذا ضرَّ حذفها ؟ وضَّح ذلك .

ج١٧– إذا ضرَّ حذف الفضلة لم يَجُز حذفها ، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال ، نحو أن يُقال : مَنْ ضربتَ ؟ فتقول : ضربت زيداً ، فهنا لا يجوز حذف المفعول به (زيدا) لأنه هو المقصود من السؤال .

وكذلك لا يجوز حذفه إذا وقع محصوراً ، نحو : ما ضربْتُ إلا زيداً ، فلا يجوز حذف المفعول به (زيداً) لأنه محصور ، ولا يجوز حذف المحصور ؛ لئلا يفسد المعنى لأننا إذا حذفنا (زيدا) دلّ الكلام على نفي الضرب مطلقا ، والمقصود نفي الضرب عن غير زيد ، فإذا حُذف لم يُفهم ذلك .

جواز حذف عامل النصب
في الفضلة (المفعول به)

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

س١٨– ما حكم حذف عامل النصب في المفعول به ؟

ج١٨– لحذفه حكمان ، هما .

١– حذف جائز : يجوز حذف ناصب المفعول به إذا دلّ عليه دليل ، كأن يقع جوابا لسؤال ، نحو : مَنْ ضربتَ ؟ فتقول : زيداً ، بحذف (ضربت) لأنه مذكور في السؤال ، فَذِكْرُهُ في السؤال قرينة تدلّ عليه .

٢– حذف واجب : يجب حذفه في أبواب معيَّنة ، كباب الاشتغال ، نحو : الطالب أكرمته ، والتقدير : أكرمتُ الطالب أكرمته .

ومنها باب المنصوب على الاختصاص ،نحو: نحن المسلمين لا نشرك بالله شيئاً، والتقدير : أخصُّ المسلمين .

\ **المحاضرة الرابعة عشرة**

المفعولُ الْمُطْلَقُ

دَلاَلَةُ المصدرِ ، وتعريفُه

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

س١– عَلاَمَ يدلُّ المصدر ؟ وما تعريفه ؟

ج١– المصدر يدلّ على أحد مدلولي الفعل ، وهما : الحَدَثُ ، والزَّمان . فالفعل قام (مثلا) يدل على الحدث ، وهو (القيام) ويدلّ على الزمن الذي حَدَث فيه القيام ، وهو : الزمان الماضي ، وكذلك الفعل المضارع (يقوم) يدل على القيام في الحال ، أو الاستقبال ، وكذلك فعل الأمر (قُمْ) يدلّ على القيام في الاستقبال ، والمصدر يدلّ على (الحدث) فقط ، وهو أحد مدلولي الفعل . وهذا هو مراد الناظم بالبيت السابق ، وقد مثَّل لذلك بالمصدر (أَمْنٍ) فإنَّه أحد مدلولي الفعل (أَمِنَ) .

فتعريف المصدر إذا : هو ما دلّ على الحدث مُجَرَّداً من الزَّمن .

س٢– ما تعريف المفعول المطلق ؟ ولم سُمي مُطلقاً ؟

ج٢– **المفعول المطلق** ، هو المصدر الْمُنْتَصِبُ توكيداً لعامله ، أو بياناً لنوعه ، أو بياناً لِعَدَدِه .

فمثال المؤكِّد لعامله قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ وكقولك : ضربْتُ زيداً ضرباً .

ومثال المبيِّن لنوعه قوله تعالى : ﴿ وَتَأۡكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكۡلٗا لَّمّٗا ﴾ وكقولك : ضربتُ زيداً ضرباً شديداً ، سِرْتُ سَيْرَ زيدٍ .

ومثال المبين لعدده قولك : سجدتُ للهِ سَجْدَةً ، ضربتُ زيداً ضربتين .

وسُمِّي مفعولا مطلقا ؛ لأنه يَصْدُقُ عليه لفظ (المفعول) دون أن يَتَقَيَّدَ بحرف جر ، أو غيره ، فهو مطلق غير مقيد بخلاف غيره من المفاعيل ؛ فإنها لا يصدق عليها اسم (المفعول) إلا مُقَيَّداً بحرف جر ، أو ظرف ؛ فيقال : المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه .

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

س٤– ما عامل النصب في المفعول المطلق ؟

ج٤– ينصب المفعول المطلق بأحد أمور ثلاثة ، هي :

١– **المصدر** . وهذا مراد الناظم بقوله : " بمثله " (أي : ينصبه مصدر مثله) نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ وكقولك : عجبتُ من ضَرْبِك زيداً ضرباً شديداً . فضرباً: مفعول مطلق ،ناصبه المصدر: ضَرْبك .

٢– **الفعل** ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ۝ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴾ .

٣– **الوصف** ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ﴾ وكقولك : أنا ضَارِبٌ زيداً ضرباً .

س٥– ما مراد الناظم بقوله : " وكونه أصلا لهذين انْتُخِبْ " ؟وضِّح ذلك تفصيلا.

ج٥– يريد أنّ المصدر هو الأصل ، والفعل والوصف مشتقان منه ، وفي المسألة خلاف بيانها كالآتي :

١– **مذهب البصريين** : أنّ المصدر هو الأصل ، والفعل والوصف مشتقان منه .

وهذا هو ما اختاره الناظم .

٢– **مذهب الكوفيين** : أنَّ الفعل أصل ، والمصدر مشتق منه .

٣– **ذهب ابن طلحة** : إلى أنَّ كلاً من المصدر ، والفعل أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقا من الآخر

٤– **ذهب قومٌ** : إلى أنّ المصدر أصل ، والفعل مشتق منه،والوصف مشتق من الفعل .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛ لأن من شأن كل فرع أن يتضمَّنَ الأصل وزيادة ، والفعل فرع بالنسبة إلى المصدر ؛ لأنه يتضمن المصدر (أي : الحدث) مع زيادة الزمان ، وكذلك الوصف فرع بالنسبة إلى المصدر؛ لأنه يتضمن المصدر ، والفاعل. فكلٌّ من الفعل ، والوصف تضمَّن الأصل ، وهو المصدر مع زيادة الزمن في الفعل ، وزيادة الفاعل في الوصف .

أنواع المفعول المطلق

تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِى رَشَدْ

س٨– اذكر أنواع المفعول المطلق .

ج٨– للمفعول المطلق ثلاثة أنواع ، هي :

١– **أن يكون مؤكِّداً لفعله** ، نحو: سجدتُ للهِ سجوداً ، فهمتُ الدرسَ فَهْماً .

٢– **أن يكون مُبَيِّناً للنَّوع** ، نحو : سِرْتُ سيرَ ذي رَشَدٍ ، و فهمت الدرسَ فهماً جيِّداً .

٣– **أن يكون مُبَيِّناً للعدد** ، نحو : سِرْت سَيْرَتَيْنِ ، و طبعتُ الكتابَ طَبْعَةً وطبعتين وطَبَعَاتٍ . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴾ .

وقد ذكرنا هذه الأنواع بأمثلتها في السؤال الثاني

ما ينوب عن المصدر

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ وَافْرَحِ الْجَذَلْ

س١١– ما الذي ينوب عن المصدر ؟

ج١١– **ينوب عن المصدر** : ما يدلُّ عليه ، فيأخذ حكمه في النَّصب على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر ، **والنائب عن المصدر يشمل ما يلي :**

١– **لفظ كلّ ، وبعض مُضَافين إلى المصدر** ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ ونحو : جِدَّ كلَّ الجدِّ ، ونحو : فهمتُ الدرسَ بعضَ الفَهْمِ .

ومِثْل كلّ ، وبعض (أيُّ ، وكَمْ) تقول : أيَّ فَهْمٍ فهمت الدرسَ ؟ وتقول : كم قراءةً قرأت الدرسَ ؟ فهذه الألفاظ ليست مصادر أصلا،ولكنها نابتْ عن المصادر فأخذت حكمها .

٢– **المصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور**، نحو : قعدتُ جلوساً ، ونحو : فَرِحْتُ جَذَلاً . فالجلوس ، والجذل ليسا مصدرين لقعد وفرح ، ولكنهما مرادفين في المعنى للمصدرين(القُعُود ، والفَرَح) .

٣- **اسم الإشارة** ، نحو : أقلت هذا القولَ ؟ ونحو : ضربته ذلك الضَّرْبَ .
اشترط بعض النحويين أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلا بُدَّ من وصفه بالمصدر (أي : أنْ يُذكر المصدر بعد اسم الإشارة) كما في المثالين السابقين .
ويقول ابن عقيل في ذلك : وفيه نظر ؛ فمن أمثلة سيبويه : " ظننت ذاك "

(أي : ظننت ذاك الظَّنَّ) فذاك : إشارة إلى الظَّنِّ ولم يُوصَفْ به ، كما في مثال سيبويه .

٤- **ضمير المصدر العائد إليه** ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ فالضمير في (لا أعذبه) في محل نصب مفعول مطلق ؛ لأنه عائد إلى المصدر (عذاباً) والتقدير : لا أُعَذِّبَ العذابَ ، ونحو قولك : يتلو هذا الإمامُ تلاوةً لا يتلوها غيره (أي : لا يتلو التلاوة) .

٥- **عدد المصدر** ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ ونحو : زرتكُ ثلاثَ زياراتٍ .
٦- **آلة المصدر** ، نحو : ضربتهُ سَوْطاً ، والأصل : ضربته ضَرْبَ سَوْطٍ ، فحذف المضاف (ضَرْبَ) وأقيم المضاف إليه (سوط) مقامه فانتصب ،ونحو: رَمَيتُ العدوَّ رَصَاصَةً .
* ٧- **اسم المصدر** ، وهو : ما كانت حروفه أقل من حروف المصدر الأصلي ، نحو : صَلِّ صَلاةَ مُوَدِّعٍ ، ونحو : اغتسلت غُسْلا ، ونحو : توضّأت وضوءاً . فكلّ كلمة مما تحتها خط ليست مصادر وإنْ دَلَّت على الحدث (كالمصدر) لكن مجموع حروفها أقل من مجموع حروف المصدر الأصلي ، وتأمّل (تَوضُّؤ) وهو مصدر توضَّأ ، و (وضوء) وهو اسم المصدر تجد أنّ حروف اسم المصدر أقلّ من حروف المصدر
٨- **نوع المصدر** ، نحو : قَعَدَ القُرْفُصَاءَ ، ورَجَعَ القَهْقَرَى .
فالقرفصاء ، والقهقرى : يدلاّن على نوع المصدرين (القعود ، والرجوع) فالقرفصاء : نوع معيَّن من الجلوس ، والقهقرى : نوع من الرجوع .

٩- **صفة المصدر** ، نحو قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ ﴾ ونحو : سرتُ أحسنَ السَّيرِ ، وفهمت الدرس جيّداً (أي : فهماً جيّداً) .

١٠- **المصدر الذي يلاقيه في الاشتقاق** ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ ونحو قوله تعالى : ﴿ وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾ .

فإذا تأمّلت المصادر التي تحتها خط في هذا الموضع وجدتها ليست المصادر الأصلية للأفعال المذكورة قبلها ، فهي إذاً نائبة عن المصادر الأصلية ؛ لأنها تشترك معها في مادة واحدة ، فمثلاً : علوّاً مشترك مع (تَعَالٍ) مصدر تَعَالَى في مادّة (عَلاَ) وهكذا في البقية .

*** س١٣– وضِّح الفرق بين اسم المصدر ، والمصدر .**

ج١٣– **المصدر** ، هو : ما دلّ على الحدث مجرداً من الزمن ، ولا بدّ أن يشتمل على كل حروف فعله الماضي لفظاً ، أو تقديراً .

فاللفظي ، نحو : أَخَذْت أخذاً ، وتعلَّمَ الطالبُ تعلُّماً . فجميع الحروف في الماضي منطوق بها في المصدر .

والتقديري ، نحو : وَعَدَ عِدَةً ، وسَلَّم تسليماً . فبعض الحروف محذوفة ، وعُوِّض عنها بحروف أخرى ، كحذف الواو في المصدر من الفعل (وعد) وعوَّض عنه بالتاء (عِدَة) وكحذف التضعيف في المصدر من الفعل (سلَّم) وعوض عنه بالتاء (تسليماً) .

وقد تكون حروف المصدر أكثر من حروف فعله ، نحو : أسلمَ إِسْلام ، ونحو : عاونَ مُعَاونة .

أما اسم المصدر : فهو مقصور على السَّماع ، وهو : ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه (الْحَدَث) وخالفه في كونه خاليا من بعض حروف الفعل دون تعويض ، نحو : وُضُوء من الفعل تَوَضَّأ ، وصَلاَة من الفعل صَلَّى .

أضف إلى ذلك أنّ اسم المصدر يُذكر على وزن المصدر الثلاثي مع أنّ الفعل المذكور معه غير ثلاثي ،وتأمَّل ذلك في أمثلة اسم المصدر تجدها واضحةً جَلِيَّةً .

المحاضرة الخامسة عشرة

تثنية المفعول المطلق ، وجمعه

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

س١٤– ما حكم تثنية المفعول المطلق ، وجمعه ؟

ج١٤- المفعول المطلق -كما عرفنا - ثلاثة أنواع ، ولكلٍّ منها حكم بالنسبة للتثنية، والجمع ، وإليك بيان أحكامها :

١- المفعول المطلق المؤكِّد لعامله : لا يجوز تثنيته ، ولا جمعه ، بل يجب إفراده ؛ تقول : ضربته ضرباً ؛وذلك لأنه بمثابة تكرير الفعل ، والفعل لا يُثنى ولا يُجمع.

٢- المبيِّن للعدد : لا خلاف في جواز تثنيته ، وجمعه ، نحو : ضربته ضربتين وضرباتٍ .

٣- المبين للنوع : المشهور أنه يجوز تثنيته ، وجمعه إذا اختلفت أنواعه ، نحو :

سرتُ سَيْرَيْ زيدٍ القويَّ والضعيفَ ، فقولك القوي والضعيف دلالة على اختلاف النوع ، وقد ورد جمعه في القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾وأجاز ابن مالك تثنيته ، وجمعه في قوله: " وثنِّ واجمع غيره وأفردا " (أي : يجوز تثنية المبين للعدد ، والنوع) .

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنية المبين للنوع ، ولا جمعه قياساً ، بل يُقتصر فيه على السَّماع . وهذا اختيار الشَّلَوْبِين .

حكم حَذْف عامل المفعول المطلق

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

س١٥- ما حكم حذف العامل في المفعول المطلق ؟

ج١٥- **المفعول المطلق المؤكِّد لعامله** لا يجوز حذف عامله ؛ لأن الغَرَض من مجيء المفعول المطلق ، هو: تقرير عامله وتقويته ، وحذف العامل مُنَافٍ لذلك .

وأما غير المؤكّد فله حكمان :

١- حذف جائز ٢- حذف واجب ، سيأتي بيانه فيما بعد .

- **الحذف الجائز** : يجوز حذف عامل المفعول المطلق المبيَّن للنوع ، والمبيَّن للعدد إذا دَّل عليه دليل .

فمثال حذف عامل المبيّن للنوع جوازاً ، قولك : قدوماً مُباركاً ، لِمَنْ قَدِم من السَّفرِ ، والتقدير : قَدِمْتَ قدوماً مباركاً ، وكقولك : سَيْرَ زَيْدٍ ، لمن قال لك : أيَّ سَيْرٍ سِرْتَ ؟ والتقدير : سِرْتُ سَيْرَ زيدٍ ، ونحو : حَجّاً مبروراً .

ومثال حذف عامل المبيَّن للعدد جوازاً ، قولك : ضربتين ، لمن قال : كم ضربتَ زيداً ؟ وكقولك : حَجَّاتٍ ، لمن قال لك : كم حجَّةً حججتَ ؟

فالعامل في هذه الأمثلة جميعا محذوف جوازاً ؛ لوجود ما يدلّ عليه في الكلام ، أو السؤال .

س١٦– ما موضع الإجماع ، والخلاف في نحو : ضرباً زيداً ؟ وضَّح ذلك .

ج١٦– أجمع النحاة على أنَّ العامل محذوف وجوباً، في نحو قولك: ضرباً زيداً ؛ لأنه قائم مقامه (أي : إنه مصدر نائب عن عامله) .

واختلفوا في: هل هو مصدر مؤكِّد لعامله، أو لا ؟ وتوضيح الخلاف في هذا السؤال، كما يلي :

١– يرى بعض النّحاة ، ومنهم ابن الناظم : أنّ قولك (ضرباً زيداً) مصدر مؤكِّد لعامله . وهذا الرأي مخالف لرأي النَّاظم ابن مالك .

٢– يرى آخرون منهم ابن عقيل : أنَّه ليس مصدراً مؤكِّداً لعامله .

– يقول ابن عقيل ردًّا على ابن الناظم : إنّ نحو (ضربا زيداً) ليس من التأكيد في شيء ، فهو بمثابة : اضْرِبْ زيداً ؛ لأن المصدر (ضرباً) واقع موقع الفعل (اضربْ) فهو نائب عنه ، وعِوَضٌ عنه ؛ ولأن قولك: اضربْ زيداً ، لا تأكيد فيه ، كذلك قولك : ضرباً ، لا تأكيد فيه ؛ لأنه نائب عنه ودالٌّ عليه ، وعِوَضٌ عنه ؛ ويدلّ على ذلك أمران :

الأول : أنه لا يجوز الجمع بينه وبين عامله ؛ لأنه مصدر نائب عن عامله ، وعِوَضٌ عنه ، ولا يجوز الجمع بين العِوَضِ ، والمعوَّض .

والثاني : أنّ المصدر المؤكِّد لعامله لا خلاف في أنَّه لا يعمل ، كما في قولك : ضربته ضرباً . فالمصدر (ضرباً) مؤكِّد لعامله ويمتنع عمله بالإجماع .

أما المصدر النائب عن عامله ، نحو : ضرباً زيداً ، ففي عمله خلاف :

أ– أنه يعمل – وهو الصحيح – وعلى ذلك فإن (زيداً) منصوب به ، وعلى هذا القول فإن المصدر (ضرباً) ناب عن عامله (اضربْ) في عمله ، وفي معناه .

ب– أنه لا يعمل ، وعلى ذلك فإنّ (زيدا) منصوب بالفعل المحذوف ، وعلى هذا القول فإنّ المصدر (ضرباً) نائب عن (اضربْ) في معناه فقط لا في عمله .

حذف عامل المفعول المطلق

وجوباً

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ

س١٧– متى يحذف عامل المفعول المطلق وجوباً ؟ مَثِّل لما تقول .

ج١٧- يحذف عامل المفعول المطلق وجوباً : إذا كان المصدر بدلاً من فعله ؛ لأنه لا يجمع بين البَدَلِ والْمُبْدَلِ منه ، والمصدر الواقع بدلاً من فعله نوعان :

١- بدل من فعله الطَّلَبِيّ ، ويُسمى : المصدر الطلبي .

٢- بدل من فعله الْخَبَرِيّ ، ويُسمى : المصدر الخبري .

وفيما يلي أنواع كلِّ نوع ، وأمثلتها التي يجب فيها حذف عامل المفعول المطلق :

أولاً : المصدر الطَّلَبي ، حذف العامل فيه قياسيّ في أربعة أنواع ، هي :

أ- **الأمر** ، نحو : ضرباً زيداً . فضرباً : مفعول مطلق منصوب نائب عن فعله الطلبي ، وهو فعل الأمر (اضربْ) ونحو قولك : قياماً لا قعودا . فقياماً : مفعول مطلق نائب عن فعل الأمر (قُمْ) ومنه قوله تعالى:﴿ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ ﴾.

ب- **النَّهي** ، نحو : قياماً لا قعوداً . فقعوداً : مفعول مطلق نائب عن فعله الطلبي ، وهو المضارع المجزوم بِلا الناهية (لا تَقْعُدْ) ونحو قولك :

سكوتاً لا تكلُّماً ، فالأول للأمر (اسْكُتْ) والثاني للنّهي (لا تتكلَّم) .

ج- **الدعاء** ، نحو : سُقياً (أي : سَقَاك الله) ونحو : يا ربَّ نَصْراً عبادَك المؤمنين وهَلاَكا للمعتدين (أي: يارب انصر عبادك المؤمنين،وأهلك المعتدين) .

د- **الاستفهام المقصود به التَّوبيخ** ، نحو : أَتَوَانِياً وقد جَدَّ الجِدُّ ؟ وقع المصدر (توانيا) بعد استفهام مقصود به التَّوبيخ (والمعنى : أتَتَوَانَى وَقَدْ جدَّ الجِدُّ)

ونحو : أبُخْلاً وأنت غنيٌّ ؟

ثانياً : المصدر الخبري ، وحذف العامل فيه على نوعين : حَذْف سَمَاعيٌّ ، وحذف قِيَاسيّ .

أ- **الحذف السَّماعي** ، نحو : حمداً وشكراً لا كفراً (أي : أَحمدُ اللهَ حَمْداً ، وأَشكرُه شكْراً ، ولا أَكفُرُه كُفْراً) ونحو : أَفْعَلُ وكَرَامَةً (أي : أفعلُ وأُكْرِمُك

كرامةً) ونحو : سَمْعاً وطَاعَةً ، ونحو : صبراً لا جَزَعاً . ومنه : سُبْحَانَ اللهِ ، ومَعَاذَ اللهِ ، ولَبَيَّكَ ، وسَعْدَيْكَ ، وحَنَانَيك .

ب- الحذف القياسي ، ويقع في أربعة مواضع ، سيأتي ذكرها فيما بقي من الأبيات .

س١٨- إلاَمَ يُشِيرُ الناظم بقوله : "كَنَدْلاً اللَّذْ كانْدُلا " ؟

ج١٨- يُشير بذلك إلى ما أَنْشَده سيبويه ، وهو قول الشاعر :

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

فقوله : نَدْلاً ، مفعول مطلق منصوب نائب عن فعله ، وفعله محذوف وجوباً ،

وهو فعل الأمر (انْدُلْ) فهذا شاهد على وجوب حذف العامل إذا ناب المصدر منابه ، وأغنى عن التَّلَفُّظ به .

س١٩– ما الذي أجازه ابن مالك في البيت السابق ؟ وما رأي ابن عقيل فيما أجازه ابن مالك ؟

ج١٩– أجاز ابن مالك أن يكون (زُرَيقُ) فاعلا مرفوعاً بِنَدْلاً (زريقُ : اسم رجل) . واعترض ابن عقيل على ما أجازه النَّاظم بقوله : وفيه نظر ؛ لأنه إنْ جعل (ندلاً) نائبا مناب فعل الأمر للمخاطب (انْدُلْ) لم يصحّ أن يكون مرفوعاً به ؛ لأنّ فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً ، فكذلك ما ناب عنه ، وإنْ جعل (نَدْلا) نائبا مناب فعل الأمر للغائب (لِيَنْدُل) صَحَّ أن يكون مرفوعاً به ، لكنَّ المنقول أنّ المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب ، وإنّما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب ، نحو : ضرباً زيداً ؛ ولهذا كان الأصحّ في
(زريق) أن يكون منادى بحرف نداء محذوف .

معنى البيت : هؤلاء لصوص يَسْتَغِلُّونَ انشغال الناس بأمورهم فيُنَادِي بعضهم بعضا اخطفوا المال خطفا سريعا كالثعلب (النّدل : خَطْف الشيء بسرعة) .

الموضع الأول من وجوب حذف العامل قياساً

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنًّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

س٢٠– ما الموضع الأول من مواضع وجوب حذف العامل قياساً ؟

ج٢٠– عرفنا في السؤال السابع عشر أنّ حذف عامل المصدر الخبري وجوباً على نوعين : سماعي ، وقياسي ، وقد شرحنا الحذف السَّماعي ، وأَحَلْنا الحذف القياسي إلى ما بقي من الأبيات ، وهذا البيت يُبَيِّنُ الموضع الأول من الحذف القياسي ، وهو : **أن يكون المصدر تَفصيلا لِعَاقِبَةِ ما قبله** ،كما في قوله تعالى : ﴿ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ فمنّا ، وفِدَاءً : مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير : فإمَّا تَمُنونَ مَنّاً ، وإمَّا تفدون فِدَاءً . وهذا هو معنى قول الناظم : " وما

لتفصيل .... إلى آخر البيت " (أي : يُحذف عامل المصدر إذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدَّمه) فَمَا قبل المصدر ،وهو طلب شدّ الوثاق تَرتَّب عليه التفصيل " فإمَّا مَنًّا وإمَّا فداءً " .

وإمَّا : حرف تفصيل ،كما هو معلوم .

ومن أمثلة ذلك قولك : إن أساءَ إليك أحد فانْهَجْ نهجَ العُقلاء فإمَّا عِتَاباً كريماً، وإمّا صَفْحاً جميلاً .

ومعنى قوله : " حيث عَنَّا " (أي : حيث عَرَض) الموضع الثاني من وجوب حذف العامل قِياساً

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

س٢٢– ما الموضع الثاني من مواضع وجوب حذف العامل قياساً ؟

ج٢٢– الموضع الثاني، هو : **أن يكون المصدر مُكَرَّرا ، أو مَحْصُوراً ، وعامله وقع خبراً عن اسم عَيْن** . فمثال المكرَّر : زيدٌ سيراً سيراً ، والتقدير: زيدٌ يسيرُ سيراً ، فَحُذِفَ الفعل (يسير) وجوباً ؛ لأنَّ المصدر تكرّر فقام مقامه فهو عِوَض عن اللفظ بالعامل ، والعامل (يسير) واقع خبراً عن اسم العين (زيدٌ) ، (أي : اسم الذَّات زيد) .

ومثال المحصور : ما زيدٌ إلا سيراً ، ونحو : إنَّما زيدٌ سيراً ، والتقدير: ما زيدٌ إلاَّ يسير سيراً ، وإنّما زيدٌ يسير سيراً ، فحُذف الفعل (يسير) وجوباً لِمَا في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير ، والعامل (يسير)كما ترى واقع خبراً عن اسم العين (زيد) فإن لم يُكرّر ، ولم يُحْصَرلم يجب الحذف ، نحو : زيدٌ سيراً ، والتقدير : زيدٌ يسير سيراً ؛ فإن شئت حذفت الفعل (يسير) وإن شئت ذكرته .

الموضع الثالث من وجوب حذف العامل قياساً

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّداً لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا
نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا وَالثَّانِ كَ ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا

س٢٤– ما الموضع الثالث من مواضع وجوب حذف العامل قياساً ؟

ج٢٤– الموضع الثالث ، هو : **أن يكون المصدر مُؤَكِّداً لنفسه ، أو لغيره** . فالمؤَكِّد لنفسه ، هو : الواقع بعد جملة لا تحتمل غيرَه ، نحو : له عليَّ ألفٌ اعْترافاً . فاعترافا : مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير: أَعْتَرِفُ اعترافاً .

وسُمِّي مؤَكِّداً لنفسه ؛ لأنه مؤَكِّد للجملة التي قبله وهي نَفْسُ المصدر ، بمعنى أنها نَصٌّ في معناه فمضمونها كمضمونه ، ومعناها الحقيقي كمعناه ، فالمراد من جملة (له علي ألف) هو نفس المراد من (اعترافا) فالمضمون واحد . ومثل ذلك قولك : أعرف لوالديَّ فضلهما يقيناً ، والتقدير: أُوقِنُ يقيناً .

وهذا النوع المؤَكِّد لنفسه هو المراد من قول الناظم : " فالمبتدا " (أي : فالأول من القسمين المذكورين) ثمَّ ذكر مثاله : نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا .

والمؤَكِّد لغيره ، هو: الواقع بعد جملة تحتمله ، وتحتمل غيره ، فإذا ذُكر المصدر كانت هي نفس المصدر في معناه الحقيقي ، نحو : أنت ابني حَقّاً . فحقّاً: مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير : أَحُقُّه حَقّاً .

وسُمِّي مؤَكِّداً لغيره ؛ لأن الجملة التي قبله تصلح له ، ولغيره ؛ لأنّ قولك : أنت ابني ، يَحْتَمِلُ أن يكون ابنك حقيقة ، ويحتمل أن يكون مجازاً (أي : أنت عندي بمنزلة ابني في الْعَطْفِ والْحُنُوِّ) فلما ذكر المصدر ، وقال : حقّاً ، صارت الجملة نصّاً في كونه ابنك حقيقة لا مجازاً . ومثل ذلك قولك : هذا بيتي قَطْعاً ، والتقدير : أَقْطَعُ بِرَأْيِي قَطْعاً . وهذا النوع هو مراده بقوله : " والثانِ "، ثمَّ ذكر مثاله : كَ ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا .

الموضع الرابع من وجوب حذف
العامل قياساً

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ كَ لِي بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ

س٢٥- ما الموضع الرابع من مواضع وجوب حذف العامل قياساً ؟

ج٢٥- الموضع الرابع ، هو : **أن يكون المصدر مقصوداً به التشبيه بعد جملة مُشتملة على فاعل المصدر في المعنى** ، نحو : لِزيدٍ صوتٌ صوتَ بُلْبُلٍ . فالمصدر (صوتَ بُلبلٍ) مصدر تَشْبِيهِي منصوب بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير : يُصَوِّتُ صوتَ بلبلٍ ، وقبله جملة هي (لزيدٍ صوتٌ) مشتملة على فاعل المصدر في المعنى ، وهو (زيد) فزيد : فاعل في المعنى ؛ لأنه هو الذي صَوَّتَ حقيقة .

(وليس فاعلا نحويا ؛لأنه لا تنطبق عليه شروط الفاعل فهو مسبوق بحرف جر، وليس مسبوقاً بفعل ، أو شبهه) ومثل ذلك قولك : لي بُكَاءٌ بُكاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ (أي : ممنوعة من النِّكاح) والتقدير : يبكى بكاءَ ذاتِ عضلة .

فإن كان ما قبل المصدر مفرداً – ليس بجملة – نحو: صوتُ زيدٍ صوتُ بُلبل، وجب الرَّفع على اعتبار أن المصدر خبر لما قبله . وكذلك يجب الرفع إذا كان ما قبله جملة ولكنها لم تشتمل على فاعل المصدر ، نحو : هذا صوتٌ صوتُ حِمَارٍ ، ونحو : دخلت الدارَ فإذا فيها نَوْحٌ نَوْحُ حَمَامٍ ، والرَّفع في هذين المثالين على اعتبار أن المصدر بدلٌ مما قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره (هو) .

المحاضرة الاولى

ج١– المفعول له ، هو : المصدرُ المبيّنُ لسببِ الفعلِ ، المشاركُ لفعله في الوقت ، وفي الفاعل .

ويُسمَّى : المفعول لأجله ، أو : من أجلِه .

شروطه : خمسة ، هي :

١– أن يكون مصدراً .

٢– أن يُفْهِم عِلَّة (أي : يُفيد التَّعليل) فهو صالح لجواب السؤال : لماذا ؟

٣– أن يكون قلبيّاً (أي : مِنْ أفعال النَّفس الباطنة ، كالرَّغْبَةِ ، والْحُبِّ ، والْخَوف) وليس من أفعال الحواس الظاهرة ،كالضَّرْب ، والقِراءة ، والمشْي ، والأكْل ، والقَتل (* اشترط هذا الشرط بعض المتَأَخِّرين *) .

٤– أن يكون مُتَّحِداً مع عامله في الزَّمن .

٥– أن يكون مُتَّحِداً مع عامله في الفاعل .

(* هذان الشرطان الأخيران اشترطهما الأَعْلَمُ الشَّنْتَمَرِيّ ، والمتأخِّرُون *) .

وتتحقق هذه الشروط في قولك : اسْجُدْ لله شُكْراً . فشكراً : مفعول له منصوب ؛ لأنه مصدرٌ قَلْبي من أفعال النّفس الباطنة ، ويُفيد التعليل ؛ لأنَّه بَيَّنَ سبب وقوع الفعل (سجد) وهو مُتَّحد مع الفعل في الزمن ، فَزَمنُ الشكر هو زمن السجود ، ومُتحد مع الفعل في الفاعل ؛ لأن فاعل الشكر هو نفسه فاعل السجود . ومنه قول الناظم : جُدْ شكراً ودِنْ . وبقوله (دِنْ) يُفْهَمُ منه جواز حذف المفعول له إذا دلّ عليه دليل ، والتقدير: دِنْ لله شُكراً .

س٢– ما حكم نصب المفعول له ؟ وما حكم جرّه ؟

ج٢– إذا اسْتوفى المفعول له الشروط الخمسة السابقة جاز نصبه ، وجاز جرُّه بحرف جرّ يفيد التّعليل ؛ فتقول : تصدّقت رغبةً في الثوب ، أو : تصدّقت لرغبةٍ في الثّواب ، ومثله قول الناظم : هذا قَنِعَ لِزُهْدٍ ، ويجوز : هذا قَنِعَ زُهْداً .

* في حالة الجر لا يُعرب – في الاصطلاح – مفعولاً له ، وإنما يُعرب جارّاً ومجروراً مُتَعَلِّقاً بعامله مع أنه مُسْتَوفٍ لجميع الشروط *

فإذا فُقِدَ شرط من الشروط السَّابقة وَجَبَ جرُّه بحرف من حروف التّعليل ، وهي : اللاّم ، ومِنْ ، والبَاء ، وفي .

فمثال ما فَقَد المصدرية ، قولك : جِئْتُك لِلْعَسَلِ . فالعسل ليس مصدراً ؛ ولذا وجب جرُّه . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ .

ومثال ما فَقَد القَلْبِيَّة ، قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ﴾

فالإملاقُ : مصدر ولكنّه ليس قَلْبِيّاً ؛ فإنَّ معناه : الفَقْر .

ومثال ما فَقَد الاتّحاد مع عامله في الوقت ، قولك : جئتك اليوم للإكرامِ غداً، ومثله قولك : سافرْتُ لِلْعِلْمِ . فالسَّفر زمنه ماضٍ ، والعلم مَسْتقبل .

ومثال ما فقد الاتّحاد مع عامله في الفاعل ،قولك: جاء زيدٌ لإكرامِ عمرٍو غداً.

* هذه الشروط –كما علمتَ – مُخْتَلَفٌ فيها ، فبعض النُّحاة منهم سيبويه لا يَشترطُ إلاّكونه مصدراً مُبيّناً لِلْعِلَّة ، ولايَشترط اتّحاده مع عامله في الوقت ،ولا في الفاعل ، فيجوز عندهم نصب (إكرام) في المثالين السابقين ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى:

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ففاعل الفعل (يريكم) هو الله ، والخوف والطّمع من الْخَلْقِ . *

أحوال المفعول له

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالعَكْسُ فى مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

س٣- اذكر أحوال المفعول له .

ج٣- المفعول له المستكمِلُ للشروط المتقدِّمة ، له ثلاثة أحوال ، هي :

١- أن يكون مُجرَّداً عن الألف واللام ، والإضافة . في هذه الحالة النصب أكثر من الجرّ، نحو : جئت رغبةً في العلم ، ويجوز الجرّ ؛ فتقول : جئتُ لرغبةٍ في العلمِ . وزعم الْجُزُولي أنّه لا يجوز جرُّه ، وهو خلاف ما صَرَّحَ به النَّحويون .

٢- أن يكون مُعرَّفاً بـ (أل). والجرّ في هذه الحالة أكثر من النَّصب ، نحو : ضربتُ ابني للتأديبِ ، ويجوز النصب ؛ فتقول : ضربت ابني التأديبَ .

ومن النّصب ما أنشده الناظم :

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ .

فالجبنَ : مفعول له معرّف بـ (أل) وجاء منصوباً ، وهو قليل ،والكثير جرُّه .

ومن نصبه أيضا مع كونه محلًّى بـ (أل) قول الشاعر :

فَلَيْتَ لى بِهِمْ قَوماً إذا رَكِبُوا شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً ورُكْبَانَا

٣- أن يكون مُضَافاً . وفي هذه الحالة يَتَسَاوى النَّصب ، والجرّ ؛ فتقول : جئتُ طَلَبَ العلمِ ، وجئتُ لطلبِ العلمِ (بالنَصب ، والجرّ على السواء) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ﴾ .

ومن مجيئه مضافاً أيضاً قول الشاعر :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَه وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّمَا

وفي هذا البيت شاهد آخر ، وهو قوله (تكرُّماً) فإنه مفعول له نكرة غير معرَّف لا بإضافة ، ولا بـ (أل) وقد جاء منصوبا لاستيفائه الشروط .

المفعولُ فِيهِ (الْمُسَمَّى ظَرْفاً)

تعريفه ، وأنواعه

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا في بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

س١– عرّف المفعول فيه ، وماذا يُسَّمى ؟ واذكر أنواعه .

ج١– المفعول فيه : هو الاسم الذي يدلّ على الزَّمان ، أو المكان ، مُتَضَمِّن معنى (في) باطَّراد (أي : إنَّه يَتَضَمَّنُ معنى في مع سائر الأفعال) .

ويُسَّمى ظرفاً ، والظرف نوعان :

١– ظرف زمان ، نحو : سافرت ليلاً ، والتقدير : سافرت في الليل .
٢– ظرف مكان ، نحو : مَشَيْتُ يَمِينَ الطريق ، والتقدير : مشيت في يمين الطريق .
وقد مثَّل النّاظم للنوعين بقوله :" هُنَا امكثُ أزمنا "، فقوله هنا : ظرف مكان ، وأزمنا : ظرف زمان ، والتقدير : امكث في هذا الموضِع ، وامكث في أَزْمُنٍ .

س٢– مِمَّ احترز النَّاظم بقوله : ضُمِّنَا معنى في باطِّراد ؟
ج٢– احترز بقوله : "ضُمِّنَ معنى في" مما لم يتضَّمن من أسماء الزمان ، أو المكان معنى (في) نحو : يومُ الجمعة يومٌ مبارك ، ونحو : الدارُ لِزيدٍ . فكلمة (يوم) في المثال الأول ليست ظرفاً ؛ لأنها لم تتضَّمن معنى (في) فهي واقعة مبتدأ
وكذلك الأخرى فهي خبرٌ للأولى . ومثلهما كلمة (الدار) في المثال الثاني لا تُسمى ظرفا ؛ لأنها لم تتضمن معنى (في) فهي مبتدأ . فأسماء الزمان ، والمكان إذا وقعت مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً به ، كما في قوله تعالى :

﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ فإنّها لا تُسمَّى ظروفاً ؛ لأنها لم تتضَّمن معنى (في) وكذلك إذا جُرَّت بـ (في) فإنها لا تُسَّمى ظرفا ، نحو : سِرْتُ في يومِ الجمعة ، وجلست في الدَّار . وفي هذه المسألة خلاف في تسميته ظرفا في الاصطلاح .
واحترز بقوله : " باطِّراد " من نحو : دخلتُ البيتَ ، وسكنتُ الدارَ ، فإنّ كل واحد من البيت ، والدار متضِّمن معنى (في) ولكن تضمُّنه ليس مُطَّرداً فهي متضمنة معنى (في) مع الفعلين (دَخَلَ ،وسَكنَ) وليست متضمنة معنى (في) باطِّراد (أي : مع سائر الأفعال) فلا يصح أن تقول : نِمْتُ الدارَ ، ولا : جلستُ البيتَ ، بل يجب ذِكر (في) معها ؛ لأنها أسماء مُخْتَصَّة (أي : مُحَدَّدَة تدلّ على مكان معيَّن مُحَدَّد) كالبيت، والمسجد ، والمكتب ، وأسماء المكان المختصة لا يجوز حذف (في) معها .
وأمَّا نصب (البيتَ ، والدارَ) كما في المثالين السابقين فهما منصوبان على التَّشبيه بالمفعول به ، وليس على الظرفية ؛ لأنّ الظرف ، هو : ما تضمَّن معنى (في) باطِّراد .

وإعرابها على التشبيه بالمفعول به فيه نظر– كما يقول ابن عقيل– لأنّها إذا نُصِبت على التشبيه بالمفعول به لم تكن مُتضمّنة معنى (في) لأن المفعول به غير متضّمن معنى (في) وكذلك ما شُبّه به؛ولذلك لا داعي لقوله (باطِّراد) لإخراجها

من الظرفية فإنها قد خرجت من الظرفية ، بقوله : " ما ضُمّن معنى في " .

* لم أَذْكُر مِثَال الشَّارح (ابن عقيل) : ذهبْت الشَّامَ ؛ لأنّ فيه نَظَر ، كما يقول الْخُضَرِيُّ في حَاشِيتِه على شرح ابن عقيل ، فقد قال ما نَصُّه : " لكن في ذِكره ذهبتُ الشَّام نَظَرٌ ؛ لأنه على معنى (إلى) لا في ، فهو مِمَّا نُصِب بحذف الخافض توسُّعاً ؛ لأنّ الذَّهاب لم يقع في الشَّام بل في طريقه إليها " .

وقال المبرّد : " ذهبتُ ليس من هذا الباب بل هو مما أُسقِط منه حرف الجر ، وهو (إلى) لا (في) ". *

المحاضرة الثانية

نصب الظَّرف ، وبيان العامل فيه

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَراً كَانَ وَإِلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

س٣– ما حكم الظرف ؟ وما العامل فيه ؟

ج٣– حكم ما تضمَّن معنى (في) من أسماء الزمان ، والمكان : النَّصب . وعامله (أي : نَاصبُه) ما وَقَعَ فيه ، وهو المصدر . يقول ابن عقيل : "وهذا هو ظاهركلام النَّاظم ، وليس كذلك ، بل ينصبه المصدر وغيره ، كالفعل ، والوصف " وإليك الأمثلة على ذلك :

١– المصدر ، نحو: عجِبْتَ من ضربِك زيداً يومَ الجمعةِ عندَ الأمير . فيومَ ، وعندَ : ظرفان،والنَّاصب لهما المصدر (ضَرْب) ونحو : القراءةُ صباحاً مفيدةٌ .

٢– الفعل ، نحو : ضربْتُ زيداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير ، ونحو : قرأتُ القرآنَ يومَ الجمعةِ تحتَ الشجرةِ .

٣– الوصف ، نحو : أنا ضارِبٌ زيداً اليومَ عندك ، ونحو : أنا جَالسٌ غداً أمام البيتِ .

س٥– ما حكم حذف النَّاصب للظرف ؟ وضَّح بالتفصيل .

ج٥– الناصب للظرف له حالتان :

١– أن يكون مذكوراً ، كما في أمثلة س٣ .

٢– أن يكون محذوفا ، وله حكمان :

أ– حذف جائز ، وذلك إذا دلّ عليه دليل ،نحو أن يقال : متى جئت ؟ فتقول : يومَ الخميسِ ، ونحو : كم سِرْتَ ؟ فتقول : فَرْسَخَيْنِ .

فَحُذِف الناصب ؛ لدَلالة السؤال عليه ، والتقدير: جئتُ يومَ الخميس ، وسرتُ فرسخين .

ب– حذف واجب ، وذلك في المواضع الآتية :

١– إذا وقع الظرف صفةً ، نحو : مررتُ برجلٍ عندك ، وشاهدت طائراً فوق الشجرة . فالظرفان (عندك ، وفوق) وقعا صفة للنكرتين : رجل ، وطائر ؛ ولذا وجب حذف العامل ، والتقدير (استقَرَّ) أو (مُسْتَقِرٌّ) .

٢– إذا وقع الظرف حالاً ، نحو : مررت بزيدٍ عندك ، وشاهدت الهلال بين السَّحابِ . فوقوع الظرف بعد المعرفة جعله حالاً ، والعامل محذوف وجوبا ، تقديره : استقرَّ ، أو مُستقِرٌّ .

٣– إذا وقع الظرف خبراً ، نحو : زيدٌ عندك ، أو إذا كان أصله الخبر ، نحو : ظننتُ زيداً عندك . فالمفعول الثاني (عندك) أصله خبر ؛ لأن ظن تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، والعامل محذوف وجوبا ، تقديره : استقرَّ ، أو مُستقِرٌّ .

٤– إذا وقع صِلَة ، نحو : جاء الذي عندك . فالعامل محذوف وجوبا ، تقديره : استقرَّ . فالصِّلة يجب تقدير العامل المحذوف فيها (فِعْلاً) فقط ؛ لأنَّ الصلة لا تكون إلا جملة

، والفعل المقدَّر مع فاعله المستتر يكون جملة ، أمَّا اسم الفاعل (مستقرّ) مع فاعله ليس بجملة ؛ لذلك لا يصلح أن يكون صلة ؛ لأن الصلة
– كما ذكرنا – لا تكون إلا جملة .

ما يَقْبَلُ النَّصبَ على الظرفية من أسماء الزمان والمكان
وشروط نصب اسم المكان المشتق

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلاَّ مُبْهَمَا
نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى
وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيساً أَنْ يَقَعْ ظَرْفاً لِمَا فى أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

س٦– اذكر أنواع أسماء الزمان والمكان باعتبار الإبهام وعدمه ،مع التوضيح، والتمثيل .

ج٦– أسماء الزمان نوعان :
١– أسماء زمان مُبهمة ، والمبهم ، هو : ما دلَّ على زمن غير محدود (أي : غير معيَّن) نحو : حين ، ووقت ، وزمن ، ومُدَّة ، ولحظة .
٢– أسماء زمان مُختصَّة ، والمختصُّ ، هو : ما دلّ على زمن محدود سواء أكان معرفة بالإضافة ، نحو : سرتُ يومَ الجمعةِ ، أو كان علماً ، نحو : صمتُ رمضانَ ، أو معرَّفاً بـ (أل) نحو : جئت اليومَ ؛ أو كان نكرة خُصِّصَ بوصف ، نحو: سرت يوماً طويلاً ، أو خُصِّصَ بعدد ، نحو : سرت يوماً أو يومين .
وأمَّا أسماء المكان ، فمنها المبهم ، والمختص ، ومنها الْمُشْتَقّ .
فالمبهم ،هو: ما ليس مُعيَّناً ، ولا محدداً بحدود تُعَيِّنُهُ ، كالجهات السِّت : فوق ، وتحت ، ويمين ، وشِمَال ، وأَمَام ، وخَلف ؛ وكالمقادير ، نحو: مِيل ، وفَرْسَخ ، وبَرِيد ، وغَلْوة . وهي مُبهمة لأنها لا تختصُّ بمكان مُعَيَّن .

* الفَرْسَخ : ثلاثة أميال . والبريد : أربعة فَرَاسِخ . والغَلْوة : مائة بَاع ، وقيل : قَدْرُها كرَمْية سَهْمٍ . *

والْمُخْتَصّ ، هو : ما دلّ على مكان معيَّن محدَّد ، نحو : البيت ، والمسجد ، والمكتب ، والغُرفة .

وأما الْمُشْتقُّ ، فهو : ما اشْتُقَّ من المصدر – على مذهب البصريين – ،

أو ما اشْتُقَّ من الفعل – على مذهب الكوفيين – ويُصاغ على وزنين :

١– مَفْعَل ، نحو : مَقْعَد ، ومَرْمَى .

٢– مَفْعِل ، نحو : مَجْلِس ، ومَنْزِل .

وهو نوعان : مبهمٌ ، نحو : جلست مجلساً ، ومختصٌّ ، نحو : جلست مجلسَ الأمِيرِ .

س٧– ما الذي يقبل النَّصب على الظرفيَّة من أسماء الزَّمان ، والمكان ؟

ج٧– أما أسماء الزمان فتقبل النَّصب مُطلقاً ، مُبْهمة كانت ، أو مختصة ، نحو : سرتُ لحظةً ، وقعدتُ مُدَّةً ؛ و : سرتُ يومَ الجمعةِ ، وسرت يوماً طويلاً ، وجئت اليومَ .

وأما أسماء المكان فلا يقبل النَّصب منها إلا نوعان :

١– المبهم ، نحو : طار العصفور فوقَ البيتِ ، ونحو : وقفت خَلْفَ المسجدِ .

٢– المشتق ، بشرط : أن يكون عامله من لفظه ، نحو : قعدت مَقْعَدَ زيدٍ، وجلست مَجْلِسَ عمرٍو . فإن كان عامله من غير لفظه تعينَّ جَرُّه ، نحو : جلستُ في مقعدِ زيدٍ ، وجلست في مَرْمَى زيدٍ ، ولا تقول : جلست مَرْمَى زيدٍ (بحذف حرف الجر) إلا شذوذاً .

ومِمَّا شَذَّ من ذلك قولهم : " هو مِنِّي مَقْعَدَ القَابِلَة ، ومَزْجَرَ الْكَلْبِ ، ومَنَاطَ الثُّرَيَّا " فالنصب فيها شاذّ لا يُقاسُ عليه ، خلافا لِلكِسَائيّ .

والقياس : هو منِّي في مقعدِ القابلة ، وفي مزجرِ الكلب ، وفي مناطِ الثريا . والعرب لم تستعملها إلاّ على معنى التمثيل للقرب ، والبعد .

وهذا الشرط المذكور لنصب اسم المكان المشتق قياساً هو مراد الناظم بقوله :

" وشرطُ كونِ ذا مقيساً ... إلى آخر البيت " .

س٨- ما حكم نصب اسم المكان المختص ؟

ج٨- اسم المكان المختص لا يُنصب على الظرفية ، بل يجب جرُّه بـ (في) لأنّ تضمنَّه معنى (في) ليس باطِّرَاد - راجع هذه المسألة في س٢- ، وأمَّا ما سُمِع منصوباً من أسماء المكان المختصة مع الأفعال الآتية :

(دَخَلَ ، وسَكَنَ ، ونَزَلَ ، وذَهَبَ) نحو : دخلتُ البيتَ ، وسكنتُ الدارَ ، ونزلت البَلَدَ ، وذهبتُ الشَّامَ ، فَلِلنُحاةِ فيها أربعة أقوال هي :

١- أنها منصوبة على الظرفية شذوذا ، ولا يُقاسُ عليها . وهذا مذهب المحقِّقين من النحاة ، ونسبه الشَّلَوْبِين للجمهور ، وصَحَّحَه ابن الحاجب .

٢- أنَّها منصوبة على نَزْع الخافض (أي : سببُ نصْبِها هو حذف حرف الجر) وهذا هو مذهب الفارسي ، ونُسِبَ إلى سيبويه ، واختاره ابن مالك .

٣- أنها منصوبة على التشبيه بالمفعول به ؛ لأنهم شَبَّهوا الفعل اللاَّزم بالفعل المتعدِّي .

س٩- اذكر استدراكات ابن عقيل على ابن مالك في قوله :

نحوُ الجهاتِ والمقاديرِ وما صِيغَ مِنَ الفعل كمَرْمَى مِنْ رَمَى.

ج٩- يقول ابن عقيل : ظاهر كلام الناظم أنّ المقادير ،كالمِيل ، وما صِيغَ من المصدر ،كالْمَجْلِس : مُبْهَمَانِ . والتَّحقيق أنَّ في المسألة خلاف :

أمَّا المقادير فمذهب الجمهور ، ومنهم ابن مالك : أنها ظروف مبهمة ؛ لأنها وإن كانت معلومة المقدار ، فهي مجهولة الصِّفة ؛ لأن محلَّها غير معلوم ، فيمكن استعمالها في مواطن كثيرة .

ومذهب الشَّلوبين : أنها ليست من الظروف المبهمة ؛ لأنها معلومة المقدار .

وأما ما صِيغَ من المصدر فيكون مبهما ، نحو : جلست مجلساً ، ويكون مختصّاً، نحو : جلست مجلسَ زيدٍ .

وظاهر كلامه أيضاً أنَّ (مَرْمَى) مشتق من الفعل (رَمَى) وليس هذا على مذهب البصريين فإنَّ مذهبهم أنّه مشتق من المصدر لا من الفعل .
* مذهب الكوفيين : أنَّ الفعل أصل الاشتقاق . *

المحاضرة الثالثة

الظرف المتصرِّف ، وغير المتصرِّف

وَمَا يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فى العُرْفِ
وَغَيْرُ ذِى التَّصَرُّفِ الَّذِى لَزِمْ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الكَلِمْ

س١٠- اذكر أقسام الظرف باعتبار التصرُّف ، وعدمه ، موضِّحا معنى التصرُّف، وعدمه .
ج١٠- ينقسم الظرف بنوعيه الزمان والمكان إلى قسمين :
١- ظرف مُتَصَرِّف ٢- ظرف غيرُ مُتَصرِّف .
أولا : الظرف المتصرِّف ، هو : ما اسُتعمل ظرفا ، وغير ظرف (أي : أنْ يقعَ اسم الزمان ، أو المكان منصوبا على الظرفية في جملة ، ولا يصلح للنصب على الظرفية في جملة أخرى) .

فهذا الاسم الذي وقع ظرفا في جملة ، وغير ظرف في جملة أخرى يُسمى : ظرفا متصرِّفا ، نحو (يوم ، ومكان) فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما يستعمل ظرفاً ، نحو : سرت يوماً ، وجلست مكاناً ؛ ولا يستعمل ظرفا ، كما إذا وقع مبتدأ ، نحو : يومُ الجمعةِ يومٌ مبارك ، ونحو: مكانُك حَسَنٌ ، أو وقع فاعلا ، نحو : جاء يومُ الجمعةِ ، ونحو : ارْتَفَعَ مكانُك...وهكذا .

ثانيا : الظرف غير المتصرف ، وهو نوعان :

١– ما لا يُستعمل إلا ظرفاً ٢– ما يُستعمل ظرفاً ، وشِبهه .

١– ما لا يُستعمل إلا ظرفاً (أي : لا يُفارق النصب على الظرفية) نحو كلمة : سَحَر – إذا أردت به سَحَرَ يومٍ معيَّن – تقول : أزورُك سَحَرَ يومِ الخميس القادم ، أمَّا إذا لم تُرِدْه من يومٍ معيَّن فهو متصرِّف ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ﴾ .

ومن الظروف التي لا تفارق النصب على الظرفية : قَطُّ ، وعَوْضُ ، وبَيْنَا ، وبَيْنَمَا ، وإذا ، وأيَّانَ ، وأنَّى ؛ ومنه الظروف المركَّبة ، نحو : بَيْنَ بَيْنَ ، وصَباحَ مَسَاءَ ؛ ومنها : بَدَلَ – إذا استعملته بمعنى مَكان – نحو : خُذْ هذا بدَل هذا ؛ ومنها : مُذْ ، ومُنْذُ (عند مَنْ جعلهما خبرين ، وما بعدهما مبتدأ) .

٢– ما يُستعمل ظرفاً، وشبهه . والمقصود بشبه الظرف : الظرف المجرور بحرف الجر (مِنْ) فالظروف المجرورة لم تخرجْ عن الظرفية إلاَّ إلى حالة شَبِيهة بها ؛ لأن الظرف ، والجار والمجرور أَخَوَانِ .

وخُصَّ الجرّ بـ (مِنْ) دون غيرها ؛ لكثرة دخولها على الظروف دون غيرها .

ومن أمثلة ما يُستعمل ظرفا ، وشبهه : عِنْدَ ، ولَدُنْ ، وقَبْل ، وبَعْد ، وحَيْث ، وتحت ، وفوق ... إلخ ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُۖ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ءَاتَيۡنَٰهُ رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَا ﴾ وقوله تعالى:﴿ وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ ﴾ وقوله تعالى :

﴿ لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ ﴾ وقوله تعالى :

﴿ لِمَ تَسۡتَعۡجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبۡلَ ٱلۡحَسَنَةِۖ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ يُصَبُّ مِن فَوۡقِ رُءُوسِهِمُ ٱلۡحَمِيمُ ﴾ .

النَّائب عن الظّرف

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فى ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

س١١- ما الذي ينوب عن الظرف ؟

ج١١- ينوب عن الظرف ما يلي :

١- المصدر : ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا ، ونيابة المصدر عن ظرف المكان سماعيّة لا يُستعمل منه إلا ما ورد عن العرب ، كقولك : جلستُ قُرْبَ زيدٍ (أي : مكانَ قربِ زيدٍ) فَحُذِفَ المضاف وهو (مكان) وأقيم المضاف إليه مقامَه فأُعرِبَ بإعرابه ، وهو النصب على الظرفية ، ولا يُقاس على ذلك ؛ فلا تقول : آتيك جُلُوسَ زيدٍ ، تريدُ مكانَ جلوسِه .

أما نِيابة المصدر عن ظرف الزمان فكثير ، نحو : آتيك طلوعَ الشمسِ ، وقُدُومَ الحاجّ ، وخُروجَ زيدٍ ، والأصل : وقتَ طلوعِ الشمس ، ووقتَ قدومِ الحاجّ ، ووقتَ خروجِ زيدٍ ، فَحُذِف المضاف وأُعرب المضاف إليه بإعرابه .

ونيابة المصدر عن ظرف الزمان قياسي في كل مصدر .

المحاضرة الرابعة

المفعولُ مَعَهُ

تعريفه ، وحكمه ، والعامل فيه

يُنْصَبُ تَالِى الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ فى نَحْوِ سِيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ
بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصْبُ لا بِالوَاوِ فِي الْقَولِ الأَحَقْ

س١– عرِّف المفعول معه ، وما حكمه ؟ وما العامل فيه ؟

ج١– المفعول معه ، هو : الاسم الفَضْلَة المنصوب بعد وَاوٍ ، بمعنى : مَعَ .

حكمه : النَّصْب . والناصب له ما تقدَّمه من الفعل ، أو شِبْهِه .

فمثال الفعل : سِيرِي والطريقَ مسرعةً . فالطريقَ : مفعول معه منصوب بالفعل (سيري) والواو فيه بمعنى : مَعَ (أي : سيري مع الطريق) .

وشبه الفعل ، هو : ما أَشْبَه الفعل في العمل ، كاسم الفاعل ، نحو : زيدٌ سائرٌ والطريقَ ، وكالمصدر ، نحو : أعجبني سيرُك والطريقَ ، وكاسم المفعول ، نحو : النَّاقَةُ متروكَةٌ وفَصِيلَها ، وكاسم الفعل ، نحو : رُوَيْدَك والغَاضِبَ .

فالأسماء التي تحتها خطٌّ مفعول معه منصوبة بما قبلها من الأسماء ، والواو فيها بمعنى : مع .

س٢– زعم قومٌ أنّ الناصب للمفعول معه الواو ، بم يُرَدّ على هذا القول ؟

ج٢– هذا القول هو مذهب عبد القادر الجُرْجَاني – وهو قول غير صحيح – لأن الحرف المختصّ بالاسم إذا لم يكن كالجزء منه لا يعمل إلا الجرّ ، ولا يعمل النصب ،

وذلكِ مثْل حروف الجر فإنها مختصة بالاسم، وليست كالجزء منه ؛ ولذلك لا تعمل فيه إلا الجرّ فقط .

وإنَّما قيل : إذا لم يكن كالجزء منه احترازاً من الألف واللام فإنها مختصّة بالاسم ولم تعمل فيه شيئا ؛ لأنها كالجزء منه بدليل تَخَطِّي العامل لها ، نحو : مررتُ بالغلامِ .

س٣– ما الذي يُفْهَمُ من قول الناظم : " في نحو سيرى والطريق مُسْرِعَهْ " وما الذي يفهم من قوله : " بِمَا مِنَ الفعلِ وشِبْهِه سَبَق " ؟

ج٣– يفهم من قوله : " في نحو سيرى والطريقَ مسرعه " أن المفعول معه مَقِيس في كل اسم وقع بعد (واو) بمعنى (مع) وتقدَّمَه فعلٌ ، أو شبهه .

ويُفهم من قوله : " بما من الفعل وشبهه سبق " أنّ عامل المفعول معه لابُدَّ أَنْ يتقدّم عليه ؛ فلا تقول : والنِيلَ سرتُ ، وهذا باتِّفاق .

أمَّا تقدُّم المفعول معه على مُصَاحِبه ، نحو: سار والنيلَ زيد ، ففيه خلاف، والصحيح مَنْعُه .

نصب المفعول معه بعد
ما ، وكيف الاستفهاميتين

وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ

س٥– ما المراد بالبيت السابق ؟

ج٥– المراد : أنه سُمِع من كلام العرب نصب المفعول معه بعد(ما ، وكيف) الاستفهاميتين مِنْ غيرِ أَنْ يُلْفَظَ بفعل ، نحو : ما أنت وزيداً ؟ ونحو : كيف أنت وقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ ؟ وكيف أنت والبَرْدَ ؟ وخَرَّجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مُشْتَقّ من لفظ الكَوْن ، والتقدير : ما تكون وزيداً ؟ وكيف تكون وقصعةً مِن ثريد ؟ فزيداً ، وقصعةً : منصوبان بـ (تكون) المضمرة .

حالات الاسم الواقع بعد الواو

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقّْ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

س٦– اذكر حالات الاسم الواقع بعد الواو .

ج٦– للاسم الواقع بعد الواو أربع حالات هي :

١– جواز العطف ، أو النّصب على المعيَّة ، والعطف أرجح : وذلك إذا أمكن العطف بِلاَ ضَعْف ، نحو : كنتُ أنا وزيدٌ كالأَخَوَيْنِ ، فيجوز في (زيد) الرفع على أنه معطوف على الضمير المتصل (التاء) في (كنت) لأنَّ العطف ممكن بلا ضعفٍ ؛ بسبب الفصل بالضمير المنفصل (أنا) والتشريك أولى من عدم التشريك . ويجوز كذلك نصب (زيد) على المعيَّة ،ولكن العطف أرجح.

* المراد بالتشريك : التشريك في العامل ؛ لأنّ العطف يكون على نِيَّة تكرار العامل ، فقولك : سار زيدٌ وعمرٌو ، تقديره مع العطف : سار زيدٌ وسار عمرٌو ، والمعنى صحيح ؛ لأنَّ العطف يفيد الاشتراك في الحكم ولذلك فإنَّ
العطف أرجح في هذا المثال أيضاً .

والمراد بقولهم : " بلا ضعف " أنَّ العطف –كما في الأمثلة السابقة– قويٌّ لغةً ، وليس ضعيفاً ، ففي المثال الأول (مثلا) ترجَّح العطف بلا ضعف بسبب الفصل بالضمير المنفصل (أنا) ذلك لأنَّ العرب لا تعطف على ضمير الرفع المتصل البارز ، أو المستتر

إلا بفاصل ، كما في قو له تعالى : ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ فالفاصل في الآية (أنت) لذا جاز عطف (زوجك) على الضمير المستتر في (اسكن) . *

٢- جواز العطف ، أو النصب على المعيّة ، والنّصب على المعيّة أرجح : وذلك إذا أمكن العطفِ بضَعْفٍ ، نحو : سرتُ وزيداً ، فالنصب هنا أرجح ، ويجوز العطف ولكن بِضَعف ؛ لأن العطف على الضمير المتصل بلا فاصل ضعيف –كما بَيَّنَّا ذلك في الحالة الأولى – .

٣- وجوب النصب : وذلك إذا امتنع العطف . والنّصب إمَّا أن يكون على المعِيَّة ، أو على أنّه مفعول لفعل محذوف مناسب. فمثال النّصب على أنه مفعول معه فقط ، قولك : سيري والطريقَ مسرعةً ، ونحو : ماتَ زيدٌ وطلوعَ الشمسِ . في هذين المثالين يجب نصب الاسم الواقع بعد الواو لامتناع العطف ؛ لأنك إذا عطفتَ فَسَد المعنى ؛ لأنه لا يصحّ قولك : مات زيدٌ ومات طلوع الشمس .

وهذا هو المفعول معه القياسي الذي سبقَ ذِكْرُه في السؤال الثالث .

ومثال النصب على أنه مفعول لفعل محذوف ، قولك: أكلتُ التفاحَ والقهوةَ ، وهنا يمتنع أيضا عطف القهوة على التفاح لفساد المعنى ؛ لأن القهوة لا تُؤكل ، ويتعيّن النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره (شَرِبْتُ) .

وقد اجتمع جواز الأمرين النصب على المعية ، أو على إضمار فعل مناسب ، في قول الشاعر : عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

فقوله (ماءً) يجوز نصبه على المعية ويمتنع عطفه ؛ لأنّه لا يصحّ قولك : علفتها تِبْنا وعلفتها ماءً بارداً ؛ لأن الماء لا يُعْلَف بل يُسْقَى ؛ إذ معنى علفتها : أَطْعَمْتُها وقدَّمت لها ما تأكله . ويجوز كذلك إعراب (ماءً) مفعول به لفعل محذوف تقديره : وسَقَيْتُها ماءً ، وعلى هذا تكون الواو للعطف ولكن عطف جملة على جملة ، فجملة : سقيتُها ماءً بارداً معطوفة على جملة : علفتها تبناً ، وإنما الممنوع هو عطف المفرد على المفرد (أي : عطف ماءً على تبناً) لفساد المعنى ، كما بَيَّنَا ذلك . ومن العلماء من يُجيزُ عطف (ماءً) على (تبنا) ولكن بتضمين

(عَلَفتها) معنى آخر، وهو (أَنَلْتُها) و (أعطيتها) لكي يستقيم الكلام بالعطف ، فيكون التقدير : أعطيتها تبناً وماءً ، وبذلك يصحّ العطف ؛ لأن المعنى صحيح .

ومن جواز الأمرين أيضاً ، قوله تعالى : ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾ فلا يصحُّ هنا عطف (شركاءَكم) على (أمرَكم) لأنه لا يصحّ أن يُقال : أجمعت شركائي ،وإنما يُقال: أجمعت أمري وجَمَعْتُ شركائي ؛ولذا فإنّ النصب واجبٌ

إمّا على المعيّة ، وإما بفعل محذوف مناسب ، والتقدير : فَأَجْمِعُوا أمرَكم واجْمَعُوا شركاءَكم، والله تعالى أعلم .

* ٤- وجوب العطف ، وذلك إذا لم تَتَحَقَّق شروط المفعول معه ، وهي :

أ- أن يُسبق الاسم بجملة ، نحو : سرتُ والنيلَ ، فإذا لم يكن ما قبله جملة وجب العطف ، نحو : كلُّ طالبٍ وكتابُه . فالواو : عاطفة تُفيد المصَاحَبَة .

ب- أن يكون فَضْلةً يجوز حذفه . فإذا لم يكن كذلك فالواو للعطف ، نحو :

تَصَافَحَ زيدٌ وعمرٌو ؛ لأنَّ (عمرو) هنا عمدة ، وليس فضلة ؛ لأنه لا يصح أن تحذفه ، وتقول : تصافح زيدٌ .

ج- أن تكون (الواو) بمعنى (مع) فإذا لم تكن بمعنى (مع) فهي للعطف ، نحو : جاء زيدٌ وعمرٌو قبله . فالواو : للعطف ، ولا يصحّ أن تكون بمعنى (مع) بسبب وجود كلمة (قبله) لأنه لا يصحّ أن تقول : جاء زيدٌ مع عمرو قبله أو بعدَه .

وهذه الحالة الرابعة لم يذكرها الناظم ، ولا الشارح صَرَاحَةً . *

المحاضرة الخامسة

الاسْتِثْنَاءُ

حكم المستثنى بـ (إلاَّ)

وبيان العامل فيه

مَا اسْتَثْنَتِ الاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

* س١– عرِّف الاستثناء ، واذكر أركانه ، وأدواته .

ج١– الاستثناء ، هو: إخراج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها ، نحو : نجح الطلاب إلا طالباً . فطالباً ، هو المستثنى أُخْرِج من حكم النّجاح .
وأركانه ثلاثة : ١– الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ٢– أداةُ الاستثناءِ ٣– الْمُسْتَثْنَى .
وتوضيحها كما يلي : نجح الطلاب إلاَّ طالباً .
المستثنى منه : الطُّلاب
أداة الاستثناء : إلاَّ
المستثنى : طالباً
وأدوات الاستثناء كثيرة ، أشهرها (إلاَّ) وهي حرف ، وسيأتي بيان بَقِيَّة أدوات الاستثناء إن شاء الله فيما يأتي من أبيات الألفية .
س٢– اذكر أنواع الاستثناء ، وعرِّف كلَّ نوع بالتفصيل .
ج٢– الاستثناء ثلاثة أنواع ، هي :
١– اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ ٢– استثناءٌ مُنْقَطِعٌ ٣– استثناءٌ مُفَرَّغٌ .
فالاستثناءُ الْمُتَّصِلُ ، هو : ما كان فيه المستثنى بعضا من المستثنى منه (أي : واحداً منه ، أو جزءاً من أجزائه) . وللاستثناء المتصل حالتان ، هما :
أ– أن يكون تامًّا موجباً ، والمراد بالتام : ما ذُكِر فيه المستثنى منه ، والمراد بالموجب : ماخلا من النّفي ، أو شِبْهه ، والمراد بشبه النّفي : النَّهي ، والاستفهام .
مثاله : نجح الطلاب إلا طالباً . فالاستثناء في هذه الجملة متّصل تام موجب ، مُتَّصِلٌ ؛ لأن المستثنى (الطالب) واحد من الطلاب ومن جِنْسِهم .
وتَامٌّ ؛ لأن المستثنى منه (الطلاب) مذكور .
ومُوجَبٌ ؛ لأن الجملة لم تُسبق بنفي ، أو نهي ، أو استفهام .

ب– أن يكون تامّاً غير موجب ، نحو : ما نجح الطلابُ إلا طالبا . فالاستثناء في هذه الجملة ، متّصل تام غير موجب ، فهو غير موجب ؛ لأن الجملة منفيَّة بحرف النفي (ما) وكذلك يكون الاستثناء غير موجب في قولك : هل نجح الطلاب إلا طالباً ؟ وفي قولك : لا تسألْ أحداً إلا حامداً ؛ لأن الاستفهام والنّهي شبيهان بالنّفي .

أما الاستثناء المنقطع ، فهو : ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه ، وله حالتان أيضا :

أ– أن يكون تاماً موجبا ، نحو : سافر الطلاب إلا المدرسين . فالاستثناء هنا منقطع ؛لأن المستثنى (المدرسين) ليسوا من المستثنى منه (الطلاب) وهو تامّ ؛ لوجود المستثنى منه (الطلاب) وموجب ؛ لخلوّه من النَّفي ، وشِبهه .

ب– أن يكون تامّاً غير موجب ، نحو : ما سافر الطلاب إلا المدرسين ، ونحو هل سافر الطلابُ إلا المدرسين .

وأمَّا الْمُفَرَّغ ، فهو : ما لم يُذكر فيه المستثنى منه ، ويكون الكلام فيه غير موجب ، نحو : ما جاء إلا حامدٌ . فالاستثناء هنا مُفَرَّغ ؛ لأن المستثنى منه غير مذكور (ولا بدَّ أَنْ يكون غير موجب) ونحو قولك : هل جاء إلا حامدٌ ، ولا تسألْ إلا حامداً . وسيأتي بيانه مفصَّلا إن شاء الله .

س٣– ما حكم المستثنى بـ (إلا) في الاستثناء المتصل ؟

ج٣– إذا كان الاستثناءُ المتَّصلُ تامّاً موجباً وجب نصب المستثنى ، نحو :

نجح الطلابُ إلا طالباً ، ونحو: قام القومُ إلا زيداً . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾.

أما إذا كان تامّاً غير موجب فيجوز فيه وجهان :

أ– نصبه على الاستثناء ، نحو : ما جاء القومُ إلا زيداً ، ونحو : هل مررتَ بأحدٍ إلا زيداً ، ونحو : لا تسألْ أحداً إلا زيداً .

ب– الإتباع على أنه بدل بعض من كل ، نحو : ما جاء القومُ إلا زيدٌ .

فزيدٌ : يجوز فيه وجهان : الأول النّصب – كما في أمثلة الفقرة (أ) – ويجوز إعرابه : بدل بعض من كل ، وهو بذلك تابع للمستثنى منه . وإعرابه (بدل) هو الأرجح والأفصح ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ ومن ذلك أيضا قولك : هل مررت بأحدٍ إلا زيدٍ ، ولا تسألْ أحداً إلا زيداً . وهذا هو معنى قول الناظم : " وبعد نفي أو كنفي انتُخِب إتباع ما اتَّصل ".

س٤– ما حكم المستثنى في الاستثناء المنقطع ؟

ج٤– يجب نصب المستثنى في الاستثناء المنقطع عند جمهور العرب ، ولا يجوز الإتباع سواء أكان الكلام تامًّا موجباً ، أم كان تامّاً غير موجب ، نحو : حضر المسافرون إلا حقائبَهم ، ونحو : ما حضر المسافرون إلا حقائبَهم ، ونحو

جاء الطلابُ إلا المدرسين ، وما جاء الطلاب إلا المدرسين .

ومنه قوله تعالى : ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ .

أمّا بنو تميم فيجيزون الإتباع إذا كان تامّاً غير موجب ؛ يقولون : ما جاء الطلابُ إلا كتبُهم . فكتبُهم : بدل من الطلاب . وهذا هو معنى قول الناظم

" فانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدالٌ وقع " .

س٥– ما عامل النَّصب في المستثنى الواقع بعد (إلاَّ) ؟

ج٥– للنحاة في هذه المسألة خلاف طويل ، والمشهور أربعة أقوال :

١– أن النّاصب هو الفعل الواقع قبل (إلاَّ) بواسطة (إلاَّ) . وهذا هو مذهب السِّيرافي ، وقال الشَّلوبين : إنه مذهب المحقِّقِين ، وقال ابن عقيل : إنه هو الصحيح من مذاهب النحويين .

٢– أنّ الناصب هو (إلاَّ) نفسها . وهذا مذهب ابن مالك ، وزعم أنه مذهب سيبويه .

حكم المستثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه

والكلام غير موجب

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فى النَّفْيِ قَدْ يَأْتِى وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

س٨– ما حكم المستثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه ؟

ج٨– إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وكان الكلام موجباً وجب نصبه،نحو :

قام إلا زيداً القومُ . ووجوب النّصب في الموجب مفهوم من تخصيص النَّاظم ورود غير النصب بالنّفي في قوله : " وغير نصب سابق في النّفي قد يأتي "

(أي : قد ورد في المستثنى المتقدِّم غير النصب – وهو الرّفع – إذا كان الكلام غير موجب) .

وإذا تقدّم المستثنى وكان الكلام غير موجب فالمختار نصبه ، نحو: ما قام إلا زيداً القومُ . وهذا معنى قوله : " ولكن نصبَه اختر " ومن ذلك قول الشاعر :

فَمَالِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ومَالِى إِلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

فقد نصب الشاعر المستثنى ، وهو قوله (إلا آلَ أحمد) وقوله (إلا مذهبَ الحقِّ) لأنه متقدِّم على المستثنى منه والكلام منفيّ ، وهذا هو المختار ؛ لئلا يلزم تقدُّم التابع على المتبوع ، أو يتغيَّر الحال فيصير التابع متبوعاً ، والمتبوع تابعاً .

ورُوِى رفع المستثنى مع تقدّمه والكلام منفي ؛ فتقول : ما قام إلا زيدٌ القومُ .

وقال سيبويه حَدَّثني يونس : أنّ قوماً يُوثَقُ بِعَرَبِيَّتِهم يقولون : ما لي إلا أخوك ناصرٌ .

فالمستثنى منه (ناصر) بدل كلٍّ من المستثنى (أخوك) فصار المتبوع تابعاً ، والتابعُ متبوعاً (بالقلب) ومن ذلك قولك : ما مررت بِمثلِك أحدٍ .

ومنه قول الشاعر :

فَإِنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً وَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فالشاعر رفع المستثنى (النبيّون) مع أنه متقدِّم على المستثنى منه (شافع) والكلام منفيّ .

المحاضرة السادسة

حكم المستثنى في الاستثناء الْمُفَرَّغِ

وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إِلاَّ لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ الاَّ عُدِمَا

س١١– ما حكم المستثنى في الاستثناء المفرَّغ ؟

ج١١– عرفنا سابقا أنَّ الاستثناء المفرّغ ، هو: الذي لم يُذكر فيه المستثنى منه . ومعنى هذا أنّ العامل سيتفرَّغ للعمل فيما بعد إِلاَّ ، وهو المستثنى ؛ لأنه لم يجدْ ما يعملُ فيه لأن المستثنى منه محذوف ؛ ولذا فإن الاسم الواقع بعد إِلاَّ يُعرب حسب ما يقتضيه ذلك العامل (أي : يُعرب حسب موقعه في الجملة) وتكون إلا مُلْغاة لا تأثير لها من الناحية الإعرابية كأنها لم تُذكر ، وذلك نحو : ما قام إلا زيدٌ ، وما ضربت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيدٍ . فزيد في المثال الأول : فاعل

مرفوع بقام ، وفي المثال الثاني : مفعول به منصوب بضربت ، وفي الثالث :

مجرور بحرف الجر متعلق بمررتُ . ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ .

ولا يقع الاستثناء المفرّغ في كلام موجب ؛ فلا تقول : ضربتُ إلا زيداً .

حكم تكرار إلاّ إذا كانت للتوكيد

وَأَلْغِ إِلاَّ ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إِلاَّ الْفَتَى إِلاَّ الْعَلاَ

س١٤– اذكر أنواع إلا إذا تكرَّرت في الاستثناء .

ج١٤– إذا تكررت إلا في الاستثناء فإمّا أن تكون للتوكيد ، وإما أن تكون لغير التوكيد .

س١٥– ما حكم إلا إذا تكررت للتوكيد ؟ وما فائدتها ؟

ج١٥– إذا تكررت إلاَّ لقصد التوكيد أُلْغِيَتْ . وفائدتها حينئذ : التأكيد اللفظي للأولى .

س١٦– ما المواضع التي يقع فيها تكرار إلاَّ للتوكيد ؟

ج١٦– تكرار إلاّ للتوكيد يقع في موضعين هما :

١– البدل ، نحو: ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ إلا أخيك . فأخيك : بدل من زيد ، ولم تُؤَثِّر فيه (إلاَّ) شيئاً ؛ لأنّها ملغاة فلم تُفِد فيه استثناءً مُسْتَقِلاً ، فكأنك قلت : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ أخيك . ومِثْل ذلك قول الناظم : لا تَمْرُرْ بهم إلا الفتى إلا العَلاَ . فالعلا : بدل من الفتى ،وتكرار إلاَّ في المثالين بقصد التأكيد.

٢– العطف ، نحو : قام القومُ إلا زيداً وإلا عمراً ، والأصل : قام القومُ إلا زيداً وعمراً ، وتكرار إلا للتأكيد . ومن ذلك قولك الشاعر :

هَلِ الدَّهْرُ إلاَّ لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإلاَّ طُلُوعُ الشَّمسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

والأصل : إلاَّ ليلةٌ ونهارُها وطلوعُ الشمسِ ؛ وكُرِّرت إلا توكيداً للأولى فهي مُلغاة لا تفيدُ استثناءً مُستقِلاً .

س١٧– قال الشاعر :

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُهْ إلاَّ رَسِيمُهُ وإلاّ رَمَلُهْ

عين الشاهد ، وما وجه الاستشهاد ؟

ج١٧– الشاهد : إلا عملُه إلا ريسمُه وإلا رملُه .

وجه الاستشهاد : اجتمع في هذا الشاهد تكرار إلاَّ في البدل ، وفي العطف . فرسيمُه : بدل من (عملُه) ورملُه : معطوف على (رسيمه) وتكرار إلاَّ فيهما توكيداً ؛ ولذلك أُلغيت فلم تُفِدْ فيهما استثناء مستقلا.

حكم تكرار إلاَّ لغير التوكيد
مع الاستثناء المفَرَّغ

وَإِنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالعَامِلِ دَعْ
فى وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلاَّ اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

س١٨– ما المراد بتكرار إلاَّ لغير توكيد؟وما نوع الاستثناء الذي تتكرّر فيه؟

ج١٨– المراد بذلك : أنّ تكرار إلاَّ لا يُقصد به التوكيد ، وإنّما يُقصَدُ به الاستثناء (أي : استثناء بعد استثناء) ولو حُذِفت إلاَّلم يُفهم الاستثناء الجديد ، ولم يتحقَّق المراد منه . وفي هذه الحالة إما أن يكون تكرارها مع الاستثناء المفرّغ ، أو مع غيره .

س١٩– ما الحكم إذا تكرّرت إلاَّ لغير التوكيد مع الاستثناء المفرغ ؟

ج١٩– إذا تكررت إلاَّ لغير التوكيد مع الاستثناء المفرّغ وَجَبَ أَنْ يُشْغَل العامل الذي قبل إِلاَّ الأولى بأحد المستثنيات فيؤثِّر فيه إعراباً ، وما بقي من المستثنيات تكون منصوبة على الاستثناء ، نحو: ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بَكْراً . في هذا
المثال تكررت إلاَّ لغير التوكيد ؛ وذلك لأن التوكيد يكون في العطف والبدل ، ولا عطفَ ولا بدل هنا ،والاستثناء في المثال مُفرَّغ ؛ ولذلك شُغِل العامل (قام)
بالعمل في المستثنى الأول (زيد) فرفعه على أنه فاعل له ، وبَقِيت المستثنيات الأخرى منصوبة .
ولا يُشترط أن يكون الأول من المستثنيات هو المشغول بالعامل ، بل قد يكون الثاني ، أو الثالث ، نحو : ما قام إلا زيداً إلا عمرٌو إلا بكراً ، ونحو : ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرٌ .

حكم تكرار إلاَّ لغير التوكيد
مع الاستثناء غير المفرَّغ

وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ
وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ
كَلَمْ يَفُوا إِلاَّ امْرُؤٌ إِلاَّ عَلِى وَحُكْمُهَا فى القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

س٢٠– ما الحكم إذا تكررت إلاَّ لغير التوكيد مع الاستثناء غير المفرّغ ؟

ج٢٠– إذا تكررت إلاّ لغير التوكيد مع الاستثناء غير المفرَّغ ، فلها ثلاث حالات ، هي :

الحالة الأولى :

أن تتقدم المستثنيات والكلام تام موجب ، أو غير موجب . ففي هذه الحالة يجب نصب جميع المستثنيات ، نحو: قام إلا زيداً إلا عَمراً إلا بَكراً القومُ ، ونحو:

ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً القومُ . وهذا هو معنى قول الناظم :

" ودون تفريغ مع التقدّم ..... إلى آخر البيت " .

الحالة الثانية :

أن تتأخّر المستثنيات والكلام تامٌّ موجب . ففي هذه الحالة يجب أيضاً نصب جميع المستثنيات نحو : قام القومُ إلا زيداً إلا عَمراً إلا بَكراً .

الحالة الثالثة :

أن تتأخّر المستثنيات والكلام تام غير موجب . ففي هذه الحالة يجب نصب المستثنيات أيضاً إلاّ واحداً منها ، فيجوز فيه وجهان :

١– الإتباع على أنه بدل ٢– النصب على الاستثناء

وذلك كحكم الاستثناء التام غير الموجب ،كأنَّ (إلاّ)لم تتكرّر ،نحو: ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً . فزيد : بدل من أَحَد – وهذا هو المختار– ويجوز نصبه على الاستثناء ؛ فتقول : ما قام أحدٌ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً . ومِثْل ذلك قول الناظم :لم يَفُوا إلاّ امرؤٌ إلا عَلِي . فامرؤٌ : بدل من الواو في (يَفُوا) ويجوز نصبه ، وعَلِي : منصوب على الاستثناء – وسُكِّنَ وَقْفاً على لُغَةِ رَبِيعَة – ولا يُشترط أن يكون الأوّل هو البدل ، بل يجوز أن يكون الثاني ، أو الثالث ؛ فتقول : ما قام أحدٌ إلا زيداً إلا عمرٌو إلا بكراً .. وهكذا .

والحالتان الثانية ، والثالثة هي مراد الناظم بقوله : " وانصب لتأخير ... إلى آخره " .

س٢١– ما مراد الناظم بقوله : " وحُكْمُها في القَصْدِ حُكمُ الأوَّل " ؟

ج٢١– كلّ ما سبق ذِكره في (س٢٠) مُختصّ بالحكم الإعرابي لتكرار إلاّ ، ومُراد الناظم هُنا حكم التّكرار في المعنى ، وهو كما يلي :

أنّ ما يتكرّر من المستثنيات حكمها في المعنى حكم المستثنى الأوّل فَيَثْبُتُ لها ما يثبتُ للأوّل من الدخول في الحكم السَّابق إنْ كان الكلام منفيّاً ، والخروج إنْ كان الكلام مُثْبتاً ؛ لأنَّ الاستثناء من النَّفي إثباتُ عَكْسِه ، ففي قولك : قام القومُ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً ، الجميع مُخْرَجُون من حكم القيام ، وفي قولك: ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً ، الجميع داخلون في حكم القيام .

المحاضرة السابعة

حكم المستثنى بِغَيْرٍ ، وسِوَى

وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَا بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلاَّ نُسِبَا

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

س٢٢– ما نوع غير ، وسوى ؟ وما اللغات في سِوَى ؟

ج٢٢– غَيْرُ ، وسِوَى : اسمان . وفي سِوَى أربع لغات ، هي :

١– سِوَى (بكسر السين ، وقصر الألف) وهذه أشهر اللغات .

٢– سُوَى (بضم السين ، وقصر الألف) .

٣– سَوَاء (بفتح السين ، ومد الألف) .

٤– سِوَاء (بكسر السين ، ومَدّ الألف) وقلّ من ذكر هذه اللغة من النّحاة ، وممن ذكرها الفَاسِيُّ في شرحه للشَّاطِبِيَّة .

س٢٣– ما حكم المستثنى بغير ، وسِوَى ؟

ج٢٣– حكمه : الجرّ بالإضافة دائماً . وأمَّا غير ، وسِوَى فتعربان إعراب المستثنى بِإلاَّ في جميع أحكامه ، وهي كالآتي :

١– وجوب النصب : إذا كان الاستثناء تامّاً موجباً ، نحو: قامَ القومُ غيرَ زيدٍ . فغير : مستثنى منصوب وجوباً ، وزيد : مضاف إليه مجرور ؛ فأُعربت (غير) إعراب المستثنى بإلا في قولك : قام القومُ إلا زيداً . وكذلك (سِوَى) إلاَّ أنّ سوى لا تظهر عليها الحركات ؛ لأنها مقصورة ، وفي إعرابها خلاف سنذكره في السؤال التالي إن شاء الله تعالى .

٢– جواز النصب ، والإتباع : إذا كان الاستثناء تامّاً غير موجب ، نحو :

ما قام أحدٌ غيرَ زيدٍ ، وما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ . فغير : مستثنى منصوب في المثال الأول ، وبدل مرفوع في المثال الثاني ، وزيد : مضاف إليه مجرور ؛ وبذلك تكون (غير) قد أُعربتْ إعراب المستثنى بإلاَّ ، في نحو قولك : ما قام أحدٌ إلا زيداً ، وما قام أحدٌ إلا زيدٌ . وكذلك (سِوَى) .

٣– إعرابه حسب ما يقتضيه العامل : إذا كان الاستثناء مُفرَّغاً ، نحو : ما قام غيرُ زيدٍ ، وما رأيت غيرَ زيدٍ ، وما مررت بغيرِ زيدٍ .

فغير : فاعل في المثال الأول ، ومفعول به في الثاني ، ومجرور في الثالث ، وذلك هو إعراب المستثنى بإلا في نحو قولك : ما قام إلا زيدٌ ، وما رأيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيدٍ .

وأما المستثنى بغير ، وسوى فهو مجرور بالإضافة دائماً في جميع الأحوال .

س٢٤– اذكر الخلاف في إعراب سِوَى .

ج٢٤– في إعرابها ثلاثة مذاهب :

١– مذهب سيبويه ، والجمهور : أنها لا تكون إلا ظرفاً ، فإذا قلت : قام القومُ سِوَى زيدٍ ، فسِوَى عندهم : منصوبة على الظرفيّة ، وهي مُشْعِرَةٌ بالاستثناء ، ولا تَخرج عندهم عن الظرفيّة فلا تكون مرفوعة ، ولا منصوبة بغير الظرفية ، ولا مجرورة إلاَّ في ضرورة الشِّعر .

وإذا ورد ذلك في النَّثْرِ فهو مُؤَوَّلٌ إنْ أمكن تأويله ،وإلا فهو شاذّ لا يُقاس عليه.

٢- مذهب الكوفيين ، واختاره ابن مالك : أنّ سوى تُعامل معاملة غير فتأتي مرفوعة ، ومنصوبة على غير الظرفية ، ومجرورة . وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله : "ولِسوًى سُوًى سَوَاء اجعلا على الأصحّ ما لغيرٍ جُعِلا " .

وتأتي عندهم ظرفاً كذلك ، ولا كثرة لأحد الوجهين .

٣- مذهب الرُّمَّاني ، وأبي البَقَاءِ العُكْبَرِيّ : أنّ سِوَى تستعمل ظرفاً ، وتُستعمل غير ظرف ولكنْ استعمالُها ظرفاً أكثر من استعمالها غير ظرف .

س٢٥- قال الرسول- ﷺ: " دَعَوْتُ ربِّي ألاَّ يُسَلِّطَ على أُمَّتي عَدُوّاً مِنْ سِوَى أَنْفُسِها ".

وقال عليه الصلاة والسلام : " ما أنتم في سِوَاكم مِن الأُمم إلاّ كالشَّعرةِ البيضاءِ في الثَّورِ الأَسودِ ، أو كالشعرةِ السَّوداء في الثَّور الأبيضِ " .

وقال الشاعر :

ولاَ ينْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كانَ مِنْهُمُ إذا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سَوَائِنَا

وقال الشاعر :

وَإذا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِى

وقال الشاعر :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

وقال الشاعر :

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

ما وجه الاستشهاد في كل ما سبق ؟

ج٢٥- هذه الشواهد تُؤَيِّدُ ما اختاره الناظم مِن أنَّ (سِوَى) تُعَامل معاملة غير فتأتي مجرورة ،كما في الحديثين الشريفين والبيت الأوَّل ، وتأتي مرفوعة ،كما في البيتين الثاني والثالث . فَسِوَاك : مبتدأ مرفوع ، ولم يبقَ سوى : فاعل مرفوع .

وتأتي منصوبة على غير الظرفية ،كما في البيت الأخير . فسواك : اسم إنَّ .

وهذا خلاف ما ذهب إليه سيبويه ، والجمهور فهي عندهم لا تكون إلا ظرفاً ، وما ورد من الشواهد خلافا لمذهبهم فهو للضرورة إنْ كان شِعراً ، ومُؤَوّل إن كان نثراً .

حكم المستثنى بلَيْسَ ، وبِلاَ يَكُونُ ، وبِخَلاَ ، وبعَدَا

وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلاَ وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لاَ

س٢٦– مانوع ليس ، ولا يكون ، وخلا وعدا ؟ وماحكم المستثنى بليس ، ولايكون ؟

ج٢٦– ليس ، ولا يكون : فعلان . وخلا ، وعدا : فعلان ، وحرفان .

أما المستثنى بليس ، ولايكون ، فحكمه : وجوب النصب على أنه خبرٌ لهما ، نحو : قام القوم ليسَ زيداً ، وقام القومُ لا يكونُ زيداً . فزيداً في المثال الأول : خبر ليس ، وفي الثاني : خبر لا يكون ، واسمهما ضمير مستتر وجوبا ، تقديره : (هو) واختلفوا في مَرْجِع الضمير .

س٢٧– اختلف النّحاة في مرجع الضمير المستتر في ليس ، وفي لايكون ، وضِّح هذا الخلاف .

ج٢٧– اختلف النُّحاة في مرجع الضمير المستتر في (ليس) في نحو قولك : قام القوم ليس زيداً ، والمستتر في (لا يكون) في نحو قولك : قام القوم لا يكونُ زيداً ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال هي :

١– أنَّ مَرْجِعَهُ : البَعْضُ المفهوم من الكُلّ الذي هو المستثنى منه (القوم) والتقدير : ليس بعضُهم زيداً ، ولايكون بعضُهم زيداً ، فهو مثل قوله تعالى :

﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ﴾

فإنَّ النون في (كنَّ) عائدة إلى البعض المفهوم من الكل السابق (أولادكم) لأنَّ الأولاد يشمل الكل الذكور ، والإناث ، والنون للإناث فقط . وهذا هو القول المشهور في هذه المسألة .

س٢٨– ما مراد الناظم بقوله : " وبيكون بعد لا " ؟

ج٢٨– مراده : أن شرط الاستثناء بـ (لا يكون) أن يأتي بلفظ المضارع المنفي بـ (لا) فقط ، ولا يُستعمل من أفعال الكون إلاّ لفظ (يكون) فقط ، ولا يُسبق بنفي إلا (لا) النافية فقط دون غيرها من أدوات النّفي ، مِثل: لَمْ ، ولَنْ ، ولَمَّا ، وإِنْ ، ومَا .

س٢٩– ما حكم المستثنى بِخَلا ، وعَدَا ؟

ج٢٩– كلٌّ من الأداتين (خَلاَ ، وعَدَا) تكونُ فعلا ، وحرفا .

فإن كانتا فعلين نُصِبَ المستثنى بعدهما على أنه مفعول به ، نحو : قام القومُ خلا زيداً ، وقام القوم عَدَا زيداً ، وفاعلهما ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) يعود على البعض المفهوم من القوم ،كما تقدَّم بيانه في (ليس ، ولا يكون) والتقدير : خَلا بعضُهم زيداً ، وعَدَا بعضُهم زيداً . وهذا هو المشهور .

وإن كانتا حرفين كان المستثنى مجروراً بهما على اعتبار أنّهما حرفا جَرّ ، نحو : قام القوم خلا زيدٍ ، وقام القوم عدا زيدٍ .

المحاضرة الثامنة

حكم خَلا ، وعَدَا إذا دخلت عليهما (ما) وإذا لم تدخل

وَاجْرُرْ بِسَابِقَىْ يَكُونُ إِنْ تُرِدْ وَبعْدَ مَا انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ
وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ

س٣٠– بيِّن حكم خلا ، وعدا إذا دخلت عليهما (ما) وإذا لم تدخل ؟

ج٣٠– إذا دخلت (ما) على (خلا ، وعدا) وجب النصب بهما على أنّهما فعلان ؛ فتقول : قام القوم ما خلا زيداً ، وقام القوم ما عدا زيداً (فزيدا) في المثالين : مفعول به (وما) مصدرية (وخلا ، وعدا) صلتها ؛ لأن (ما) موصول حرفي ، وفاعل ما خلا ، وما عدا : ضمير مستتر يعود على البعض ، كما تقدم بيانه . وهذا هو معنى قول الناظم : " وبعد ما انْصِبْ " . وهذا هو المشهور .

أمّا إذا لم تدخل عليهما (ما) فإن شئت نصبتَ ما بعدهما على أنهما فعلان ، وإن شئت جررت ما بعدهما على أنهما حرفان ، فمن أمثلة النصب : قام القومُ خلا زيداً ، وعدا زيداً ؛ ومن أمثلة الجر : قام القومُ خلا زيدٍ ، وعدا زيدٍ

وقد تقدّم بيان ذلك في س٢٩ .

ومن أمثلة الجر (بخَلاَ) قول الشاعر :

خَلاَ اللهِ لا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيالى شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

ومن الجر (بِعَدَا) قول الشاعر :

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وأَسْراً عَدَا الشَّمْطَاءِ والطِّفلِ الصَّغيرِ

س٣١– ما مراد الناظم بقوله : " وانْجِرارٌ قد يرد " ؟

ج٣١– عرفنا في السؤال السابق أنه إذا دخلت (ما) على خلا ، وعدا وَجَبَ نصب ما بعدهما ، ويُشير هنا إلى أنه قد يرد جرُّ ما بعدهما ، وهذا ما أجازه الكسائي ، والجَرْمِي ، والفارسي على اعتبار (ما) زائدة ، وخلا وعدا : حرفا جر ؛ فتقول : قام القوم ما خلا زيدٍ ، وما عدا زيدٍ .

وقد حكى الجرْمِيُّ – في الشَّرح – الجرَّ بعد (ما) عن بعض العرب .

حكم المستثنى بـ (حَاشَا)
وحكم دخول (ما) عليها

وَكَخَلاَ حَاشَا وَلاَ تَصْحَبُ مَا وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

س٣٢– ما نوع حاشا ؟ وما حكم المستثنى بها ؟

ج٣٢– المشهور أنّ (حاشا) لا تكون إلاّ حرف جر فيكون المستثنى مجروراً بها ، نحو : قام القوم حاشا زيدٍ ، وذهب جماعة منهم المبرّد ، والأخفش ، والمازني ، وتابعهم النّاظم : إلى أنها مثل (خَلاَ) تُستعمل فعلا فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به ، وتستعمل حرفا فَيُجَرُّ ما بعدها ؛ يقولون : قام القوم حاشا زيداً ، وحاشا زيدٍ . وحكى جماعة – منهم الفَرَّاء – النصب بها .

ومنه قول الأعرابي : " اللهمَّ اغفرْ لي ولِمَنْ يَسمعْ حاشا الشيطانَ ، وأَبَا الإصْبَعِ " بنصب (الشيطان) ومن النصب أيضا ، قول الشاعر :

حاشا قريشاً فإنّ الله فَضَّلَهُم على البَرِيَّةِ بالإسلامِ والدِّينِ .

س٣٣– هل تدخل (ما) على حاشا ؟

ج٣٣– الكثير أنّ حاشا لا تدخل عليها (ما) وقد تصحبُها قليلا ، فعن ابن عمر أنّ رسول الله ﷺ قال : " أُسامةُ أحبُّ الناسِ إليَّ ما حاشَا فاطمةَ " .

ومنه قول الشاعر : رَأَيْتُ النَّاسَ ما حاشَا قريشاً فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالاَ

المحاضرة التاسعة

الْحَالُ

تعريفه

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْداً أَذْهَبُ

س١– عرِّف الحال ، وما الذي يخرج من هذا التعريف ؟ وما معنى قول الناظم : " مُفْهم في حال " ؟

ج١– الحال هو : وَصْفٌ فَضْلةٌ مُنْتَصِبٌ للدلالة على هيئة صاحبه ، نحو : جئتُ مَاشِياً . فمَاشيا : حال ؛ لوجود القيود المذكورة في التعريف فيه ، وكما في مثال الناظم : فَرْداً أذهبُ . ففرداً : حال ، بتقدير : مُنْفَرِداً .

وخرج بقوله (وَصْفٌ) : ما ليس بوصف ، فالوصف هو : المشتق ، كاسم الفاعل : جئت مَاشِياً ، واسم المفعول : خرجتُ مسروراً ، والصِّفة المشَبَّهة :

ما بِك حَزِيناً ؟

وخرج بقوله (فَضْلة) : الوصف الواقع عُمْدَة ، نحو : زيدٌ قائمٌ . فقائم : وصف ولكنه عمدة ؛لأنه خبر ، والخبر ركنٌ أساسي في الجملة لا يُستغنى عنه .

وخرج بقوله (للدلالة على هيئة صاحبه) : التمييز المشتق ، نحو: للهِ دَرُّه فارساً . ففارساً : تمييز مُشتق لا حال – على الصحيح – لأنه لم يُقصد به الدلالة على الهيئة ، بل المقصود التَّعَجُّب من فُروسيته فهو لبيان المتَعَجَّب منه لا لبيان هيئته . وكذلك في قولك : رأيت رجلاً راكباً . فراكبا : صفة مشتقة لا حال ؛ لأنه لم

يُسَق للدلالة على الهيئة ، بل لتخصيص الرَّجل .

ومعنى قوله : مفهم في حال ، هو معنى قولنا : للدلالة على الهيئة .

الحالُ الْمُنْتَقِلَةُ ، واللاَّزِمَةُ

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

س٣– اذكر أقسام الحال باعتبار ملازمتها للمتَّصِف بها ، وعدمه . موضِّحا ما تقول .

ج٣– تنقسم الحال بهذا الاعتبار إلى قسمين ، هما :

١– حالٌ مُنْتَقِلَةٌ (أي : لا تكون ملازمة للمتَّصِف بها) فهي تُبَيِّن هيئة صاحبها مُدَّة مُؤقَّتة ، ثُمَّ تُفَارِقه فليست دائمة الملازمة له ، نحو : جاء زيدٌ راكباً .

فراكبا : حال مشتقة مُنتقِلة ، فالركوب ليس ملازما لزيد ، بل يَنْفَكّ عنه بأن يجيء ماشيا .

والغَالب في الحال أنْ تكون مُنتقلة مُشتقَّة ، ولكن ليست مُسْتحقّة (أي : ليس واجباً أن تكون منتقلة مشتقة) بل هو الكثير الغالب .

٢– حال غير مُنْتقلة (لازمة) وهي التي تكون ملازمة لصاحبها لا تكاد تُفارقه، نحو : دعوتُ الله سَمِيعاً ، ونحو: خلقَ اللهُ الزَّرافةَ يَدَيْها أطولَ من رِجْلَيها ، وكقول الشاعر :

فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

فكلٌّ مما تحته خطٌّ إذا تَدَبَّرته وجدته وصفا ملازما لصاحبه .

الحال الجامدة

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فى سِعْرٍ وَفى مُبْدِى تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ

كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَداً بِيَدْ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً أَىْ كَأَسَدْ

س٥– اذكر أقسام الحال باعتبار الجمود ، والاشتقاق .

ج٥– تنقسم الحال بهذا الاعتبار إلى قسمين :

١– حال مُشْتَقَّة ، وهذا هو الغالب والأصل . وقد ذكرنا أمثلتها في السؤال الأول .

٢– حال جامدة ، وهي قليلة ولكنّها مع قلّتها قِياسيّة في عِدَّة مواضع .

س٦– ما المواضع التي يكثر فيها مجيء الحال جامدة ؟

ج٦– الحال الجامدة إمَّا أن تكون مُؤوَّلة بمشتق ، وإمَّا غير مُؤولة بمشتق .

فالمؤوّلة بالمشتق تكون في المواضع الآتية :

١– أن تدلَّ الحال على سِعْرٍ ، نحو : بِعْهُ مُدّاً بِدِرْهَم . فَمُدّاً : حال جامدة هي في معنى المشتق مُسَعَّراً ؛ إذ المعنى : بعْه مُسَعَّراً كلَّ مُدٍّ بدرهم .

والجار والمجرور (بدرهم) متعلق بمحذوف صفة للحال .

٢– أن تدلّ الحال على مُفَاعَلَة (أي : المشاركة من جَانِبَيْنِ) نحو: بِعْتُه يداً بِيَدٍ (أي : مُنَاجَزَة ومُقَابَضَة) فيداً : حال جامدة هي في معنى المشتق (مُقَابِضَين) .

والجار والمجرور (بيد) متعلق بمحذوف صفة للحال .

٣– أن تدلّ الحال على تشبيه ، نحو : كرَّ زيدٌ أسداً (أي : مُشْبِهاً الأسد) .

٤– أن تدلّ الحال على ترتيب ، نحو : ادخلوا الدارَ رجُلاً رَجُلاً ، وادخلوا الدارَ رجُلَين رَجُلَين (أي : مُرَتَّبِين) فرجلاً الأولى : حال ، والثانية : حال كذلك ، وقيل الأولى :حال ، والثانية: معطوف عليه بعاطف مقدّر ، هو الفاء ، أو ثم . ويجوز أن تكون الثانية توكيداً لفظياً .

فهذه المواضع الأربعة أجمع النحاة على أنه يجب تأويلها بمشتق ؛ لِيُسْرِ ذلك وعدم التكلُّف فيه .

وهذا هو مراد الناظم بقوله: " وفي مُبدِى تأوّل بلا تكلّف " .

حكم مجيء الحال معرفة

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنىً كوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

س٧– ما الأصل في الحال التعريف ، أو التنكير ؟

ج٧– مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلاّ نكرة . وهذا هو الأصل ، وأنّ ما ورد منها مُعرَّفا لفظاً فهو نكرة معنىً ، كقول الناظم : اجتهدْ وَحْدَك . فوحدك : حال معرفة لكنها مُؤوّلة بنكرة ، والتقدير: اجتهد مُنْفَرِداً .

وكقولهم : جاءوا الْجَمَّاءَ الغَفِيرَ (أي : جاءوا جميعاً) وكما في قول الشاعر :

فَأَرْسَـــلَها الْعِـــرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَـــا وَلَمْ يُشْـــفِقْ عَلَـــى نَغَـــصِ الـــدِّخَالِ

والتقدير : أرسلها مُعْتَرِكة (أي : مُزْدَحِمة) وكما في قولهم : كلَّمته فَاهُ إلى فِيَّ . فكلمة (فاه) حال عند سيبويه ، وجمهور البصريين وإن كانت اسماً جامداً مُعَرَّفاً بالإضافة ؛ لأنها في قوّة اسم مشتق نكرة ، والتقدير : كلمته مُشَافَهَةً . أما الكوفيون فيرون أنها : مفعول به لاسم فاعل محذوف يقع حالا . والتقدير: كلَّمته جَاعِلا فاه إلى فِيَّ .

س٨– اذكر الخلاف في مسألة تعريف الحال ، وتنكيرها ؟

ج٨– مذهب جمهور النحويين : أنّ الحال لا تكون إلا نكرة ، وأنّ ما ورد منها معرَّفاً لفظاً فهو بتأويل نكرة في المعنى .

١– البَغْدَادِيُّونَ ، ويُونُسُ : يجوز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل ، فأجازوا : جاء زيدٌ الراكبَ .

٢– الكوفيون : فَصَّلُوا ، فقالوا : إنْ تَضَمَنَّت الحال معنى الشّرط صَحَّ تعريفها وإلاَّ فَلا . فمثال ما تضمَّن معنى الشرط : زيدٌ الرَّاكبَ أحسنُ منه الماشِيَ . فالراكبَ ، والماشيَ : حالان ، وصَحَّ تعريفهما لِتَأَوُّلهما بالشرط ؛ إذ التقدير : زيدٌ إذا رَكِبَ أحسنُ منه إذا مَشَى .

فإن لم تُقَدَّر بالشرط لم يصحّ تعريفها ؛ فلا تقول : جاء زيدٌ الرّاكبَ ؛ لأنه لا يصحُّ : جاء زيدٌ إنْ رَكِب .

المحاضرة العاشرة

وقوع الحال مصدراً نكرة

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

س٩– هل يصحّ وقوع الحال مصدراً ؟ وضِّح ذلك .

ج٩– الأصل في الحال – كما تقدّم بيانه – أن يكون وصفاً ، وهو ما دلّ على معنى صاحبه ، كاسم الفاعل : قائم ، واسم المفعول : مضروب ، والصِّفة المشَبَّهة : حَسَنٌ . ووقوع الحال مصدراً على خلاف الأصل ؛ لأنه لا دلالة فيه على صاحب المعنى . وقد كثُر مجيء الحال مصدراً نكرة ، ولكنه ليس بمقيس ؛ لمجيئه على خلاف الأصل . وهذا هو مذهب سيبويه ، والجمهور . ومن أمثلة ذلك : زيدٌ طلعَ بغتةً . فبغتةً : مصدر نكرة ، وهو منصوب على الحال ؛ لأنّه مؤول بمشتق ، والتقدير: زيدٌ طلعَ بَاغِتاً .

س١١– اذكر الخلاف في إعراب المصدر النكرة الواقع حالا .

ج١١– للعلماء فيه ستة آراء ، هي :

١– مذهب سيبويه ، وجمهور النّحاة : يرون أنّ المصدر نفسه حال ، وأنه على تأويل مشتق مناسب ، نحو : زيدٌ طلع بغتةً . فالمصدر (بغتة) حال ، والتقدير : زيد طلع باغتاً .

٢– مذهب الأخفش ، والمبّرد : أنّ هذا المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه محذوف ، وجملة الفعل وفاعله حال ، فتقدير المثال السابق : طلعَ زيدٌ يَبْغُتُ بَغْتَةً ، فجملة (يبغت) هي الحال عندهما .

٣– مذهب الكوفيين : أن هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو نفس الفعل المتقدِّم في الكلام ، ونظير ذلك قولهم : شَنَأْتُه بُغْضاً .

مُسَوِّغات تنكير صاحب الحال

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ

س١٢– ما الأصل في صاحب الحال التعريف ، أو التنكير ؟

ج١٢– الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، نحو جاء زيدٌ مُسْرِعاً ، ورأيت الطفلَ باكياً . وقد يأتي صاحب الحال نكرة عند وجود مُسَوَّغ .

س١٣– ما مسوّغات تنكير صاحب الحال ؟

ج١٣– لا يُنكَّر صاحب الحال في الغالب إلا عند وجود مُسَوِّغ ، وهو أحد الأمور الآتية :

١– أنْ تتقدّم الحال على صاحبها النكرة ، نحو: جاء ضاحكاً طفلٌ ، ونحو : فيها قائماً رجلٌ .

٢– أنْ يُخَصَّصَ صاحب الحال النكرة بوصف ، أو إضافة . فمثال ما تَخَصَّص بوصف ، قولك : جاءني طالبٌ مجتهدٌ سائِلاً ، ومثال ما تَخَصَّص بإضافة ، قولك : جاءني طالبُ علمٍ سائلاً .

٣– أنْ يقع صاحب الحال النكرة بعد نفي ، أو شِبْهِه ،كالنّهي ، والاستفهام . فمثال النفي ، قولك : ما جاءني أحدٌ سائلاً . ومنه قوله تعالى :

﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ فجملة (لها كتابٌ) حال من النكرة (قرية) وصحّ مجيء الحال من النكرة لتقدّم النفي عليها .

ولا يصحُّ أن تكون الجملة صفة لقرية خِلافا للزمخشريّ ؛ لأن النعت لا يُفْصَلُ بينه وبين المنعوت بالواو ، ووجود (إلاّ) مانع أيضاً من ذلك ؛ لأنه لا يُعْتَرَض بإلا بين النعت والمنعوت ، وممَّنْ صَرَّح بمنع ذلك : أبو الحسن الأخفش ، وأبو علي الفارسيّ .

وفي هذه الآية مسوّغ آخر لتنكير صاحب الحال ،سيأتي بيانه في المسوّغ الرابع .

ومثال النهي قولك : لا يدخلْ أحدٌ الفَصْلَ مُتَأخِّراً ، وكما في قول الناظم :

لا يَبْغِ امرؤٌ على امرئٍ مُسْتَسْهِلاً ، وكما في قول الشاعر :

لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحْجَامِ يومَ الوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

ومثال الاستفهام ، قولك : هل دخل أحدٌ الفصل مُتَأخِّراً ؟ وكما في قول الشاعر:

ياصَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إبْعَادِهَا الأَمَلاَ

س١٤- قال تعالى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾ .

وقال الشاعر :

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لو عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ

وقال الشاعر :

ومَا لاَمَ نَفْسي مِثْلَهَا لى لاَئِمٌ ولا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ ما مَلَكَتْ يَدِي

وقال الشاعر :

نَجَّيْتَ يا ربِّ نُوحاً واسْتَجَبْتَ لَهُ فى فُلْكٍ مَاخِرٍ فى اليَمِّ مَشْحُونَا

وقال الشاعر : مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِياً ولا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا

عيِّن الشاهد في كلِّ ما سبق ، وما وجه الاستشهاد فيها ؟

ج١٤- الشاهد في الآية الكريمة ، قوله تعالى : ﴿ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾ . وجه الاستشهاد : أورد ابن عقيل هذه الآية شاهداً على مجيء صاحب الحال نكرة إذا خُصِّص بوصف ، وهو قوله تعالى : ﴿ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ وأمراً : حال من (أمر) الأول ، وهذا هو إعراب الناظم ، وابنه .

الشاهد في البيت الأوّل : بَيِّناً . وجه الاستشهاد : وقعت الحال (بيِّنا) من النكرة (شُحوب) والمسوِّغ لذلك تقدُّم الحال على صاحبها .

الشاهد في البيت الثاني : مثلَها لي لائم . وجه الاستشهاد : في هذا البيت حالان ، الأول قوله : (مثلَها) والثاني ، الجار والمجرور (لي) وكلاهما وقع حالا من النكرة (لائم) والمسوغ لذلك تقدّم الحال على صاحبها .

الشاهد في البيت الثالث : مَشْحُونا . وجه الاستشهاد : وقع الحال (مشحونا) من النكرة ، وهي قوله (فلك) والمسوِّغ لذلك أنها وُصِفَت بكلمة (ماخر) فَقَرُبَت من المعرفة .

الشاهد في البيت الأخير : وَاقِياً ، وبَاقِياً . وجه الاستشهاد : وقع الحال (واقيا) من النكرة (حِمًى) ووقع الحال (باقيا) من النكرة (أحدٍ) والمسوّغ لذلك أنّ النكرة مسبوقة بالنّفي في الموضعين .

س١٥– ممَّ احترز الناظم بقوله : " غالباً " ؟ وما مذاهب العلماء فيما احترز منه ؟

ج١٥– احترز بذلك مما ورد فيه مجئ الحال من النكرة بلا مُسَوّغ .

ومنه ما ورد في الحديث :"صلَّى رسولُ ﷺ قاعداً وصَلَّى وراءَه رجالٌ قِياماً " . ومنه قولهم : "مررت بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ ، وقولهم : عليه مائةٌ بِيضاً ، وقولهم : فيها رجلٌ قائماً .

وقد اختلف العلماء في مجيء الحال من النكرة بلا مسوّغ :

فذهب سيبويه : إلى أنّ ذلك مَقِيس لا يُوقَف فيه على ما ورد به السَّماع ؛ وعِلَّه ذلك عند سيبويه : أنّ الحال إنّما يُؤتَى بها لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط المسوّغ في صاحبها .

وذهب الخليل بن أحمد ، ويونس بن حَبيب : إلى أنّ ذلك مما لا يجوز أنْ يُقاس عليه ، وإنّما يُحفظ ما ورد منه .

المحاضرة الحادية عشرة

حكم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

س١٦– ما حكم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر ؟

ج١٦– صاحب الحال قد يكون مجروراً بحرف جر أصلي ، وقد يكون مجروراً بحرف جر زائد . فإن كان مجروراً بحرف جر زائد فلا خلاف في جواز تقديم الحال على صاحبها ، نحو : ما جاء مِنْ أحدٍ راكبا . فراكبا : حال من (أحد) المجرور لفظا بِمِنْ الزائدة ؛ ولذلك يجوز تقديم الحال على صاحبها ؛ فتقول :

ما جاء راكبا مِنْ أحدٍ .

أما إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر أصلي ، نحو : مررتُ بهندٍ جالسةً، ففي تقديم الحال على صاحبها في هذه الحالة خلاف ، بيانه كما يلي :

١- مذهب جمهور النحويين : أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ؛ فلا تقول في المثال السابق : مررت جالسةً بهندٍ .

٢- مذهب الفارسيّ ، وابن بَرْهَان : جواز ذلك ، ووافقهم الناظم بقوله :

" ولا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ " ومنه قول الشاعر :

لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمَانَ صَادِياً إلَيَّ حَبِيباً إنَّها لَحَبِيبُ

فهيمانَ ، وصادياً : حالان متقدِّمان على صاحبهما الضمير (ياء المتكلم) المجرور بحرف جر أصلي ، هو (إلى) .

ومنه قول الشاعر:

فَإِنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ

فَفَرْغاً : حال متقدمة على صاحبها (بقتل) المجرور بحرف جر أصلي ، هو : الباء . أمَّا إذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فتقديم الحال عليه جائز سواء كان مرفوعا ، نحو : جاء ضاحكاً زيدٌ ، أم كان منصوبا ، نحو : رأيت باكيةً هنداً .

حكم مجيء الحال من المضاف إليه

وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إلاَّ إذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيفَا

س١٧- ما حكم مجيء الحال من المضاف إليه ؟

ج١٧- لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا تحقّق في المضاف أحد الشروط الثلاثة الآتية :

١- أن يكون المضاف عاملا في المضاف إليه ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، ونحوها مِمَّا تضمَّن معنى الفعل ، نحو : هذا ضاربُ هندٍ خائفةً . فالمضاف (ضارب)

اسم فاعل يعمل عمل فعله (ضربَ) فهو يطلب الفاعل، والمفعول كما يطلبهما الفعل (ضرب) والفاعل ضمير مستتر ، والمفعول به في
المعنى هو (هند) وبهذا يكون المضاف قد عمل في المضاف إليه ؛ ولذا جاز مجيء الحال (خائفةً) من المضاف إليه (هند) .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ فجميعاً : حال من المضاف إليه الضمير (كُمْ) لأن المصدر (مَرْجع) يعمل عمل فعله ، فالمضاف إليه فاعل في المعنى . ومن ذلك قول الشاعر :

تَقُولُ ابْنَتِي إنَّ انْطِلاَقَكَ وَاحِداً إلى الرَّوعِ يوماً تَارِكِي لا أَبَا لِيَا

فواحدا : حال من المضاف إليه (الكاف) في انْطِلاَقك ؛ وذلك لأن المضاف (انطلاق) مصدر يعمل الفعل فهو يَتَطَلَّب فاعلا كما يتطلبه فعله (انْطَلَقَ) والكاف هي الفاعل في المعنى ، وبذلك يكون المضاف عاملا في المضاف إليه ؛ ولذا جاز مجيء الحال من المضاف إليه .

٢- أن يكون المضاف جُزْءاً حَقِيقياً من المضاف إليه ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾ فإخوانا : حال من الضمير (هم) في ﴿ صُدُورِهِم ﴾ وصدور: مضاف وهو جزء حقيقي من المضاف إليه (هم)، وكما في قوله تعالى : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾

فميتاً : حال من المضاف إليه (أخ) والمضاف (لحمَ) جزء حقيقي منه .

٣- أن يكون المضاف بمنزلة الجزء الحقيقي من المضاف إليه ، فيصحّ حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه فلا يتغيَّر المعنى العام ، كما في قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ فحنيفاً : حال من المضاف إليه (إبراهيم) والمضاف (مِلَّة) كالجزء من المضاف إليه ؛ لأنه يصح الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف بعد حذفه ، فلو قيل في غير القرآن (أن اتّبعْ إبراهيم حنيفاً) لصحَّ المعنى .

ومن ذلك قولك : تَمَتَّعْتُ بجمالِ الحديقةِ واسعةً ، فواسعة : حال من المضاف إليه (الحديقة) والمضاف (جمال) كالجزء من المضاف إليه ؛ لصّحة حذف المضاف والاستغناء بالمضاف إليه عنه ؛ فتقول تمتَّعت بالحديقةِ واسعةً .

فإذا لم يكن المضاف واحداً من الأمور الثلاثة المذكورة لم يَجُزْ أن يجيء الحال منه ؛ فلا تقول : جاء غُلاَمُ هندٍ ضاحكةً – خلافاً للفارسيّ – لأن المضاف

(غلام) ليس مما يعملُ عملَ فعلِه ، ولا هو جزء من المضاف إليه ، ولا مثل جُزْئِه .

قال الشارح : وقول ابن الناظم " إنّ هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف " ليس بِجَيِّد فإنّ مذهب الفارسي جوازها ، كما تقدم .

حكم تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرِّف أو الصِّفة التي تشبهه

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَ مُسْرِعاً ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا

س١٩– اذكر أنواع العامل في الحال .

ج١٩– العامل في الحال نوعان :

١– عامل لفظي ، والمراد به : الفعل المتصرِّف ، أو صِفَة تُشْبِه الفعل المتصرَّف . والمراد بالصَّفة : ما تضمَّن معنى الفعل وحروفه ، وقَبِل التَّأنيث ، والتَّثنية ، والجمع : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصِّفة المشَبَّهة .

٢– عامل معنوي ، والمراد به هنا : اللفظ الذي يعمل بسبب ما تضَمَّنَه من معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة ، وحروف التَّمَنِّي ، والتَّشْبِيه ، والتَّرَجِّي ، وغيرها .

وليس المراد بالعامل المعنوي في هذا الموضع الابتداء الذي يعمل في المبتدأ الرَّفع ، ولا التجرُّد من الناصب ، والجازم الذي يعمل في الفعل المضارع الرّفع ، وإنما المراد : ما تضمَّن معنى الفعل دون حروفه .

س٢٠– ما حكم تقديم الحال على عاملها اللفظي ؟

ج٢٠– يجوز تقديم الحال على عاملها (ناصبها) بأحد شرطين ، هما :

١– أن يكون العامل فعلا مُتَصَرِّفاً .

٢– أن يكون العامل صِفة تُشبه الفعل المتصرِّف .

فمثال تقديم الحال على الفعل المتصرِّف ، قول الناظم : مُخْلِصاً زيدٌ دعا .

فَدَعَا : فعل متصرِّف ؛ ولذلك جاز تقديم الحال (مخلصا) عليه .

ومثال تقديمه على الصِّفة التي تُشبه الفعل المتصرِّف ، قول الناظم : مُسْرِعاً ذا رَاحِلٌ .

فراحل : اسم فاعل يُشبه الفعل المتصرِّف (رَحَل) في معناه وحروفه ، ويقبل التأنيث ، والتثنية ، والجمع ؛ ولذا جاز تقديم الحال (مسرعاً) عليه .

فإن كان الناصب للحال فعلا غير متصرف لم يَجُزْ تقديمها عليه ، نحو :

ما أحسنَ زيداً ضاحكاً ، فلا يصحّ قولك : ضاحكا ما أحسنَ زيداً ؛ لأنَّ فعلَ التَّعَجُّبِ غيرُ متصرفٍ في نفسه فلا يتصرَّف في معموله بالعمل فيه .

وكذلك إن كان الناصب للحال صِفة لا تُشبه الفعل المتصرف ، كأفعل التفضيل لم يَجز تقديم الحال عليه ، نحو : زيدٌ أحسنُ من عمرٍو ضاحكاً ، فلا يصح قولك : زيدٌ ضاحكاً أحسنُ من عمرٍو ؛ لأن أفعل التفضيل لا يُثَنَّى ، ولا يُجْمع ، ولا يُؤَنَّثُ فَأَشْبَهَ الجوامد فلم يتصرف في نفسه ، ولذلك لم يتصرَّف في معموله بالعملِ فيه .

المحاضرة الثانية عشرة

حكم تقدّم الحال على عاملها الْمَعْنَوِيّ

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لاَ حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلاَ

كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فى هَجَرْ

س٢٢– ما حكم تقديم الحال على عاملها المعنوي ؟

ج٢٢– عرفنا فيما سبق أن العامل المعنوي ، هو ما تضمَّن معنى الفعل دون حروفه :كأسماء الإشارة ، وحروف التَّمَنِّي ، والتَّشْبِيه ، والتَّرَجِّي، والتَّنْبِيه ، والنداء ، والاستفهام الذي يُقصد به التَّعجب ، والظرف ، والجار والمجرو ر .

فهذه العوامل مُتَضَمِّنة معنى الفعل دون حروفه ، فاسم الإشارة يعمل في الحال ؛ لأنه متضمِّن معنى الفعل (أُشِيرُ) وحرف التَّمني (ليت) متضمِّن معنى الفعل (أَتَمَنَّى) وحرف التشبيه (كأنّ) متضمِّن معنى الفعل (أُشَبِّهُ) ... وهكذا .

أمَّا حكم تقديم الحال على العامل المعنوي فغير جائز ؛ تقول : تلك هندٌ مُتَحَجِّبَةً ، وليت زيداً أميراً أخوك ، وكأنّ زيداً راكباً أَسَدٌ ، ولعلّ زيداً أميراً قادمٌ ، وهاأنت زيدٌ راكباً ، ويأيها الرجلُ قائماً ، وزيدٌ في الدار قائما ، وزيدٌ عندك قائماً .

ولا يجوز تقديم الحال في هذه الأمثلة على عاملها ؛ لأن العامل معنوي ؛ فلا تقول : متحجِّبةً تلك هندٌ ، ولا : راكبا كأنَّ زيداً أسدٌ ، ولا : أميراً ليت زيداً أخوك....وهكذا في الباقي .

أما إذا كان العامل ظرفاً ، أو جارّاً ومجروراً فَيَنْدُرُ تقديم الحال عليه ، نحو :

زيدٌ قائماً عندك ، ونحو : سعيدٌ مستقراً في هَجَر . ومنه قوله تعالى :

﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ في قراءة مَنْ كَسَرَ (التاء) في مطويّات، (وهي قراءة شاذَّة) وأجاز الأخفش تقديم الحال على شبه الجملة قياساً .

حكم تقديم الحال إذا كان العامل أفعل التفضيل

وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

س٢٣– ما حكم تقديم الحال إذا كان العامل أفعل التفضيل ؟

ج٢٣– تَقَدَّمَ في س٢٠ أنّ أفعل التفضيل لا يعمل في الحال المتقدِّمة فلا يجوز تقديم الحال عليه ، واسْتُثْنِي من ذلك هذه المسألة ، وهي: إذا كان العاملُ أفعلَ التفضيلِ يقتضي حَالَيْن ، تدل إحداهما على أنّ صاحبها في طَوْرٍ من أطواره أفضل من نفسِه ، أو غيره في الحال الأخرى ؛ فالأحسن هنا أَنْ تتقدّم إحداهما على أفعل التفضيل ، وتتأخَّر الثانية ، وذلك نحو: زيدٌ قائماً أحسنُ منه قاعداً ، وزيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو مُعَاناً .

ففي المثال الأول (قائما ، وقاعدا) : حالان منصوبان عاملهما أفعل التفضيل (أحسن) ، وفي المثال الثاني (مفردا ، ومعانا) حالان منصوبان عاملها أفعل التفضيل (أنفعُ) وإذا تأملت المثالين تجد أنّ (زيد) في طور القيام مُفَضَّل على نفسه في طور القعود من جهة (الْحُسْن) وهو مُفضَّل على غيره (عمرو) في حال الإفراد من جهة النَّفع .

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ،ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول: زيدٌ قائماً قاعداً أحسنُ منه ، ولا تقول: زيدٌ أحسنُ منه قائما قاعداً .

وإعرابهما (حالاً) هو مذهب الجمهور ، وزعم السِّيرافي أنهما خبران منصوبان بـ (كان) المحذوفة ، والتقدير : زيدٌ إذا كان قائماً أحسنُ منه إذا كان قاعداً ، وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان مُعَاناً .

حكمُ تَعَدُّدِ الحال

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

س٢٤– ما حكم تعدُّد الحال ؟

ج٢٤– لتعدُّد الحال حكمان : جائز ، وواجب . وحالة الجواز هي التي أشار إليها الناظم في هذا البيت ، وإليك البيان :

أولا : التعدّد الجائز ، يجوز تعدّد الحال سواء كان صاحبُها مفرداً ، أم متعدِّداً .

فمثال تعدّد الحال وصاحبها مفرد : جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً . فراكبا ، وضاحكا : حالان ، وصاحبهما واحد ، هو (زيد) والعامل فيهما الفعل (جاء) ومثال تعدّد الحال وصاحبها

متعدِّد : لقيت هِنداً مُصْعِداً مُنْحَدِرةً . فَمُصْعِداً : حال من التاء في (لقيتُ) ومُنْحدِرَةً : حال من (هند) والعامل فيهما (لَقِيت) ومنه قول الشاعر : لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفاً مُنْجِدَيْهِ فَأَصَابُوا مَغْنَماً

فخائفا : حال : من (ابني) ومُنجِديه : حال من (أخويه) والعامل فيهما (لَقِيَ) .

فعند تعدّد الحال وتعدّد صاحبها تُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى صاحبها الذي يناسبها عند ظهور المعنى ، أمَّا إذا لم يَظْهر المعنى فيُجْعَل أوَّل الحالين لثاني الاسمين ، وثانيهما لأوّل الاسمين . ففي قولك : لقيتُ زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً ، لم يظهر المعنى فَلِمَنِ الصعود؟ ولِمَنِ الانحدار ؟ ولذلك يكون مصعداً حال من (زيد) ومنحدراً حال من (التاء) .

الحال المؤَكِّدَة لعاملها

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فى نَحْوِ : لاَ تَعْثُ فى الأَرْضِ مُفْسِدَا

س٢٥– اذكر أقسام الحال باعتبار التأكيد ، وعدمه .

ج٢٥– تنقسم الحال بهذا الاعتبار إلى قسمين : مُؤَكِّدة ، وغير مُؤَكِّدة . وتنقسم المؤَكِّدة إلى قسمين : مُؤَكِّدة لعاملها ، ومُؤَكِّدة لمضمون الجملة ، أمَّا غير المؤَكِّدة فهي ماسوى هذين القسمين .

س٢٦– ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج٢٦– مراده : بيان القسم الأول من الحال المؤَكِّدة ،وهي ما أَكَّدَت عاملها . والحال المؤَكِّدة لعاملها هي :كلُّ وَصْف دلّ على معنى عامله ، وخالفه لفظاً

(وهو الأكثر) وقد يوافقه لفظا (وهو دون الأول في الكَثْرة) فمثال المخالف لفظاً ، قول الناظم : لا تعثُ في الأرضِ مفسداً . فمفسداً : حال دلّت على معنى العامل (لا

تَعْث) ولكنها مختلفة عنه في اللفظ . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ ومثال الموافق لفظاً ، قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ .

الحال المؤكِّدة لمضمون الجملة

وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

س٢٧– ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج٢٧– مراده : بيان القسم الثاني من أقسام الحال المؤكِّد ، وهو : ما أكَّدت مضمون الجملة . وشرط الجملة : أن تكون اسمية ، وجُزْآها معرفتان جامدان ، نحو : زيدٌ أخوك عطوفاً ، ونحو : أنا زيدٌ معروفاً .

فعطوفاً ، ومعروفا : حالان مُؤكِّدان لمضمون الجملة الاسميّة التي قبلهما ،

وأجزاء الجملتين (أي : المبتدأ والخبر) جامدان ، والعامل في الحال محذوف وجوبا ، تقديره في الجملة الأولى : زيدٌ أخوك أَحُقُّه عَطُوفاً ، أو : أَعْرِفُه ، أو : أَعْلَمُه ، والتقدير في الثانية : أنا زيدٌ أُحَقُّ معروفا ، أو : أُعْرَفُ ، أو أُعْلَمُ .

ومن الشواهد قول الشاعر :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِها نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يالَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

فمعروفا : حال أَكَّدت مضمون الجملة التي قبلها .

ولا يجوز تقديم هذه الحال على الجملة التي قبلها ؛فلا تقول: عطوفاً زيدٌ أخوك ، ولا : معروفاً أنا زيدٌ .

وكذلك لا يجوز توسُّطها بين المبتدأ والخبر ؛ فلا تقول : زيدٌ عطوفاً أخوك .

الحال الجملة

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

* س٢٨- اذكر أقسام الحال باعتبار كونها مفردة ، وغير مفردة .

ج٢٨- الحال بهذا الاعتبار تنقسم إلى ثلاثة أقسام ، هي :

١- حال مفردة ، نحو : جاء الطالبُ ضاحكاً ، وجاء الطالبانِ ضاحِكَيْنِ ، وجاء الطلابُ ضَاحِكِينَ . والمراد بالمفرد ، ما ليس بجملة .

٢- حال جملة ، وهي نوعان :

أ- جملة اسمية ، نحو : جاء الطلابُ وهم يضحكون ، ونحو : وصلت مكَّة والشمسُ تغربُ .

ب- جملة فعلية ، نحو : جاء الطلابُ يضحكون ، ونحو : جاء الطالب وقد انتهى الدَّرس .

٣- حال شبه جملة ، نحو : رأيت الهلال بين السَّحابِ ، ونحو قوله تعالى :

﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ .

س٢٩- ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج٢٩- مراده : بيان الحال الجملة ، فَذَكَرَ أنّ الحال الجملة تجيء في موضع المفرد فتأخذ محلَّها وإعرابها ، فتكون الجملة في محل نصب حال ؛ ذلك لأنّ الأصل في الحال الإفراد ، كالخبر، والصِّفة ؛ فإنَّ أصلهما الإفراد أيضاً ، وتقع الجملة موقعهما .

فمن أمثلة وقوع الحال جملة ، قول الناظم : جاء زيدٌ وَهْوَ ناوٍ رِحْلَةً ، وكما في قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴾ .

س٣٠- اذكر شروط الحال الجملة .

ج٣٠- يشترط للحال الجملة أربعة شروط ، هي :

١- أن تشتمل الجملة على رابط يربطها بصاحب الحال .

والرابط ثلاثة أنواع :

أ- الضمير وَحْده ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴾ فالرابط في (يبكون) الضمير (واو الجماعة) وهو عائد إلى صاحب الحال (واو الجماعة) في جاءوا ، ونحو قولك : جاء الطفل يبكي ، الرابط : ضمير مستتر فاعل (يبكي) ، ونحو : جاء زيدٌ يَدَهُ على رأسه .

ب- الواو وَحْدها ، نحو : وصلت مكةَ والشمسُ تَغْرُبُ ، ونحو : جاء زيدٌ وعمرو قائمٌ . فالواو هي الرابط ، وتُسمَّى : واو الحال ، وواو الابتداء . وعلامتها صِحَّة وقوع (إِذْ) موقعها ؛ فتقول في التقدير : جاء زيدٌ إِذْ عمرٌو قائم (والمعنى صحيح) .

ج- الضمير ، والواو مَعاً ، نحو : جاء زيدٌ وهو ناوٍ رِحْلَةً . فالواو ، والضمير (هو) رابطان عائدان إلى صاحب الحال (زيد) ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾ .

المحاضرة الثالثة عشرة

نوع الرابط في الحال الجملة الفعلية

التي فعلها مضارع مثبت

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيراً وَمِنَ الوَاوِ خَلَتْ

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

س٣١– ما نوع الرابط في الحال الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت ؟

ج٣١– إذا كان الحال جملة فعلية فعلها مضارع مثبت فالرابط فيها الضمير فقط ،ولا يجوز أن تقترن بالواو ، نحو : جاء زيدٌ يضحك . فالرابط : ضمير مستتر تقديره (هو) فاعل يضحك ، ولا يجوز دخول الواو ؛ فلا تقول : جاء زيدٌ ويضحك . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴾ ومن الأمثلة : جاء عمرو تُقَادُ الجَنَائِبُ بين يديه . فالرابط : الضمير في (يديه) .

فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره دخول الواو على الفعل المضارع المثبت الواقع حالاً أُوِّل على إضمار مبتدأ بعد الواو ، ويكون المضارع خبراً عن المبتدأ – وهذا هو المراد من البيت الثاني – ومثال ذلك قولهم : قمتُ وأَصُكُّ عينَه . فأصُك : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا) والجملة الفعليّة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : قمت وأنا أصُك عينه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال . ومن ذلك قول الشاعر :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكاً

ظاهر البيت يدلّ على أن الفعل المضارع المثبت الواقع حالاً مسبوق بالواو ، وذلك الظاهر غير صحيح ؛ فإن جملة الفعل المضارع (أرهنهم) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أرهنهُم ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

نوع الرابط في كلِّ جملة حالية
لم تُصَدَّر بفعل مضارع مُثْبَت

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

س٣٢– اذكر أنواع الجملة الحالية .

ج٣٢– الجملة الحالية نوعان :

١– جملة اسمية ، وهي إما مُثبتة ، أو منفيَّة .

٢– جملة فعلية ، وفعلها إما مضارع ، أو ماض .
وكلٌّ واحد منهما إمَّا مثبت ، أو منفي .

س٣٣– ما نوع الرابط في الجملة الحالية التي لم تُصدَّر بفعل مضارع مُثبت ؟ مع التمثيل لما تقول .
ج٣٣– كلّ جملة حالية لم تُصدَّر بفعل مضارع مثبت جاز فيها أن يكون الرابط الواو وحدها ، أو الضمير وحده ، أو بهما معاً فيدخل في ذلك كل أنواع الجملة الحالية ما عدا المضارع المثبت فالرابط فيه الضمير فقط – كما ذكرنا ذلك سابقاً – وإليك الآن الأمثلة على تنوُّع الرابط في الجمل الحالية التي لم تُصدَّر بفعل مضارع مثبت .

١– الجملة الاسمية : جاء زيدٌ وعمرٌو قائمٌ ، ونحو : جاء زيدٌ يده على رأسه ، ونحو : جاء زيدٌ ويده على رأسه . فالرابط في الجملة الأولى : الواو فقط ، وفي الثانية الضمير فقط ، وفي الثالثة : الواو ، والضمير معاً .
٢– الجملة الفعلية التي فعلها مضارع منفي بغير (لا ، وما) كما في قوله تعالى : ﴿ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ ﴾ الرابط الضمير (هم) ونحو : جاء زيدٌ لم يضحكْ ، الرابط : ضمير مستتر ، ونحو : جاء زيدٌ ولم يضحك ، الرابط : الواو والضمير المستتر ، ونحو : جاء زيدٌ ولم يَقُمْ عمرو ، الرابط الواو وحدها .

وأمَّا الفعل المضارع المنفي بـ (لا) فقد ذكر النَّاظم في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو ، كالمضارع المثبت ، وأنّ ما ورد ممَّا ظاهره ذلك يُؤَوَّل على إضمار مبتدأ ،كقراءة ابن ذَكْوَان قوله تعالى : ﴿ فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾

(بتخفيف النون) والتقدير : وأنتما لا تتَّبعان ، فـ (لا تتَّبعان) خبر لمبتدأ محذوف .
وأمَّا الشارح فقد أجاز دخول الواو على المضارع المنفيَّ بـ (لا) فتقول : جاء زيد ولا يضربُ عمراً .

ويمتنع كذلك اقتران الجملة الفعلية بالواو إذا كان المضارع منفيا بـ (ما) وقيل : يجوز الوجهان ، نحو : جاء زيدٌ وما يضحك ، وجاء زيدٌ ما يضحك .

٣- الجملة الفعلية التي فعلها ماض مثبت ، نحو : جاء زيدٌ وقد قام عمرو، الرابط : الواو وحدها ، ونحو : جاء زيدٌ قد قام أبوه ، الرابط : الضمير وحده في (أبوه) ونحو : جاء زيد وقد قام أبوه ، الرابط : الواو والضمير معاً .

* جملة الحال إذا كانت فعلا ماضيا مثبتا اقترنت بقَد،كما في الأمثلة السابقة . *

٤- الجملة الفعليّة التي فعلها ماضٍ منفيّ ، نحو : جاء زيدٌ وما قام عمرو ، الرابط : الواو وحدها ، ونحو : جاء زيد ما قام أبوه ، الرابط : الضمير وحده ، ونحو : جاء زيد وما قام أبوه ، الرابط : الواو والضمير معا .

س٣٤- اذكر الجمل الحالية التي يمتنع اقترانها بالواو .

ج٣٤- الجمل الحالية التي يمتنع اقترانها بالواو ، هي :

١- جملة الفعل المضارع المثبت .

٢- جملة الفعل المضارع المنفي بـ (لا) كما في قوله تعالى: ﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾ .

(م) ٣- جملة الفعل المضارع المنفي بـ (ما) كقول الشاعر :

عَهِدْتُك مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيبِ صَبًّا مُتَيَّماً

٤- الجملة المعطوفة على حال قبلها ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ فجملة (هم قائلون) معطوفة على (بياتا) .

٥- الجملة المؤكِّدة لمضمون جملة قبلها، نحو قولك : هو الحقُّ لا شَكَّ فيه ، وكما في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ فجملة (لا ريبَ فيه) حال مؤكدة لمضمون (ذلك الكتاب) .

وبعض الْمُعْرِبِينَ يجعلون جملة (لا ريبَ فيه) خبر للمبتدأ (ذلك) .

٦- الجملة التي تقع بعد إلاَّ سواء أكانت الجملة اسمية ، نحو : ما صاحبتُ أحداً إلاَّ زيدٌ خيرٌ منه ، أم كانت فعلية فعلها ماضٍ ، كما في قوله تعالى :

﴿ يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ مَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾

وأما قول الشاعر :

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلاَّ وَكَانَ لَمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرَا .

فهو شاذٌ . وقيل : قليل لا شاذٌ ؛ وذلك لأن الشاعر أدخل الواو على الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مع أنها مسبوقة بـ (إلاَّ) .

٧- الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مَسْبُوق بـ (أو) العاطفة ، نحو : لأَضْرِبَنَّه حَضَرَ أو غَابَ . ومن ذلك قول الشاعر :

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيراً جَارَ أَوْ عَدَلاَ وَلاَ تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلاَ (م)

حكم حذف العامل في الحال

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

س٣٥ ما حكم حذف العامل في الحال ؟

ج٣٥ لحذف عامل الحال ثلاثة أحكام ، هي :

١- وجوب الحذف ٢- جواز الحذف ٣- وجوب ذِكْره،ولا يجوز حذفه .

س٣٦- ما المواضع التي يجب فيها حذف عامل الحال ؟

ج٣٦- يجب حذف عامل الحال في المواضع الآتية :

١- في الحال المؤكِّدة لمضمون الجملة ، نحو : زيدٌ أخوك عطوفاً ، والتقدير : أَحُقُّه عطوفاً ، أو أَعْرِفُه عطوفاً .

٢- في الحال النائبة مناب الخبر ، نحو : ضَرْبي زيداً قائماً ، والتقدير : إذا كان قائماً (قد سبق بيان ذلك في باب المبتدأ والخبر ، فارجع إليه) .
٣- في الحال الدَّالة على زِيَادَة ، أو نَقْص بالتَّدْرِيج ، نحو : اشتريته بدرهمٍ فَصَاعِداً ، ونحو : تصدَّقت بدينارٍ فَسَافِلاً (فصاعِداً ، وسَافِلا) حالان ، أُوْلاَهُمَا : تدلّ على الزيادة (صاعداً) والثانية : تدلّ على النقص (سَافِلا) وعاملهما محذوف وجوبا ، وكذلك صاحب الحال محذوف وجوباً ، والتقدير : فَذَهَبَ الثَّمنُ صاعداً ، وذَهَبَ المتَصَدَّقُ به سافلاً .

ولا بد من اقتران الحال المفردة (فصاعداً ، فسَافلا) بالفاء العاطفة ، أو ثُمَّ . والكوفيون يُجيزون (الواو) أيضاً .

س٣٧- ما المواضع التي يجوز فيها حذف عامل الحال ؟
ج٣٧- يجوز حذف عامل الحال إذا دلّ عليه دليل ، نحو قولك لصديقك : كيف جئتَ ؟ فيقول (راكباً) ويجوز ذِكره ؛ فيقول (جئت راكباً) ونحو قولك : بَلَى مُسْرِعاً ، لمن قال لك : ألَمْ تَسِرْ ، والتقدير : بلى سِرْتُ مسرعاً . ومنه قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾ والتقدير- والله أعلم- بلى نَجْمَعُها قادرين .

المحاضرة الرابعة عشرة

التَّمْيِيزُ

تعريفه ، والعامل فيه

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ
كَشِبْرٍ أَرْضاً وَقَفِيزٍ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرَا

س١– عرِّف التمييز ، مع التمثيل له ، وماذا يُسَمَّى ؟

ج١– التمييز : هو كلّ اسم نكرة مُتَضَمِّن معنى (مِنْ) الْبَيَانِيَّة لِبَيَانِ ما قبله مِنْ إجمال ، نحو : طابَ زيدٌ نفساً ، وعندي شِبْرٌ أَرْضاً .

والتمييز فَضْلة ، كالمفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمستثنى ، والحال .

ويُسَمَّى : مُفَسِّراً ، وتَفْسِيراً ، ومُبَيِّناً ، وتَبْيِيناً ، ومُمَيِّزاً ، وتَمْيِيزاً .

س٢– بِمَ احْتُرِزَ من التعريف السَّابق ؟ وماذا يشمل قوله في التعريف : لبيان ما قبله مِن إجمال ؟

ج٢– بقوله (مُتَضمن معنى مِنْ) احْتُرز من الحال ؛ لأنها متضمنة معنى (في) .

وبقوله (لبيان ما قبله) احترز مما تضمَّن معنى (مِنْ) وليس فيه بيان لما قبله ، كاسم (لا) النافية للجنس ، نحو : لا رجلَ قائمٌ ؛فإن التقدير: لا مِنْ رجلٍ قائمٌ.

ويشمل قوله (لبيان ما قبله مِن إجمال) نوعي التّمييز ، وهما : تمييز الذَّات ، وتمييز النِّسْبَة فهما يُبَيِّنَانِ إجمال الذات ، وإجمال النِّسبة .

س٣– عرِّف تمييز الذَّات ، مع التمثيل والتوضيح . وما العامل في نصبه ؟

ج٣– عرفنا أنّ التمييز نوعان ، تمييز ذَات ، وتمييز نِسْبة .

أولاً : تمييز الذّات ، ويُسمَّى تمييز المفرد ؛ لأنه يُزِيلُ الإبهام عن كلمة واحدة ، أو ما هو بمنزلتها . ويُسمَّى تمييز ذات ؛ لأن الغالب في الكلمة التي يُزيل إبهامها أن تكون جسماً محسوساً .

تعريف تمييز الذات ، هو : الواقع بعد المقادير ، أو ما يُشْبِهُهَا .

والمقادير أربعة أنواع ، هي :

١– الْمَمْسُوحَاتُ (الْمَقَايِيسُ) نحو : له شِبْرٌ أرضاً ، واشتريت متراً قماشاً .

فَشِبْرٌ ، ومتراً : من المقاييس التي يُقَاس بها ، وهما كلمتان مفردتان لهما ذات ، (أي : جسم مَحْسُوس) وذُكِرَ بعدهما التمييز (أرضاً ، وقماشا) لتوضيح ، وبيان ، وتعيين المراد بالكلمتين السابقتين لهما ، فلو قلنا : اشتريت متراً ، لاحتمل أموراً كثيرة : قماشاً ، أرضاً ، ورقاً ، حَبْلا ، خَشَباً ... إلخ ، وعندما ذكرنا التمييز (قماشاً) زال الإبهام وتعيَّن المراد ...وهكذا في كلّ ما هو آتٍ .

٢– الْمَكِيلاَتُ ، نحو : له قَفِيزٌ بُرًّا (القَفِيزُ : مِكيال قديم) ونحو : تَصَدَّقْتُ بصاعٍ تَمْراً ، ونحو : عندى مدٌّ شعيراً . (المدّ : مكيال قديم) .

٣– الْمَوْزُونَاتُ ، نحو : له مَنَوَانِ عَسَلاً وتَمْراً (الْمَنَوان : معيار للوزن قديماً) ونحو : اشتريت غِرَاماً ذهباً .

٤– الأَعْدَادُ ، نحو عندي عِشرون دِرهماً ، أو كِنَايّة عن الأعداد ، نحو :كم كتاباً عندك ؟ عندي كذا كتاباً (فكم ، وكذا) كِناية عن العدد .

والعامل في نصب تمييز الذات ، هو : ما فَسَّرَه التمييز (أي: المقادير وشِبْهها) .

س٤- عرَّف تمييز النَّسبة ، مع التوضيح والتمثيل . وما العامل في نصبه ؟

ج٤- تمييز النِّسبة ، ويسمَّى تمييز الجملة ؛ لأنه يوضِّح ويفسِّر جملة مُبْهَمَة النِّسبة قبله ، نحو : حَسُنَ الطالبُ خُلُقاً . فخُلُقاً : تمييز نِسبة ؛ لأنه يُفسِّر جملة (حَسُنَ الطالب) ويُزيل الإبهام عنها ، فلو قلنا : حَسُن الطالب ، لاحتمل أموراً كثيرة ، هل حَسُن بالنِّسبة إلى خُلُقِه ، أو بالنِّسبة إلى عمله ، أو إلى خَطِّه ... إلخ وعندما ذَكَرْنا كلمة (خُلُقاً) زال هذا الإبهام عن الجملة المذكورة .

تعريف تمييز النِّسبة ، هو : ما مَيَّزَ جملةً مبهمةَ النِّسبةِ قبلَه ، وبيَّن ما تَعَلَّقَ به العامل ، كالفاعل ، والمفعول به .

والمراد ببيان ما تعلَّق به العامل: أنّ تمييز النِّسبة إمَّا أنْ يكون منقولاً من الفاعل، نحو : طابَ المدرسُ نفساً (فنفساً) تمييز منقول من الفاعل ، والأصل : طابتْ نفسُ المدرسِ . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ أو يكون منقولاً من المفعول به ، نحو: غرستُ الأرضَ شجراً ، والأصل: غرستُ شجرَ الأرضِ . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ (أي : فجَّرنا عيونَ الأرضِ) .

والعامل في نصب تمييز النِّسبة ، هو : العامل الذي قبله (أي : الفعل المذكور قبله ، أو شبهه) . وهذا هو الصحيح ، وهو مذهب سيبويه .

* وظاهر كلام الناظم في قوله : " يُنْصَبُ تمييزاً بما قد فَسَّرَه " يدلّ على أنّه يرى أنّ العامل في تمييز النِّسبة ، هو ما فَسَّره (أي: الجملة التي قبله) .

وذكر الأشموني : أنّ كلام النّاظم يحتمل المذهبين . *

أحكام تمييز الذات

وَبَعْدَ ذِى وَشِبْهِهَا اجْرُرْه إِذَا أَضَفْتَهَا كَ مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا
وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا

س٥- اذكر أحكام تمييز الذات الإعرابيَّة .

ج٥- لتمييز الذّات ثلاثة أحكام ، هي :

١- جواز النّصب ، نحو : له شِبْرٌ أرضاً ، ومُدٌّ حِنْطَةً ، وكِيسٌ دقيقاً .

٢- جواز الجرّ بـ (من) البيانية ، نحو : له شبرٌ مِنْ أرضٍ ، ومُدٌّ مِنْ حِنْطَةٍ ، وكيسٌ مِن دقيقٍ . وسيأتي بيان هذا الحكم فيما بعد .

٣- جواز الجرّ بالإضافة ، نحو : له شبرُ أرضٍ ، ومُدُّ حِنْطَةٍ ، وكيسُ دقيقٍ . وللتمييز الواقع بعد ما يُشبه المقدار حكم خاصٌّ به ، وهو : إنْ أُضيف الدَّال على المقدار إلى غير التمييز وجب نصب التمييز ، كما في قوله تعالى :

﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ فملء : دالّ على المقدار وأُضيف إلى كلمة (الأرض) وهي ليست التمييز ؛ ولذا وجب نصب التمييز (ذهبا) ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾ ونحو قولهم : ما في السَّماءِ قَدْرُ راحةٍ سَحَاباً .

ويجوز جرّه بـ (مِنْ) فتقول : ما في السماء قدر راحةٍ مِنْ سَحَابٍ .

أما الإضافة فممتنعة في هذه الحالة .

وقد أشار الناظم إلى أنّ هذه الأحكام تختصُّ بتمييز الذات بقوله : " وبعد ذي وشبهها " (أي : بعد هذه المقادير المذكورة في البيت السابق ، وما يشبهها) .

* تمييز العدد : سَتَأتي أحكامه في باب (العدد) في الجزء الرابع إن شاء الله تعالى ، وسنذكرها هنا باختصار :

١- الأعداد من : ٣- ١٠، تمييزها جمع مجرور بالإضافة ، نحو : جاء ثلاثةُ طُلاَّبٍ ، وثلاثُ طالباتٍ .

٢- الأعداد من : ١١- ٩٩، تمييزها مفرد منصوب ، نحو : جاء أحدَ عشرَ طالباً ، وإحدى عشرةَ طالبةً .

٣- الأعداد من : ١٠٠ فأكثر ، تمييزها مفرد مجرور بالإضافة ، نحو : جاء مائةُ طالبٍ وطالبةٍ ، وحجَّ هذا العامَ مليون حَاجٍّ وحَاجَّةٍ . *

المحاضرة الخامسة عشرة

حكم التمييز الواقع بعد أَفْعَل التَّفضيل

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ مُفَضِّلاً كَـ أَنَتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ

س٦- ما حكم التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل ؟

ج٦- التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل : إن كان فاعلا في المعنى وجبَ نصبه ، وإنْ لم يكن فاعلا في المعنى وجبَ جرُّه بالإضافة .

فمثال الفاعل في المعنى : أنت أَعْلَى مَنْزِلاً وأكثرُ مالاً . فمنزلا ، ومالا : تمييزان يجب نصبهما ؛ لوقوعهما بعد أَفْعَل التفضيل ، وهما فاعلان في المعنى .

وضَابِطُ ما هو فاعل في المعنى : أنْ يَصْلُحَ جَعْلُه فاعلا بعد جَعْل أفعل التفضيل فِعْلا ، فإذا جعلتَ أفعل التفضيل في المثالين السابقين فعلا وقع التمييز فاعلا ؛ فتقول : أنت عَلاَ منزلُك ، وكَثُرَ مَالُكَ .

وكذلك يجب نصبه إذا كان التمييز فاعلا في المعنى ، وأضيف أفعل التفضيل إلى غير التمييز ، نحو : أنت أعلى الناسِ منزلاً .

ومثال ما ليس بفاعل في المعنى : زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، وهندٌ أَفْضَلُ امرأةٍ .

فرجلٍ ، وامرأةٍ : يجب جرُّهما بالإضافة ؛ لأنهما ليسا فَاعِلَيْن في المعنى .

وضَابِطُ ما ليس فاعلا في المعنى : أنْ يكون أفعل التفضيل بعضاً من جِنْسِ التمييز مع صِحَّة وضع لفظ (بعض) موضع أفعل التفضيل .

ففي المثالين السابقين ؛ تقول : زيدٌ بعضُ الرجال ، وهند بعض النساء ، (أي : زيد بعض جنس الرجال ، وهند بعض جنس النساء) لكن إذا أُضيف أفعل التفضيل إلى غير التمييز فإن التمييز يكون منصوباً وجوباً حينئذ ، نحو : أنت أفضلُ النَّاسِ رَجُلاً ، وأنت أعلى الناس منزلاً .

وقوعُ التمييزِ بعد التَّعَجُّبِ

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ كَـ أَكْرِمْ بِـأَبِي بَكْرٍ أَبَا

س٧– ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج٧– مراده : بيان أن تمييز النّسبة يقع بعد كلِّ ما يدلّ على تعجّب .

وقيل : إنّ المراد نصب التمييز وجوبا إذا وقع بعد التعجُّب ، ويمتنع جرُّه بالإضافة ، نحو : ما أَحْسَنَ زيداً رجلاً ، وأَكْرِمْ بأبي بكرٍ أبا ، ولله دَرُّكَ عالماً ، وحَسْبُك بزيدٍ رَجُلاً ، وكفى به عالماً .

س٨– قال الشاعر : بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَقَارَهْ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ

عيِّن الشاهد في البيت ، وما وجه الاستشهاد ؟

ج٨– الشاهد : جَارَه . وجه الاستشهاد : وقعت (جاره) تمييزاً بعد ما دلّ على التَّعجب ، وهو قوله (ما أَنْتِ) وهو من تمييز النِّسبة ؛ لأن الضمير المذكور في الكلام للمخاطب ، فالمراد به معلوم .

وذهب جمهرة من النّحاة إلى أنه (حال) وليس تمييزاً .

حكم جرِّ التَّمييز بـ (مِنْ) البيانيَّة

وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ وَالفَاعِلِ الْمَعْنَى كَ طِبْ نَفْساً تُفَدْ

س٩– ما حكم جرّ التمييز بِمِنْ البيانيّة ؟

ج٩– يجوز جرّ التمييز بـ (مِنْ) إِنْ لم يكن فاعلا في المعنى ، ولا تمييزاً لِعَدَد ؛ فتقول : عندي شبْرٌ من أرضٍ ، وقَفِيزٌ من بُرٍّ ، ومَنَوانِ من عَسَلٍ وتَمْرٍ ، وغرست الأرضَ من شجرٍ ؛ ولا تقول : طابَ زيدٌ من نفسٍ ؛ لأن التمييز فاعل في المعنى ، والأصل : طَابَتْ نَفْسُ زيدٍ ؛ ولا تقول : عندي عشرون من دِرهمٍ ؟ لأنّ (درهم) تمييز عدد .

حكم تقديم التّمييز على عامله

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

س١٠– ما حكم تقديم التمييز على عامله ؟

ج١٠– مذهب سيبويه : أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان العامل مُتصرّفا أم غير متصرّف ؛ فلا تقول : نفساً طابَ زيدٌ ، ولا : عندي درهماً عشرون . فالعامل في المثال الأول (طاب) متصرّف ، وفي المثال الثاني (عشرون) غير متصرّف ، وفي كلا المثالين لا يجوز تقديم التمييز ، وذلك على مذهب سيبويه . وأجاز الْكِسَائِيُّ ، والْمَازِنِيُّ ، والْمُبَرِّدُ : تقديمه على عامله المتصرّف ؛ فتقول : نفساً طابَ زيدٌ ، وشَيْباً اشْتَعَلَ الرأْسُ .

ومنه قول الشاعر :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وقول الشاعر :

ضَيَّعْتُ حَزْمِى فى إِبْعَادِى الأَمَلاَ وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِى اشْتَعَلاَ

ففي هذين الشاهدين تقدّم التمييز (نفساً،وشيباً) على عاملهما (تطيبُ،واشتعلَ)

وهو عند الجمهور: ضرورة لا يُقَاسُ عليه ، واستشهد بذلك المبّرد ، والكسائيّ، والمازنيّ ، فأجازوا التقديم إذا كان العامل متصرّفا ،كما في الشاهدين ،وتبعهم ابن مالك في بعض كُتُبِه ، ولكنه في الألفيّة قال :

" والفعلُ ذو التّصريف نَزْراً سُبِقا " فقد نَصَّ على أنّ التقديم نادر .

أما إذا كان العامل غير متصرّف فقد منعوا التقديم سواء كان العامل فِعْلا ، نحو : ما أحسنَ زيداً رجلا ، أو كان غير فعل ، نحو : عندي عشرون درهما .

وقد يكون العامل متصرّفا ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع ، وذلك نحو : كفى بزيدٍ رجلا ، فلا يجوز تقديم التمييز (رجلا) على عامله المتصرّف (كَفَى) لأنه بمعنى فِعْلٍ غير متصرّف، وهو فعل التعجّب ، فمعنى قولك : (كفى بزيد رجلا) ما أكْفَاه رجلا !.